



PROVISIONAL

A/41/PV.64
20 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

| | | |
|------------|----------------|-----------------|
| (رواندا) | السيد كباندا | : <u>الرئيس</u> |
| | (نائب الرئيس) | |
| (البرازيل) | السيد ماسييل | : <u>م</u> |
| | (نائب الرئيس) | |
| (قبرص) | السيد موشوتاسي | : <u>م</u> |
| | (نائب الرئيس) | |

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال : سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب

أفريقيا (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقارير الأمين العام
- (ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (د) مشاريع القرارات
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

86-64434/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كياندا (رواندا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سيامة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22 و Add.1

و Add.1/Corr.1)

(ب) تقارير الامين العام (A/41/506 و Add.1-3 و A/41/638 و A/41/690)

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/41/779)

(د) مشاريع القرارات (A/41/L.24 ، A/41/L.25 و Coor.1 ، A/41/L.26 و Coor.1 ،

A/41/L.27 الى A/41/L.31)

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/810)

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لايزال أبشع

شكل من أشكال العنصرية ، أي نظام الفصل العنصري البغيض الذي يمارسه نظام
بريتوريا ، يتحدى ارادة الانسانية بسياساته البغيضة البربرية والالانسانية . وتواصل
الدوائر العنصرية للاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، معتمدة على استخدام القوة
الوحشية ومطمئنة من الحصول على تأييد كامل وثابت من شركائها الامبرياليين ، تجاهل
النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي والداعية الى ازالة آلة الفصل
العنصري البغيضة .

ان نظام بريتوريا ، اذ يركز على ايدولوجية عنصرية في طبيعتها وفي كل
أبعادها ومظاهرها ، ملتزم بالحفاظ على هيمنة البيض في جنوب افريقيا على الاغلبية
من السكان الاصليين والملونين . وقد أسفر ذلك عن قمع في غاية الالانسانية لشعب جنوب
افريقيا وعن حرمان ملايين البشر من التمتع حتى بحقوق الانسان الاساسية .

وفي الحقيقة ، اذا كان التاريخ المشين للفصل العنصري برمته لا يثبت شيء فقد اُثبت انه يتنافى مع الكرامة الانسانية والحرية والعدالة . فالفصل العنصري يفتقر تماما الى القيم الانسانية والاخلاقية . وليس فيه أي مجال للإصلاح . وأي قول يخالف ذلك يكون أما مرتكزا على جهل كامل بالحالة السائدة أو محاولة مفضوحة للتضليل .

ان سياسة البانتوستانات ليست ما يود العنصريون في جنوب افريقيا ومؤيدوهم الامبرياليون اقناعنا به ، أي السعي الى اقامة حالة يمكن فيها التعبير عن تطلعات الاغلبية السوداء وتحقيقها . بل هي ، على النقيض من ذلك ، محاولة لازالة الازعاج بحصر الملايين من السود وغير البيض في جيوب منعزلة في مناطق قاحلة غير منتجة ، تتكون احيانا من قطع متبعثرة من الاراضي الفقيرة في مواردها الطبيعية ، والتي تشكل أقل من ١٢ في المائة من اراضي البلاد . والفكرة هي ، بالطبع ، تحويل ملايين البشر من السود والملونين الى غرباء في ارضهم والحكم عليهم بصعوبات اقتصادية دائمة تجعلهم عرضة لتقلبات أهواء الحكام البيض العنصريين في بريتوريا . وترمي هذه السياسة ايضا الى دعم القضية الجهنمية للفصل العنصري عن طريق حرمان الاغلبية السوداء والملونة في جنوب افريقيا من حق الكفاح ضد هذا الشر ، بحرمانها من جنسية بلادها .

ان العنصرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار والامبريالية وهي حصيلتهما في شكلها السافر للغاية . ولاعجب اذن ان نظام بريتوريا قد مد سياسته العنصرية الى ناميبيا ايضا . ولا تدل الوحشية التي يستخدمها نظام بريتوريا في قمع شعب ناميبيا البطل على محاولة الدولة القائمة بالاحتلال تكريس استقلالها لشعب أسير ونهب ثروات ارضه فحسب ، بل تدل ايضا على وحشية نظام ملتزم التزاما لارجعة فيه بالعنصرية المؤسسية . وبالتالي يجب اعتبار النضال من أجل تحقيق الاستقلال الفوري غير المشروط لناميبيا ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد المشروع للشعب الناميبيا ، جزءا مكونا من النضال الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وأود في هذا السياق ان أؤكد مرة اخرى على تأييد بلادي الراسخ للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ولدول خط المواجهة التي تكافح ضد بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في تلك المنطقة .

وتاريخيا كانت الصلات القوية بين الدول الاستعمارية ونظام برييتوريا مسؤولة عن نمو
العنصرية وبرزت ظاهرة الفصل العنصري البغيضة في جنوب افريقيا . واذا كان نظام
الفصل العنصري قادرا اليوم على الحفاظ على بقائه المشين ، فان السبب لا يرجع الى اي
مصدر غير الحبل السري الذي يربط نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالمصالح
السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول الامبريالية وشركاتها عبر الوطنية .

ومن الغريب فعلا أن يتمكن نظام مكروه ذو طابع لا انساني يخوض حربا مستمر ضد السواد الاعظم من سكان البلاد ، من مقاومة وتحدي ارادة البشرية جمعاء طوال عقود . غير انه ما ان تدرس طبيعة المشكلة عن كثب حتى تتخذ الامور مكانها الصحيح بين عناصر عالمنا المضطرب والمتناقض .

ان ما يسمى بسياسة الارتباط البناء ، بل بالاحرى الزواج المدمر ، القائمة بين امبريالية الولايات المتحدة ونظام بريتوريا تقدم الدليل الرئيسي في هذا السياق . فهذه السياسة ليست الا محاولة تقوم بها الولايات المتحدة لدعم القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بغية تكريس المصالح الاستراتيجية الامبريالية والحصول على الارباح من الاستغلال اللانساني لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

وعن طريق حماية وصون النظام العنصري فحسب يمكن كفالة المصالح الامبريالية الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية . ان طريق الارباح الطائلة الجامعة في جنوب افريقيا يؤدي بشكل مباشر واكيد الى تكريس مملحة الابقاء على الفصل العنصري .

وهذه الوحدة المتأصلة للمصالح هي بالتحديد السبب الجذري والعنصر الرئيسي لانكار حقوق الانسان الاساسية للملايين من البشر في جنوب افريقيا وناميبيا . وبفضل المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتلقاها نظام بريتوريا من الدول الامبريالية والانظمة العنصرية التي على شاكلته ، مثل الصهيونية الاسرائيلية ، يتمكن هذا النظام من تكريس الفصل العنصري ومواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا وشن الهجمات النادرة على بلدان خط المواجهة المجاورة له .

ان بلدي ، جمهورية افغانسان الديمقراطية ، لا يقيم أية علاقات سياسية او اقتصادية او تجارية او ثقافية او أي علاقات مهما كانت مع نظام بريتوريا العنصري الاستعماري . واننا نصر اصرارا قاطعا على فرض الجزاءات الشاملة على هذا النظام وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . ونرى ان عدم القيام بهذا ، مهما كانت الذريعة ، لا يعني

فحسب تجاهل الارادة الواضحة لسائر البشرية والاعلبية الساحقة من الدول ، بل يعني
ايضا تجاهل ميثاق منظماتنا ، ذلك الميثاق الذي تعهدنا جميعا ان نعمل بمقتضاه
للنهوض بحقوق الانسان واستقلال الامم من نير العنصرية والاستعمار .

وفي كفاح شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، لا يقاتل هذا
الشعب فحسب من أجل نياله لحقوق الانسان المشروعة ، بل يقاتل ايضا من أجل قضية
نتبناها جميعنا .

ان الانتفاضة المقابلة من روح النضال التي ابدتها شعب جنوب افريقيا في
مواجهة التعميد الاخير للارهاب والقمع على يد نظام الفصل العنصري ، لابد انها قد
اثبتت للجميع ان شعب جنوب افريقيا الشجاع مستعد لمواصلة المعركة حتى نهايتها
المجيدة . ان نصره لاكيد . والمعركة ضد الشر في جنوب افريقيا ستكون معركة رابحة
ونظام الفصل العنصري اللانساني سيستأصل من جذوره . وبالتالي لا يمكن للمجتمع
الدولي أن يخفق في بذل كل ما في وسعه لكي يقرب انتصار شعب جنوب افريقيا في كفاحه
من أجل حقوق الانسان والعدالة والديمقراطية . وعن طريق العزم الذي لا يتزعزع والعمل
الملموس والجهود المشتركة ، وينبغي الا ندخر جهدا حتى نضمن تقليل اراقة الدماء
والدموع التي قدمها شعب جنوب افريقيا البطل بشجاعة ثمنا لنيل هدف ليس هدفه وحده
بل تتشاطره البشرية جميعا .

السيد فليمينغ (مانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن أتكلم باسم الدول الست الاعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي وهي ، أنتيغوا
وبربودا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وجزر غرينادين ، وسان كريستوفر ونيفيس ،
وغرينادا ، وبلادي مانت لوسيا .

بالرغم من أن موقفنا ازاء ممارسة الفصل العنصري البغيضة موقف معلن
ومعروف ، الا اننا نرغب في أن نعرب من جديد عن الازدراء الجماعي للدول الست حكومات
وشعوبا ازاء فلسفة الفصل العنصري والنظام في بريتوريا الذي يسعى الى ادامة تلك
الفلسفة . لقد عبرنا عن معارضتنا لهذه الممارسة منذ عام ١٩٤٦ ، عندما حول الحزب

الوطني في جنوب افريقيا التمييز الواقعي آنذاك ضد السود والشعب الذي من أصل هندي الى مذهب ينتهجه ، رغم اننا كنا في ذلك الوقت مستعمرات ، وبالتالي لم تكن الظروف العرقية في مجتمعاتنا تتسم بالمساواة . ومنذ اضلاعنا بمسؤوليات السيادة ، دعمنا اقوالنا بأعمال محددة ، وفرضنا حظرا كاملا اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وثقافيا على نظام جنوب افريقيا .

ان الامم المتحدة كمنظمة ، وعلى نحو أكثر تحديدا ، الجمعية العامة كجهاز ، قد اعتبرا نظرية الفصل العنصري لعنة منذ بدايتها . وفي العقود الأربعة الماضية ، تناولت الجمعية عددا من المسائل الأخرى التي هدت السلم والأمن العالميين ، أو التي مست عموما بالحق الأساسي للبشر في الحياة والحرية والسعي من أجل تحقيق المساواة . غير أن قلة قليلة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورات الأربعين الماضية للجمعية العامة تنطوي على أهمية أكبر لحياة الإنسان وكرامته من مسألة سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

إن إعلان مذهب الفصل العنصري كان بمثابة إعلان أقلية جنوب افريقيا الحرب على الاغلبية . وهذه الحرب لا تزال معنا منذ نصف قرن ، والمتخاصمان فيها مازالا القوات الشرمة لحكومة جنوب افريقيا في جانب وكل فرد في جنوب افريقيا يجرؤ على معارضة سياسة الفصل العنصري في الجانب الآخر . وكما تتخلل كل حرب ساخنة مذابح للمدنيين الابرياء والعزل بين الحين والآخر ، تخللت هذه الحرب أيضا مذبحه شاربفيل في عام ١٩٦٠ عندما حللت حكومة جنوب افريقيا الدماء الزكية للنساء والاطفال الابرياء . ولكل حرب أسراها ، ونيلسون مانديلا أسير هذه الحرب .

وعندما يتعلق بالامر بالفصل العنصري ، نكون نحن الدول الست بمثابة المتمردين على تعاليمه ، بل حتى الكافرين به . لهذا السبب لا نفهم لماذا لم يتحرك المجتمع الدولي حتى الآن ولماذا لم يتخذ اجراءات حاسمة لإبطال الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

في عام ١٩٧٣ واستنادا الى حيثيات القرار الحجة على الجميع الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في قضية "انجرار برشلونه" (Barcelona Traction) لعام ١٩٧٠ ، اعتبرت الجمعية العامة الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية وانتهاكا واضحا لمبدأ القواعد الامرة للقانون الدولي . وكما نعرف جميعا ، إن المعاهدات المبرمة انتهاكا لمبدأ القواعد الامرة تعتبر لاغية من تلقاء نفسها .

ما نود إثباته هنا هو أن جنوب افريقيا تستشهد منذ البداية بالفقرة ٧ من المادة الثانية - السلطان الداخلي للدولة - من ميثاق الامم المتحدة في دفاعها بأن الجمعية العامة لا تملك صلاحية النظر في مسألة الفصل العنصري . ولكن لما كنا نحن الدول الست بروميثيوسيين مبدعين في المسائل القانونية الدولية المتعلقة بالفصل العنصري . فإننا لا نؤمن بأن هذه المادة تنطبق على جنوب افريقيا . ومن ثم لا نرى أي سبب لماذا حيل مرارا وتكرارا بين مجلس الأمن وبين فرضه عقوبات إلزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا .

وحتى لو كان نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا يدخل بصورة قاطعة في إطار ولايتها التشريعية المحلية ، فمن المؤكد أن السبب متوفر لتمحيص المذهب العرقي

للسيادة المطلقة . إننا نحترم جميعا القول المأثور بأن بيت الرجل حصنه ، وأنه داخل حصنه يملك الحق ليموّب ، بل وحتى ليعاقب ، أولاده عندما يخطئون . لكن الجار الطيب لن يقف مكتوف الأيدي عندما يرى الرجل يقطع أموال أطفاله أو يقتلهم لمجرد أنه قام بذلك داخل بيته . ونفس الشيء يجب أن ينطبق على القانون الدولي . فلا يسمنا أن نسمح للأنظمة الاستبدادية أن تضع حاجزا من الزجاج على حدودها وتتصرف على هواها ، زاعمة حماية الولاية التشريعية المحلية . ومن ثم ، وهذا مشير للسخرية ، فإن الجيران الطيبين لجنوب افريقيا ليسوا الأمم التي تواصل مؤازرتها وإنما نحن الذين نصرخ ونناضل ضد سياساتها .

في هذه المرحلة تود الدول الست أن تعرب عن امتنانها لتلك الحكومات وتضامنها معها ، لاسيما الحكومات في نصف الكرة الغربي التي انضمت مؤخرا الى الكفاح بقطع العلاقات مع جنوب افريقيا . وفي الحالات التي أجبرت ارادة الشعب السلطة التشريعية في الحكومة على التصرف ، فيما يتعارض ورغبات السلطة التنفيذية ، فإننا نعرب عن امتناننا لتلك الشعوب وتضامنا معها .

حاولت الدول الست أن تعبر بعبارات جازمة عن آرائنا المناوئة للفصل المنصري . وفي الوقت الحاضر تحدونا الثقة بأن الفصل المنصري يلفظ أنفاسه الأخيرة . لكننا لسنا سذجا لنعتقد بأن نظام بريتوريا سيتركه يموت بهدوء بلا عنف .

إن تقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للكمونولث يبين بجلاء ما بعده جلاء أن نظام بريتوريا لا ينوي البتة أن ييسر الانتقال الى مجتمع يقوم على المساواة العرقية التامة في جنوب افريقيا . ما يصر النظام على عمله هو استخدام الهيئة التشريعية المأجزة بثلثيها لإعطاء الإذن بسلسلة من التدابير الشكلية بهدف تظليل المجتمع العالمي وجعله يؤمن بأن النظام يحبذ التغيير ، بل ويحبذ التغيير المتعاقب .

إن كل من تنظلي عليه هذه الخدع يستحق أن ينخدع . ونظام بريتوريا ، في المقام الاول ، راوغ المجتمع الدولي بالكلام المعسول لعقود ، موحيا دائما بأنه ينوي إلغاء الفصل المنصري وإنهاء احتلاله اللاقانوني لناميبيا .

وعليه لم تبق مع دنو المجابهة النهائية سوى فرص ضئيلة أمام "ساتياغراها" أو شعار 'الاعنف - لا تعاون' . والمجتمع العالمي وحده هو الذي يستطيع أن يكفصل الانتقال السلمي . ونحن الدول الست على استعداد في حدود مواردنا المحدودة ، للاضطلاع بدور في هذا الصدد .

السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في مستهل كلمتي ، أود أن أكرر تعازي وفدي الصادقة لشعب موزامبيق على وفاة الرئيس الراحل سامورا ماشيل . فإن وفاة الرئيس سامورا ماشيل تعد خسارة فادحة ليس لشعب موزامبيق فحسب بل أيضا لدول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ولافريقيا بأسرها والمجتمع الدولي برمته . وان وفاته في ظروف مشكوك فيها تماما ليست إلا مثالا واضحا على المدى الذي وصلت إليه الأنشطة الرامية الى زعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، نعتقد على نحو راسخ . ان شعب موزامبيق والجنوب الافريقي ككل سيحرزان النصر في المواجهة في نهاية المطاف وإن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الجانب الخاطئ من التاريخ .

منذ وقت طويل ، ما فتئت الجمعية ومعظم هيئاتها الفرعية والاجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة تناقش إلى ما لا نهاية الشور البغيضة لسياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وصدرت عن هذه المناقشات مئات القرارات دون أن يواكبها عمل متكافئ على الصعيد الدولي . وربما حان الوقت لأن يركّز المجتمع الدولي بصفة أساسية على برامج عمل ترمي الى عزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على نحو متزايد بهدف القضاء على الفصل العنصري بدلا من التركيز على القوائم الطويلة المتضمنة للفظائع التي يرتكبها النظام العنصري في جنوب افريقيا والتي أصبح المجتمع الدولي على اطلاع تام بها . وبالتالي ، سيتناول بياننا الموجز بشأن هذا البند هذا العام بصفة أساسية الإجراءات المحددة . ويستند الى التقرير الممتاز للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22) ، وتقريرى الامين العام (A/41/506 و Add. 1-3 و A/41/690) ، وبعض البيانات التي أدلت بها الوفود خلال هذه الدورة بشأن هذا البند المدرج في جدول الاعمال .

ويود وفدي أولا أن يهنئ بحرارة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تغطيتها الشاملة التي شملت ، من جملة أمور ، الإجراءات المناهضة لعدوان جنوب افريقيا على الدول الافريقية المستقلة ، والحملة الموجّهة ضد القمع ومن أجل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، والعمل الدولي المتضافر للقضاء على

الفصل العنصري ، والتشجيع على اتخاذ تدابير عالمية لمناهضة الفصل العنصري ،
وتدابير مناهضة الفصل العنصري في ميدان الالعب الرياضية ، وتدابير مناهضة الفصل
العنصري في الميدان الثقافي والتدابير المتعلقة بتقديم المساعدة الى شعب جنوب
افريقيا المضطهد وحركات تحريره الوطني . ونأمل أن تقوم الدول الاعضاء ، أفرادا
وجماعات على السواء ، بالنظر بجدية ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، في توصيات
اللجنة الخاصة كما ترد في القسم ٤ - بء من تقريرها ، بهدف اعتمادها وتنفيذها من
قبل كل دولة عضو . وسيوفر هذا بالفعل أساسا فعالا وواسعا لهجمة دولية على الفصل
العنصري . ويود وفدي ، بمفئة خاصة ، أن يناهذ الجمعية العامة للاعتماد بالتزكية
توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن حظر توريد الأسلحة الى جنوب
افريقيا وحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا ومشروع القرار الذي سيقدم بشأنهما
وكذلك بشأن العمل الدولي المتضافر لمناهضة الفصل العنصري ، وتأييد نضال التحرير
الوطني وتقديم المساعدة الى دول خط المواجهة والدول الاعضاء في مؤتمر تنسيق
التنمية في الجنوب الافريقي .

وفي هذه المرحلة ، أود أن أكرر أن حكومتي قد أيدت بالفعل الاعلان المعتمد في
المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس
في شهر حزيران/يونيه الماضي ، والاعلان الختامي للمؤتمر الشامن لرؤساء دول وحكومات
بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هراري في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بشأن العمل
الدولي المتضافر لمناهضة الفصل العنصري . علاوة على ذلك ، فقد وقّعنا بالفعل على
الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعب الرياضية ، وان تأييدنا
المعنوي والمادي ، بوصفنا احدي دول خط المواجهة ، لِحركات التحرير الوطنية في جنوب
افريقيا أمر معروف تماما ولا يحتاج الى التفصيل .

وبشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يؤيد وفدي تأييدا
تاما توصيات اللجنة في القسم جيم من تقريرها ونظرا للتأشير المضاعف لهذه التوصيات
فان مبلغ ال ٣٧٥ ٠٠٠ دولار الذي تطلب اللجنة رصده من الميزانية العادية للأمم
المتحدة لعام ١٩٨٧ مبلغ بسيط وينبغي أن توافق عليه الجمعية العامة .

انتقل الان الى تقريرى الامين العام (A/41/506 و Add.1-3 و A/41/638) ، ونحن نتقدم بالشكر الى الامين العام عليهما .

ويود وفدي أولا ان يشيد ببلدان الشمال ، وبمففة خاصة ، السويد ، والنرويج والدانمرك لاسهاماتها الايجابية في برنامج العمل الدولي المتخاظر للقضاء على الفصل العنصري ، كما يرد ذلك في تقرير الامين العام . ويشيد وفدي ايضا بكندا للاجراءات الشاملة التي اتخذتها بهذا الصدد . ونتقدم بتقديرنا الخاص الى نيوزيلندا التي اتخذت تدابير لمناهضة الفصل العنصري تتناسب عكسيا مع حجمها . ويعرب وفدي عن تقديره للجزاءات المتواضعة التي فرضها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا في الآونة الاخيرة . ومع ذلك ، يحدونا الامل في انهما سيتمكنان في المستقبل القريب من جعل جزاءاتهما ضد جنوب افريقيا اكثر فعالية . واخيرا ، وليس آخرا يود وفدي من جديد ان يتقدم بخالص الشكر للشعب الامريكي على تأثيره على الكونغرس الامريكي لاعتماد قانون مناهضة الفصل العنصري الشامل لعام ١٩٨٦ ، وذلك على عكس رغبات الادارة الامريكية ، وعلى عملية سحب الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات في جنوب افريقيا حاليا . وتمثل هذه التطورات الى جانب التمرد لشعب جنوب افريقيا المقهور بارقة امل للقضاء النهائي على الفصل العنصري .

والآن اود ان ابيد بعض الملاحظات حول البيانات التي ادلت بها مختلف الوفود في هذه الدورة . وقد اخترت عددا منها كامثلة .

أولا ، يشيد وفدي ببيانات السويد والنرويج وكندا بشأن هذا البند . ونحن نرى انه اذا ما اتبعت دول غربية أخرى نفس السياسات الوطنية لكان بإمكاننا التقدم بسرعة على طريق القضاء على الفصل العنصري . ثانيا ، وحيث أن بيان المملكة المتحدة باسم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بليغ جدا في ادانته شفويا للفصل العنصري بكل أشكاله ، يعتقد وفدي اعتقادا أكيدا ان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي لم يفرض حتى الآن قدرا كافيا من الجزاءات على جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري ، ونحن نأمل

ان تتمكن الدول الاثنتا عشرة قريبا من شمول الفحم في جزاءاتها المفروضة على جنوب افريقيا العنصرية . وما ذكرته لتوي فيما يتعلق ببيان المملكة المتحدة باسم الدول الاثنتي عشرة ينطبق تماما على بيان اليابان .
وفي الختام ، يؤيد وفدي تأييدا تاما التوصيات النهائية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على النحو التالي :

أولا ، أن أنجع وسيلة سلمية متاحة للمجتمع الدولي لانهاء الفصل العنصري هي تطبيق جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا ، ذلك أن البديل للجزاءات يتمثل في تصعيد العنف وسفك الدماء .

ثانيا ، ينبغي أن نشجب أية محاولة لتأويل النزاع الحالي في الجنوب الافريقي على انه نزاع بين الشرق والغرب . ذلك ان السبب الجذري للنزاع هو سياسة وممارسات النظام القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ثالثا ، إن النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي اضف صبغة مؤسسية على العنصرية تكمن جذوره في نفس الايديولوجية العنصرية ذات النزعة الحربية للنازية ، وهي حقيقة تحاول دول غربية عديدة تناسبها وبالتالي ، فان مهادنة النظام العنصري في جنوب افريقيا يمكن أن تؤدي الى نفس العواقب الوخيمة التي أدت اليها النازية في الحرب العالمية الثانية .

رابعا ، فإننا ندعو الى التأييد الكامل والمطلق للتطلعات المشروعة لشعوب الجنوب الافريقي الى السلم وعدم الانحياز والحرية بما في ذلك تقرير المصير .
خامسا واخيرا ، نناشد كل الدول الاعضاء ، والحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية أن تضاعف جهودها لكفالة فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية والالتزام الصارم بتنفيذها . وفي هذا المقام يود وفدي أن يلاحظ انه لما كانت سياسة الفصل العنصري هي أسوأ أشكال انتهاك حقوق الانسان بل انها تقارب فعلا الابادة الجماعية يجدر بدعاة حقوق الانسان في الغرب أن يعيدوا النظر بدقة فيما ينتهجونه حاليا في هذا الصدد من سياسات متضاربة حيال جنوب افريقيا . ونحن نعول كثيرا على المنظمات غير الحكومية في تلك البلدان في بدء هذه العملية المضنية

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود ان أستهل بياني بآية من القرآن الكريم اعتقد انها تنطبق الى حد كبير على المسألة قيد النظر وفيما يلي الآية : "ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السننكم واللوانكم إن في ذلك لايات للعالمين" (سورة الروم ، الآية ٢٢) .
مرة أخرى تعكف الجمعية العامة على المسألة الازلية المتعلقة بالفصل العنصري الذي يشير في هذه المنظمة مناقشات لا نهاية لها والذي نأمل استئصاله بجميع مظاهره قريبا .

لقد قدم العديد من المتكلمين وصفا بليفا لجرائم الفصل العنصري .
والاحصائيات والحقائق المتعلقة بالتعاون بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والبلدان الاخرى جامعة وشاملة . كما ان ما قيل وكتب في مناهضة الفصل العنصري في هذه الدورة للجمعية العامة شأنها في ذلك شأن الدورات السابقة وان للغاية من حيث الكم والنوع وذاخر بالمعلومات المفيدة ، وليس في نيتي ان اضيف المزيد الى هذه الحقائق والارقام .

فبعض الخطب التي تم الادلاء بها في هذا السياق ترقى الى مرتبة النصوص الادبية في شتى ميادين العلوم الانسانية . من المشوق حقا ان حتى اولئك الذين يوجه اليهم الاتهام بدعم نظام الفصل العنصري والتعاون معه لم يترددوا في ادانته وهجب سياساته في جنوب افريقيا . وعلى ذلك نجد ان جميع الدول الاعضاء في المنظمة تكاد ان تهتدي بنفس القيم في نظرتها الى الفصل العنصري . ومع ذلك ، فبالرغم من إجماع الرأي بشأن الطبيعة الاجرامية لذلك النظام ، تتباين النهج العملية التي تتبع حياله تباينا كبيرا . ومن المؤسف ان البعض يبدون في الممارسة الكثير من التساهل إزاء نظام الفصل العنصري من حيث انهم يواصلون التعاون معه في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية بل والعسكرية .

فالتعاون بين الولايات المتحدة و جنوب افريقيا في مجال التكنولوجيا النووية وما تفرغ به الولايات المتحدة هي وبعض البلدان الاوروبية الغربية من أنشطة اقتصادية في ذلك البلد فضلا عن مبادلاتها الثقافية معه في ميدان الرياضة وغيره من الميادين ما هي إلا بعض الامثلة البارزة على ذلك التناقض بين النظرية والممارسة العملية ، أو بعبارة أخرى بين الاقوال والافعال . ومن المصادفة ان نفس المنافقين الذين يؤيدون الفصل العنصري عمليا ويعارضونه شفويا هم أيضا الدول الاعضاء ذاتها التي ترفع لواء الدفاع عن حقوق الانسان . وهي اذ تتمتع بنفوذ قوي في المنظمة فقد دأبت على الحيلولة دون تجسيد جميع المقررات التي تتخذها هذه الهيئة للقضاء على الفصل العنصري . ومن ثم مازال الفصل العنصري ونظامه قائمين رغم ادانة جميع الدول الاعضاء لها .

وبعبارة أخرى ، تعاني بعض البلدان من فقر اخلاقي شديد حتى ان مصالحها المادية الدنيا في جنوب افريقيا ، وليس ما تجاهر به من قيم ، هي التي تحدد سياساتها حيال جنوب افريقيا . وحكومة الولايات المتحدة ، بما لها من سجل طويل في مجال التعاون مع نظام الفصل العنصري هي ابلغ مثال على ذلك الافلاس الاخلاقي وان كانت ليس المثال الوحيد . فهناك أيضا مجموعة من البلدان الغربية الغنية المسماة

بالبلدان متقدمة النمو تدين بجانب كبير من ثروتها وتنميتها الاقتصادية للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا المغلوبة على أمرها والتي يطحنها الفقر وتعاني التمييز . ورغم الحقائق والارقام المتراكمة في المحاضر الحرفية لكل دورات الجمعية العامة مازال نظام الفصل العنصري محتفظا بقوته بغضل ولاء الغرب له .

أما ما أُرُجف له نظام الفصل العنصري مؤخرا فهو الكفاح الباسل الذي تخوضه الاغلبية السوداء المحرومة والذي بلغ مرحلة القتال ليبدأ فصل جديد تماما في النضال الذي تخوضه تلك الاغلبية منذ زمن طويل . كما ان هذا التطور نبه الكثير من الشعوب والجماعات والمؤسسات والمنظمات الوطنية الى الحالة في جنوب افريقيا . بل ان مساهمة الجماهير الشائرة من تضحيات جسام حمل مجلس شيوخ الولايات المتحدة على تحدي سياسة الرئيس ريفان الموالية للفصل العنصري . ومن ثم ، يقتضي الامر منا نحن الذين نريد محاربة العنصرية والفصل العنصري تخطي حدود الكفاح السياسي في الامم المتحدة وتقديم كل ما في وسعنا من عون مادي الى هؤلاء المقاتلين الذين يحاربون وسط جحيم الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

و فضلا عن ذلك ، وحيث ان الصهيونية والعنصرية والفصل العنصري هي ثلاثة وجوه قبيحة لجريمة واحدة ، ترتكب في حق الانسانية ، ينبغي لكل البلدان المناهضة للفصل العنصري ان تماوي في المعاملة بين النظامين الاجراميين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة . ويتعين على كل البلدان الصديقة في مواقفها المناهضة للفصل العنصري ان تقطع كل علاقاتها مع القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين . فمن المؤلم حقا ان بعض البلدان الافريقية المحرومة تقيم علاقات دبلوماسية مع النظام الاجرامي الذي يحتل فلسطين والذي لا يعد فقط من الحلفاء الرئيسيين لنظام بيريتوريا وانما هو أيضا مثله نظام لا خلق له .

(السيد رجائي خراساني ،
جمهورية ايران الاسلامية)

إن هذا هو النظام المجرم الذي ، كما قيل ، ألف السيناريو المعد . بوضع قنبلة على طائفة العمال التي وفقا لذلك ، اكتشفت فيما بعد - وعزيت الى سوريا بغية عزل ذلك البلد وفرض جزاءات اقتصادية عليه من جانب الولايات المتحدة وبلدان أخرى .

إننا نشجب بشدة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والقاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين لما يمثلانه وللعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والثقافية القائمة بينهما وولاء نظام الفصل العنصري لاسرائيل . وعلى حين ان سيامة الولايات المتحدة المعروفة بالارتباط البناء وتعاونها الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والعلمي مع جنوب افريقيا تستحق منا جميعا ، فرادى ومجتمعين ، الشجب بقوة ، فإنه لا ينبغي لنا ان نخفق في الثناء على التطورات القيمة والشجاعة المناهضة للفصل العنصري التي أقدم عليها كونغرس الولايات المتحدة والاشخاص الذين يشعرون بالمسؤولية في ذلك البلد .

وهناك نقطة أشارها مؤخرا عضو في الكنيسة المعروفة باسم "دوتش ريغورميد تشرش" في جنوب افريقيا ينبغي ان نتعرض لها في هذه الجمعية . فقد نسب الى ما يسمى "بالاب الموقر" ، وهو تسييس في جيش جنوب افريقيا ، قوله ان المسلمين الذين يحاربون نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ينتسبون الى "دين مزيف" لان عقيدتهم تُستَفَلّ للحرب ضد نظام جنوب افريقيا .

أولا ، ينبغي ملاحظة ان اشتراك الشعب المسلم في جنوب افريقيا في مناهضة النظام العنصري القومي دلالة لا على زيف عقيدة الاسلام ، بل على طابعها البنياء والمسؤول .

ثانيا ، إن المسلمين يحاربون الفصل العنصري على أساس عقيدتهم . ومن واجب كل مسلم ان يحارب الفصل العنصري والعنصرية . ويعتبر الاسلام اختلاف اللون واللفة آية من الآيات البارزة الدالة على عظمة الله بالمقارنة بخلق السموات والارض . وسأعيد الآن ما استشهدت به في بداية كلمتي :

"ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السنتكم والوانكم إن في ذلك

لايات للعالمين" . (سورة الروم ، الآية ٢٢)

ونجد في مكان آخر في القرآن الكريم :

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير" . (سورة
الحجرات ، الآية ١٣)

وهكذا ، فإن الاختلاف - إختلاف اللغة واللون - وفقا للإسلام ، منة ورحمة
إلهيتان وهو لا يشكل أية معايير من امتياز أو تفوق ؛ فأفضلنا عند الله هو اتقانا .
إن التزام المسلمين في جنوب افريقيا بمحاربة نظام الفصل العنصري ينبثق عن
موقف الإسلام المبدي ، لأن الإسلام ضد العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري .
وقد يذكرنا هذا بمسؤوليات الأمة الإسلامية الخاصة تجاه نظام الفصل العنصري ، وبالذات
القيادي الذي يتعين على البلدان الإسلامية ان تلعبه في الكفاح العالمي ضد الفصل
العنصري . إن موقف الإسلام المبدي من الفصل العنصري ، بالمقارنة بموقف "الاب
الموقر" المزيّف ، الذي يُظهر دعمه الغبي للعنصرية تناسيه الفاضح لمقيدته . اعلان
هام وجدت انه ينبغي لي ان اعلنه في هذه الجمعية .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها نحن نجتمع

ثانية في الجمعية العامة للنظر في مسألة سياسات الفصل العنصري الخطيرة التي
يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا . إن ذلك النظام الشرير ، الذي تتصل
جذوره بالنازية ، لا يزال مصدر التوترات في جنوب افريقيا ومنطقة الجنوب الافريقي .
ومنذ آخر مرة اجتمعنا فيها لنتناول هذا البند ، تدهورت الحالة في جنوب افريقيا .
فقد اودت آلية الفصل العنصري الاجرامية بحياة المئات من الابرياء السود من مكان
جنوب افريقيا ، وقتلتهم دون استفزاز ، وزجت بالالاف منهم في السجون وعذبتهم في ظل
حالتهم الطوارئ المتعاقبتين .

اود في هذه المرحلة الحاسمة ، ان اشد إشادة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري في ظل القيادة القديرة والنشطة للسيد جوزيف غاربا ، لدورها الحاسم
الذي تواصل القيام به لجعل الرأي العام الدولي يحس بمحنة الشعب المضطهد في جنوب

افريقيا . إن تقرير اللجنة الخاصة المقدم للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة يوفّر شهادة لا يمكن دحضها على القمع الوحشي الذي ترتكبه جنوب أفريقيا ضد الأغلبية السوداء فيها ، وعلى أعمالها في زعزعة استقرار البلدان الأفريقية المستقلة في منطقتنا .

إن الصورة في ذلك البلد المضطرب صوّرة قاتمة . فلا يزال النظام العنصري يسير في مسار الأعمال الإرهابية المنهجية التي ترعاها الدولة ، ويرفض بعناد الاستماع إلى نداءات المجتمع الدولي للدخول في حوار ناجح مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية ، بغية إحداث تغيير سلمي . وعليه ، يتعين علينا أن نتساءل عما إذا كان الحوار ، في رأي جنوب أفريقيا ، يحمل أي معنى على الإطلاق . إن الحوار ، أو كما يسميه الرئيس ريفسان الحوار البناء ، لم يحل دون قتل ستيف بيكو أو روث فيرمت . كما أن الحوار لم يخرج جنوب أفريقيا من ناميبيا . ولم يحدث أي تغيير في الفصل العنصري ، باستثناء بضع إصلاحات سطحية مزعومة .

ولم يمنع الحوار جنوب افريقيا من شن هجمات متكررة على جيرانها . كما لم يمنع الحوار من وقوع مذابح شاربفيل أو سويتو ، ولم يؤد الى الافراج عن نلسون مانديلا أو اضاء الشرعية على المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهما الصوتان الحقيقيان لاغلبية الشعب ، كما اتسم الحوار مع فريق الشخصيات البارزة للكمونوك ومبعوث السوق الاوروبية المشتركة بطابع الزيف .

وانني اتساءل عما اذا كانت هناك أي دولة عضو في الامم المتحدة لا توافق على ان الجزاءات وسيلة اكيدة لتحقيق نهاية الفعل العنصري ؟ لا ، لان هذا يضر بفرض الحوار . هل نتكلم جميعا بصوت واحد ؟ هل يمكننا ان نتمايش جميعا في معادة بينما يرفض عضو أو اكثر ان يقبل حقيقة ان هناك شرا لن ينتهي بمجرد الامل في اقناع نظام جنوب افريقيا بتغيير سياسته ؟

قد يقال لنا في بعض الاحيان ان الجزاءات تضر السود في جنوب افريقيا . نعم ، نحن نعرف ذلك ، ولكن آخر استفتاء اجرته منظمة مستقلة حول هذه المسألة أوضح ان ما يقرب من ٨٠ في المائة من السود في جنوب افريقيا يؤيدون الجزاءات . من الرئيس لوشولي الى ديزموند توتو وكلاهما زعيما مسؤولان دعيا لفرض الجزاءات لانهاء الفظائع التي يعيش فيها السود اليوم . وقيل لنا أيضا ان الجزاءات ستضر دول خط المواجهة نعرف ذلك أيضا . نعرف ان الامر كذلك . ولكننا ندعو الى الجزاءات بالرغم من اننا سنعاني لانه من الافضل ان ننهي الفعل العنصري بسرعة بدلا من ان نستمر في معاناة الهجمات والاضطار التي نعيش في ظلها اليوم .

ويقال لنا أيضا ان الجزاءات ستدفع بالافريكانز الى العزلة مرة اخرى . لكن هل هناك أي فرد هنا ، أي عضو في الامم المتحدة يعتقد بجدية ان الرئيس بيتر وليم بوتها - أو أي ادارة بيضاء اخرى في المستقبل القريب - يعتزم ان يتخلى عن احتكار البيض للسلطة في ذلك البلد او يشرك احدا فيها ؟ ان التفكير بهذه الطريقة يمشل خداعا للنفس .

ان الجزاءات ستجمع ، وهذا هو السبب الذي دعا بريتوريا باستمرار الى ان تحاول منع فرضها .

أود ان أؤكد من جديد اقتناع زامبيا الراسخ بأن السياسات المتهافتة تجاه جنوب افريقيا العنصرية لن يكون لها اي اثر على التمييز الايجابي . ولا شك على الاطلاق في ان جنوب افريقيا لا تعترف منح الحقوق المتساوية للأغلبية السوداء إن اقتصادها يزدهر باستغلال السود في جنوب افريقيا الذين يمثلون العمالة الرخيصة . إن الظروف المقاربة للاستعباد التي يعمل في ظلها الشعب المقهور في جنوب افريقيا قد جذبت ايضا الشركات الغربية المتعددة الجنسية التي لا يحفزها الا تحقيق الارباح الطائلة .

ولا تزال جنوب افريقيا تمثل ربحا اكبر بالنسبة للتجارة الغربية بالرغم من الظروف المشينة التي تبود هناك وبالتالي فإن عضوين دائمين في مجلس الامن قد فعلا كل شيء لمنع اعضاء المجلس من اتخاذ التدابير الملائمة بموجب الفصل السابع من الميثاق . ومن المؤسف ان امتياز حق النقض قد أسيء استخدامه مرارا وتكرارا وخاصة فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بانهاء الفصل العنصري وبتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . ويرى وفدي ان ماهدف اليه الآباء المؤسسون حين وضعوا حكم حق النقض هو أن يمارس بحذر والا يستخدم الا لخدمة مصلحة المجتمع الدولي ككل ، ولا يستخدم كأداة لحماية المصالح الوطنية الانانية على حساب التزام الأمم المتحدة بإصلاح الأوضاع التي تهدد صيانة السلم والامن الدوليين .

إن شعب جنوب افريقيا المقهور له الحق في أن يطالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة للضغط على جنوب افريقيا ، بغية وضع حد لنظام الفصل العنصري المقيت . لقد وجه هذا النداء مرارا وتكرارا ومازال يفعل اليوم . ولا يسع الأمم المتحدة الا ان تعمل بشكل حاسم لوضع حد للفصل العنصري .

لقد ارتكبت جنوب افريقيا العنصرية خلال عام ١٩٨٦ أعمال عدوان على بلدي زامبيا ، وكذلك على أنغولا ، وبوتسوانا ، وزيمبابوي . وقد تعرضت موزامبيق للتهديد

مرات عديدة ، واذ نجتمع فإن قوات جنوب افريقيا العنصرية قد وزعت بأعداد كبيرة قرب الحدود بين جنوب افريقيا وموزامبيق . ويحتل ناميبيا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي ومرتزق من جنوب افريقيا ، وتحتل قوات جنوب افريقيا العنصرية أيضا اجزاء من انغولا . وتمثل أعمال الإرهاب التي تقوم بها جنوب افريقيا في منطقتنا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وليس هناك بلد أو منظمة في الجنوب الافريقي ، أو في القارة الافريقية بكاملها تمثل تهديدا لجنوب افريقيا . إن التهديد الوحيد والخطير على جنوب افريقيا هو نظام الفصل العنصري . وبالتالي ، فإن الفصل العنصري هو أكبر اعداء جنوب افريقيا ، وليس المؤتمر الوطني الافريقي أو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . هذه هي الحقيقة الواضحة .

وأود ان أوكد من جديد انه في سبيل تهيئة الظروف المواتية للتفكير السلمى ينبغي لجنوب افريقيا ان تتخذ الخطوات الضرورية التالية : ان تفرج عن نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وترفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، وتسمح لهما بالمشاركة في العملية السياسية بحرية في اطار ذلك البلد ؛ وترفع حالة الطوارئ في المناطق التي فرضتها عليها ؛ وتلغي جميع التشريعات التمييزية .

يمكننا اليوم ان نذكر تفاصيل مأساة الفصل العنصري وأن نعتمد القرارات التي تشجبه . ويمكننا ان ندعو دول العالم الى اداء التعاطف . ويمكننا ان نحث الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات الملائمة . واذا ما فعلنا كل ذلك ، فلن نكون قد فعلنا شيئا ؛ بل والأهم من هذا سنكون قد فوتنا الفرصة الاساسية التي توضحها الآن الأعمال الحربية لجنوب افريقيا - إن ما يتعرض للخطر الآن هو أهم القضايا التي يمكن ان تواجه الأمم المتحدة - أي ما اذا كان للأمم المتحدة أي معنى على الاطلاق بالنسبة لمسألة جنوب افريقيا .

ونحن في زامبيا نشعر بالعميق اذ نرى ان هذا اليوم وهذا العصر يشهدان التهاون مع نظام بربري كي يتعايش فيما بين الأمم الحرة . هذا امر مرفوض ولا ينبغي

ان يسمح له بالاستمرار . لقد قيل لنا ان السلم لا يعني مجرد غياب الحرب فحسب ، ولكنه يعني ايضا اقامة العدالة . وينبغي بالتالي السماح للعدالة بان تنتصر على الشر . وهذا ليس بالكثير اذا ما طلبناه من المجتمع الدولي .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مناقشة

الجمعية العامة للمسألة الاساسية للفصل العنصري ربما اعطت في الماضي انطباعا بانها مجرد عملية شكلية . ومع ذلك ، فمنذ عامين تقريبا ، وبوجه خاص في الشهور الاخيرة كشف كل شئ عن اهميته الحقيقية في سياق تطور الاحداث القاسية .

إن مؤتمر باريس العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، وتقرير فريق الشخصيات البارزة للكومنولث ، وبمثة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، واجتماعات قمة منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، ثم بوجه خاص القرارات الاخيرة لكونغرس الولايات المتحدة ، كلها كانت مناسبات انتقل فيها المجتمع الدولي بأسره من مرحلة ادراك مخاطر الفصل العنصري الى مرحلة الاعتراف بضرورة اتخاذ اجراءات متضافرة وشاملة لتنفيذ جزاءات على نظام بريتوريا .

ذلك أن الجميع ، بما فيهم المتواطؤون مع هذا النظام ، باتوا يعترفون أخيرا ، كما قال الرئيس الراحل مامورا ماشيل ، بأن "الفعل العنصرى هو الشكل المؤسسى لانتهاك كل حق من حقوق الانسان" وأن "الفعل العنصرى شأنه شأن الاستعمار لا يمكن اصلاحه بل ينبغي اجتثاثه من الجذور" . واننا نحى هنا ذكرى هذا الافريقى العظيم الذى راح ضحية الفعل العنصرى . إنه لم يتصور قط ، غداة تحرير موزامبيق ، أن معركته قد انتهت ما دامت توجد شعوب افريقية أخرى لم تستعد حريتها ، وخاصة شعب جنوب افريقيا .

وهل لنا أن نُذكرُ هنا بأن الضراوة التى أظهرتها جنوب افريقيا ازاء موزامبيق تفسرها بالتحديد المواقف الشجاعة التى اتخذها الرئيس الراحل والموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى سمح لهذا البلد بمساعدة بلدان مجلس تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى بهدف تخليصها من التبعية الاقتصادية لبريتوريا . منذ العام الماضى ما فتئت الحالة فى الجنوب الافريقى تزداد تفاقما بصورة مأساوية . فقد اقترن القمع الوحشى داخل جنوب افريقيا استنادا إلى حالة الطوارئ بمواصلة سيااسة العدوان على بلدان المواجهة ، سواء فى شكل عدوان مباشر أو بتكوين عصابات مسلحة تمويلها وتجهزها ببريتوريا . واضطر دعاة الفعل العنصرى إلى اللجوء مرتين فى خلال عام واحد ، إلى ترسانات القمع التى توفرها لهم حالة الطوارئ .

وهكذا تعرض آلاف المناضلين المعارضين للفعل العنصرى من شتى المجموعات للاحتجاز التعسفى والاعتقال والتعذيب والافتعال . وشكلت الحركات النقابية والطلابية ، فضلا عن رجال الدين ، الأهداف الرئيسية لقوات الامن المزعوم فى جنوب افريقيا . وتعرض قادتها لعمليات قبض واسعة النطاق ولقى بعضهم حتفهم وهم رهن الاعتقال ؛ وحكم على آخرين بالاعدام بعد محاكمات صورية ونفذ الحكم فيهم بالفعل .

كما واصل العنصريون فى بريتوريا سياستهم المتمثلة فى النقل القسرى للسكان وفى فرض نظام البانتوستانات ، غير عابئين بادانة المجتمع الدولى والمعنيين أنفسهم

لهذه السياسة ، كما يتضح بصورة جلية من رفض سكان اقليم كواندبلي في ١٢ آب/أغسطس "للاستقلال" المزعوم الذي منحه لهم نظام الفصل العنصرى .

وقد سمحت حالة الطوارئ الثانية لنظام بريتوريا بفرض مجموعة جديدة من القيود على الصحافة المحلية والاجنبية . وقد حاولت وسائل الاعلام الرسمية من جانبها ، أن تشوه طبيعة المعركة التي يخوضها السكان الافريقيون بتصويرها على أنها صراعات بين العشائر والقبائل بغية تبديد صداها الدولي .

غير أنه يجدر بجنوب افريقيا أن تلتزم جانب العقل . فذريعة التهديد الخارجى لم تعد تنطلي على أحد . ومن الواضح تماما أن المقاومة التي تواجهها مقاومة داخلية . والتأييد الذي يحظى به المؤتمر الوطنى الافريقى يتزايد باطراد ويرى كل فرد في نيلسون مانديلا رمزا لنضاله . ولم تمل تلك المقاومة في أى وقت مضى إلى مثل هذه الدرجة من الشبث والتنظيم والاصرار . فالقوى الوطنية المصرة على انهاء استفزاز الفصل العنصرى تخم التلميذ والطالب والعامل النقابى ورجل الدين .

لذا يجب على المجتمع الدولى بأمره أن يشيد بالنضال العادل الذى يخوضه السكان المقهورون في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى ، وأن يقدموا اليهم ، بطريقة ملموسة وفعالة ، المساعدة المادية والدعم السياسى اللذين تستوجبهما المرحلة الحاسمة التي يجتازها نضالهم في سبيل الخلاص .

ولم تنج البلدان المجاورة لجنوب افريقيا خلال العام المنصرم من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها عنصريو بريتوريا . وهكذا تعرض ما يزيد على خمسة بلدان مرات عديدة لأعمال عدوان ارتكبت ضد سلامتها الاقليمية من جانب القوى العنصرية . وبالإضافة إلى الخسائر البشرية التي منيت بها شعوب خرجت لتوها من كفاح طويل في سبيل التحرر ، وينطبق هذا بصفة خاصة على موزامبيق وأنغولا وزمبابوى ، تصل قيمة الأضرار المادية الناجمة عن الهجمات المباشرة لجيش جنوب افريقيا وعن أعمال التخريب المنفذة بواسطة العملاء لصالح جنوب افريقيا إلى مبالغ طائلة .

اذ تصل هذه المبالغ فيما يتعلق بموزامبيق وحدها إلى ٤ بليون دولار . وتصل فيما يتعلق بمجموعة الدول المنظمة إلى مجلس تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، إلى ١٠ بليون دولار .

ومن المهم في هذا المدد التنويه بالدور والعمل اللذين يظطلع بهما مجلس تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، لتخليص البلدان المنظمة إليه من التبعية لجنوب افريقيا . وعندما نعرف أن الجانب الأكبر من هذا العمل لا يمكن تنفيذه إلا بفضل مساهمات موزامبيق وشبكات اتصالها ، ندرك لماذا تهدف استراتيجية جنوب افريقيا والموارد الهائلة التي عباؤها إلى النيل من ذلك البلد بمفئة خاصة .

ان هذه الاعمال العدوانية كانت ولا تزال انتهاكات غير مبررة لسيادة بلدان افريقية ذات سيادة ولسلامتها الاقليمية . ويجدر في هذا الصدد أن ندين مرة أخرى هذه الاعمال الاجرامية ، وأن نشيد بالمقاومة البطولية لانغولا وموزامبيق وبوتسوانا وليسوتو في مواجهة الأنشطة التخريبية لجنوب افريقيا . كما يجدر أن أؤكد من جديد لهذه البلدان ، وكذلك للمؤتمر الوطني الافريقي وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا وناميبيا المكافحين ، على تضامن بلدي الكامل معهما في معركتهما العادلة .

من الشابت أن السبب في استمرار نظام جنوب افريقيا في انتهاج هذه السياسة العدوانية وفي رفض الامتثال لقرارات منظمتنا وإصراره على عدم الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي ، يكمن في التعاون المتعدد الاشكال القائم بين بريتوريا وعدد من البلدان ومن الشركات المتعددة الجنسية التي تحركها الرغبة في الحفاظ على الارباح الطائلة التي تجنيها من استغلال الشروات البشرية والمادية لجنوب افريقيا وناميبيا . ان التعاون المتعدد الاشكال القائم أيضا بين بريتوريا وتل أبيب يتسم بدلالة خاصة في هذا الصدد . ويتضمن التقرير المقدم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بشأن التعاون بين هذين النظامين عرضا كاملا لتلك الصلات المتعددة .

ولا تهدف الحجج التي ما فتئ أنمار الحوار مع نظام بريتوريا يسوقونها لتبرير معارضتهم لفرض عقوبات شاملة والزامية على هذا النظام ، الا إلى الحفاظ في الواقع على العلاقات التجارية والعسكرية والعلمية المُميّزة التي يقيمونها مع بريتوريا .

ان هذه المبادلات التجارية والاقتصادية والعسكرية ، بدلا من أن تعيد نظام جنوب افريقيا إلى سبيل الشرعية الدولية ، لا تؤدي في الواقع إلا إلى زيادة افقار الجماهير الاصلية ونهب الثروات الطبيعية للبلاد وتشجيع زعماء جنوب افريقيا على مواصلة سياستهم القائمة على الفصل العنصري والعدوان .

هذا هو جوهر الرسالة التي كلف الزعماء الحقيقيون للسكان السود المقهورين فريق الشخصيات البارزة الموفد من قمة رؤساء دول أو حكومات الكومنولث بابلغها إلى موفديه وإلى المجتمع الدولي بأسره .

وهذه هي أيضا الرسالة التي عبر عنها باخلاص خلال الأشهر الستة الماضية مؤتمر رؤساء دول وبلدان المواجهة ، والمؤتمر الثاني والعشرون لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، والمؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وهذه هي أيضا الرسالة التي يفصح عنها بوضوح في آن معا فشل البعثة المسماة بعثة التشاور التي أوغدها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي إلى الجنوب الافريقي في آب/ أغسطس الماضي من جهة ، والتأييد الواسع النطاق الذي أظهره الرأي العام الغربي ، لقضية فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية بمفة خاصة من جهة أخرى . ولا يكفي أن يؤدي تطور الحالة إلى عزل جنوب افريقيا .

فاذا كنا نريد تفادي الاخطار التي يمثلها الفصل العنصري ، يجب امتلاك الوسائل الكفيلة بالقضاء عليه . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي الاستجابة للنداء الداعي إلى القيام بعمل دولي متخاfer لفرض جزاءات الزامية شاملة . ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ ما من شأنه الاستجابة لهذا النداء بغية القضاء على جريمة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وانهاء حالة تعكير صفو السلم التي تتسبب فيها بريتوريا .

ورغم ان الجزاءات الانتقائية هي ايجابية ، فقد اصبحت ان فعاليتها محدودة . وخطورة الاحداث التي يعيشها الجنوب الافريقي والاطار التي تشكلها على السلم والامن الدوليين والاقليميين تتطلب من البلاد التي ما زالت تتعاون مع نظام الفصل العنصري والبلاد التي تتمتع بحق النقض في مجلس الامن ان تسهم في التوصل إلى انهاء معاناة شعوب تلك المنطقة من القارة الافريقية وإنهاء نظام الفصل العنصري البغيض .

وهذا النداء نفسه هو الذي تستند اليه توصيات ومشروعات قرارات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرية التي قدمت للجمعية العامة . ولهذا نناشد من فوق هذا المنبر هذه الهيئة الهامة ان ترتفع إلى مسؤولياتها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، وتنصف شعوب الجنوب الافريقي .

وفي الختام ، أود ان أشيد بمفة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها السيد غاربا ، لجهودهم التي لا تعرف الكلل من أجل نشر رسالة شعب جنوب افريقيا وإعلام الرأي العام الدولي بمساوئ نظام جنوب افريقيا والشروط اللازمة لإجتثاث نظام الفصل العنصري .

السيد مودنفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية ان أوجه التحية إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لإعدادها التقرير الوارد في الوثيقة A/41/22 . وأود ان أؤكد للجنة الخاصة تأييد وفد بلادي الكامل للنتائج والتوصيات الواردة في التقرير . كذلك يتفق وفدي تمام الاتفاق مع الاستعراض الواضح المفيد للتطورات في جنوب أفريقيا وفي منطقة الجنوب الافريقي ككل ، الواردة في الجزء الثالث من التقرير المعروف علينا اليوم .

إن الفصل العنصري وحش طليق ، والجنوب الافريقي مكان مخوف بالمخاطر لمن يعيش فيه هذه الايام . فيجب حبس الوحش في القفس ، كما يجب ان نقضي عليه قبل ان يدمر كل شيء تلك هي الرسالة الملحة التي أنقلها إلى هذه الجمعية اليوم .

في العام الماضي ، في بيان أمام مجلس الامن ، ناشدت المجتمع الدولي ان يهرع إلى مساعدتنا آنذاك ، لانه ان تأخر فسوف يغوت الاوان . وللأسف ، لم أكن أعرف

حينذاك أن تلك الكلمات التي تشبه النبوءة سوف تحقق على هذا النحو المأساوي في حالة زعيم موزامبيق الباسل ، الرفيق البطل في تاريخ النضال التحرري لزمبابوي ، ابن افريقيا الثوري ورجل الدولة البارز في الربع الأخير من القرن العشرين الرئيس سامورا مويزييس ماشيل . وبالنسبة له عندما يمل العون الدولي ، أو بالأحرى إن وصل ، يكون الاوان قد فات . انه ضحية أخرى من ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وفي العام الماضي أيضا ، قرر المجتمع الدولي أن ما تتطلبه الحالة في جنوب افريقيا هو ارسال ما سمي حينذاك باشارات إلى نظام الفصل العنصري ، ومن المخزن ، أن تلك الاشارات كانت ضعيفة إلى حد أنها لم تمل أبدا إلى الجهة التي تقصدها أو كانت مبهمه ومتناقضة حتى أن بريتوريا لم تستطع أن تقرأها أو تفهم القصد منها . والنتيجة أنه منذ ذلك الحين قتل عملاء الفصل العنصري الآلاف ، لا في جنوب افريقيا وحدها ، بل أيضا في موزامبيق وأنغولا وبوتسوانا وزامبيا .

ماذا كانت بريتوريا ستفهم من اشارات تضمنت دعوات وجهت إلى العميل الخارج على القانون جوناس ساقيمبي ليزور باريس وواشنطن حيث استقبل وأقام له بعض زعماء تلك البلدان الحفلات والولائم ؟ كيف كان بوثا سيفهم منحة من صواريخ ستنفر الفتاكة لجيشه العميل في جنوب أنغولا ؟

إن على من يرغبون في إرسال اشارات إلى جنوب افريقيا ، أن يبعثوا برسائل واضحة . فممارسة النقص ضد عقوبات الكونغرس المفروضة على جنوب افريقيا ، وإجبار المجموعة الاقتصادية الأوروبية على اعتماد مجموعة هشة من التدابير بعرقلة ادراج الفحم والمنتجات الزراعية وحق المرور الجوي للخطوط الجوية لجنوب افريقيا ضمن تدابير المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو اشاعة التوتر في وحدة الكمنولث بشكل يكاد يهدد بازمة دستورية تجد فيها الملكة نفسها في موقف المعارض لغرض تدابير الكمنولث المتفق عليها ضد جنوب افريقيا ، وممارسة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لحق النقص لمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي تدابير ناجعة ضد جنوب افريقيا - كل

ذلك لا يمكن أن يوصف بالافعال التي تستهدف ارسال اشارات قوية لنظام الفصل العنصري حتى يتخلى عن سياسته البغيضة .

وعندما تحل هيتاشي محل انترناشيونال بزنس ماشين في جنوب افريقيا ، او عندما تتحرك اوليفيتي لتملأ الفراغ الذي تركه منافسوها ، فاي رسالة تفهمها جنوب افريقيا من هذه الاشارات ؟ هل نندم اذا شعر من يمارسون الفصل العنصري أن الوقت ليس وقت هلع او إجراء تغييرات كبرى بل وقت الاحتفاظ بهدوء الاعصاب والتروي والتقييم البارز لمعنى هذه الرقعات الدولية القريبة ؟ لاشك أن جنوب افريقيا اذا فعلت ذلك تكون قد سلكت مسلكا رشيدا . لقد فشل المجتمع الدولي في العام الماضي في ارسال رسالة واضحة لبوتسا واتباعه .

إن أعمال نظام بريتوريا في السنة الماضية دليل كاف على ازدرائه لما يعتبر بحق ترديدا وتسوييفا ومماثلة من المجتمع الدولي . فبعد أن أدرك بوتسا أن المجتمع الدولي ينجح ولا يعجز ، تخلى عن كل تفكير في إجراء إصلاح حقيقي ولجأ إلى كل أشكال المناورات الكلامية التي أصبحت طابعا لما يسمى الآن "كلام بوتسا" الشائن . ومن ثم نجد المحتال الحاذق يقول لنا أن الفصل العنصري قد انتهى عهده وأن حكومته التزمت بمبدأ جنوب افريقيا المتحدة ، والجنسية الواحدة للجميع ، وحق الاقتراع العام .

وقد يبدو للسذج أن هذا يؤذن بموت الفصل العنصري . ولكن بعد أن بعث المحتال الآمال في صدورنا يعود فيحيلها إلى رماد عندما يعلن أنه يعترض على "ادماج الجميع في مجتمع واحد مفتوح" وعلى إعطاء "صوت واحد لكل مواطن ضمن نظام واحد" . لأن ذلك سوف يؤدي - على حد زعمه - إلى ديكتاتورية أقوى الجماعات السوداء . هذه هي لغة بوتسا الماثورة في أوجها عندما يساوي بين المبدأ الديمقراطي لحكم الاغلبية وبين الديكتاتورية . مرة أخرى يحاول أن يقودنا إلى طريق الورود عندما يعلن أن التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الاصل مرفوض ولكنه يجادل لتكريس التمييز في التعليم وفي المناطق السكنية والرعاية الاجتماعية والحكم المحلي .

إن كل تلك البيانات المتناقضة تقال لأن بريتوريا لا تحترم الرأي العام العالمي وتشك في أن بعض من يقومون بالادوار الرئيسية على المسرح العالمي ليسوا جادين في معارضتهم للفصل العنصري وهم مستعدون لقبول لغة مبهمة كذريعة للشلل .
ولفح الطابع المزيف "لغة بوت" حث رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الثامن الذي عقد في هراري منذ شهرين جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على :

"المساهمة النشطة في الحملة الاعلامية التي تستهدف إطلاع الرأي العام

الدولي على حقائق الفصل العنصري". (A/41/697 ، المرفق ، ص ٩٦)

وأيدوا أيضا قرار الدورة العادية الثانية والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية :
"الذي يوصي جميع الحكومات والمؤسسات التعليمية بتخصيص الدرس الاول في العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ للفصل العنصري ، بحيث يُكتب على اللوحات في الفصول في هذه المناسبة موضوع "الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية". (المرجع نفسه ، ص ٩٧)

وذلك من أجل توعية الشباب بمسألة الفصل العنصري .

إننا نوصي بشدة جميع الدول الاعضاء باتباع تلك الاجراءات . وفي هذا السياق ، نرحب بامتنان بمبادرة الامين العام الهامة بخصوص التعاون مع الدول الاعضاء التي يمكن أن تسمع اذاعتهم في الجنوب الافريقي ، من أجل تقديم برامج اذاعية منتظمة موجهة لجنوب افريقيا باللغة الرئيسية التي يتكلمون بها في ذلك البلد . ونحن نحث على تكثيف تلك البرامج ذات الاهمية الحيوية ، بصرف النظر عن القيود المالية الحالية التي تواجه الامم المتحدة .

ان نظام بريتوريا قد احتقر الجهود التي تبذلها الامم المتحدة وتعالى عليها ، وفعل نفس الشيء بالنسبة لجهود الهيئات الدولية الاخرى الرامية إلى تسهيل التوصل إلى نهاية ملمية للفصل العنصري ، ودأب بصورة مستمرة على الانخراط في أنشطة متملة متعمدة ترمي بجلاء إلى احباط أية فرصة للحوار السياسي يمكن أن تؤدي إلى القضاء سلميا على ذلك النظام الشرير . فعلى سبيل المثال ، شاهدنا ما اضطلع به في العام الماضي من أعمال ارهاب الدولة التي تجاوزت حدود بلاده لتخترق حدود الدول المستقلة المجاورة ، أنغولا وموزامبيق وزامبيا وبوتسوانا وليسوتو وزمبابوي على نطاق أوسع عن ذي قبل . كما شهدنا أيضا كيف أبدى ذلك النظام الازدراء تجاه الجهود التي بذلها فريق الشخصيات البارزة للكومنولث ، ولبعثة جيفري هاو بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي والعديد من المبادرات الاخرى الاقل شهرة . بل لقد ازداد ذلك النظام صلغا وعنفا .

وعلى ضوء ذلك اجتمع قادة دول خط المواجهة في مابوتو في ١٢ تشرين الاول/ اكتوبر وأصدروا بيانا استرعوا فيه انتباه العالم إلى تهديدات جنوب افريقيا باشارة حرب عامة في الجنوب الافريقي . وناشدوا شعوب العالم وحكوماته أن تتخذ جميع التدابير اللازمة ضد النظام العنصري من أجل صون السلم في المنطقة . كما أوضح الإعلان ، بين جملة أمور ، أن

"بريتوريا [اخذت] خلال الايام القليلة الماضية تشن حملة لا تهدأ من الاتهامات والتهديدات ضد جمهورية موزامبيق الشعبية . وتحتشد قوات جنوب

افريقيا على طول الحدود مع جمهورية موزامبيق الشعبية وزمبابوي ، كما تشمل وحدات من قوات المفاوير في موزامبيق للقيام بأعمال الإرهاب فيها" .

(A/41/737 ، الفقرة ٦)

وفي ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ، أي بعد خمسة أيام من ذلك الاجتماع ، ظهرت الطبعة الصباحية لجريدة الـ "صنڊاي ميل" ، وهي جريدة رائدة في زمبابوي ، تحمل تقريراً عن التوترات المتزايدة بين موزامبيق وجنوب افريقيا بسبب تأييد نظام الفصل العنصري المستمر لارهابيي "الثورة الوطنية الموزامبيقية" . كما تطرقت الجريدة إلى ذكر تقارير عن مؤامرة جنوب افريقيا لاغتيال الرئيس سامورا ماشيل . وفي نفس اليوم وبعد بضع ساعات من ذلك البيان ، تحطمت الطائرة توبولك ١٣٤ (الف) ذات المحركين ، التي كانت تحمل على متنها الرئيس ماشيل في عودته من اجتماع بزامبيا ، داخل جنوب افريقيا في ظروف سميت بأنها ظروف غامضة . وهلك الرئيس ماشيل و ٣٣ آخرون كانوا على متن الطائرة . وأسرت جنوب افريقيا لتتملص من أية مسؤولية وبدأ ميل الانكارات ينهمر في بريتوريا والامتاع إلى ذلك السيل من الانكارات ومزاعم البراءة من جانب بوتسا ، فانني أعتقد أنه يفرض في الاحتجاج لأنه هو المستفيد الوحيد المحتمل من موت الرئيس ماشيل . فقد كان حلمه العزيز هو أن يسفر موت الرئيس ماشيل عن الفوضى في موزامبيق حتى يتحرك ليضع في مكانه عملاء حركة "الثورة الوطنية الموزامبيقية" التابعين له للسيطرة على موانئ موزامبيق التي يحتاج اليها بوتسا غاية الاحتياج لانشطته الرامية إلى احباط الجزاءات . فاذا كان الامر كذلك فقد أخطأ بوتسا في حساباته خطأ جسيماً . لأن شعب موزامبيق لن يسمح أبداً بذلك .

ان العنصريين في بريتوريا قد برهنوا على كذبهم المخجل المستمر . وما فتئوا يخدعون المجتمع الدولي في مناسبات عدة . لقد قدموا الوعود بشأن ناميبيا ثم نقضوها . وفي موزامبيق أقسم بوتسا على الفصل العنصري بأن نظام حكمه لم ينظم أبداً ارهابيي "الثورة الوطنية الموزامبيقية" أو يدرّبهم أو يمولهم أو يقيم بوزعهم ، لكنه اعترف بعد ذلك على نحو مرتبك أن "بعض العناصر" في الجيش العنصري تقوم بذلك على

وجه التحديد . وفي عام ١٩٨٢ ، انكر زعماء جنوب افريقيا وجود وحدات خاصة تتكون من جنود روديسيا القدامى والجيش الخصومي لمزوريوا المسمى "ثومو رفانهو" ولكن وزير الدفاع العنصري "ماجنس مالان" اضطر إلى الاعتراف بوجود شيء من هذا القبيل ، وذلك بعد اطلاق النار على أربعة منهم وقتلهم في موقع داخل زمبابوي يبعد ٣٠ كيلومترا عن الحدود . وفي ايار/مايو من العام الماضي ، اضطر مالان مرة أخرى بعد انكار مبدئي أن يسلم بأن الرجال الذين اصطدموا مع قوات أنغولا في جيب كابندا ، كانوا من جنود جنوب افريقيا وقد ادعى بكل ضعف انهم كانوا في مهمة استخبارية ، كما لو كان ذلك يعتبر تبريرا مشروعا .

واليوم يقسم نظام بريتوريا مرة أخرى بالفصل العنصري انه لم يلعب أي دور في مائة تحطيم الطائرة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر . لكن كيف نستطيع أن نصدق جنوب افريقيا الآن بينما يعلمنا التاريخ غير ذلك ؟ والمناسبة ، اذا كان بوتسا متحمسا لاثبات براءته ، فلماذا يرفض الافراج عن مسجل اللعبة السوداء بعد مرور كل هذه الايام على تحطم الطائرة ؟

اننا نجابه نظاما عنصريا متعننا يقترف أعمال ارهاب الدولة للدفاع عن نظام الفصل العنصري الشرير ، ولتقويض البنية الاقتصادية الاساسية للدول المجاورة له ، نظاما ممما على جر المنطقة بأسرها إلى حرب عامة ، نظاما أدان المجتمع الدولي سياساته وممارساته وأعلنها جريمة ضد الانسانية ؛ نظاما أعلن ، بسبب استمرار احتلاله الاستعماري غير المشروع لاقليم ناميبيا الدولي ، انه خارج على القانون الدولي ؛ نظاما لا يرتدع مستمرا رغم تائب المجتمع الدولي ، نظاما يحتقر كل السبل السلمية المتاحة الآن لوضع حد للفصل العنصري ، وهو يرفض انهاء احتلاله الاستعماري لناميبيا والكف عن أعمال الارهاب التي يمارسها ضد الدول المجاورة له .

وفي ١٩ حزيران/يونيه من العام الماضي ، اعتمد مجلس الأمن ، وهو الحارص للسلم والأمن الدوليين ، القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي طالب بمقتضاه جنوب افريقيا بأن تتعاون تعاوننا تاما مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تنفيذ هذا القرار . ويضي

القرار ليستطرد معلنا " ان عدم قيام جنوب افريقيا بذلك سيضطر مجلس الامن إلى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية" لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر .

إن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية الذي نظّمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والذي عقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي ، قد برهن على وجود توافق متعاضد في الآراء على أن الجزاءات الالزامية الشاملة هي السبيل السلمي الوحيد الفعال المتبقي لاجبار العنصريين في بريتوريا على التخلي عن الفعل العنصري ، والكف عن كل أعمالهم الارهابية ضد الدول المجاورة ، بل والخروج من ناميبيا . وقد حضر المؤتمر ممثلون عن ١٣٢ حكومة ، كما أن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد بهراري في أيلول/سبتمبر الماضي ، قد كشف عن وجود اتفاق واسع النطاق على الحاجة الملحة لتطبيق جزاءات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا . وأدان المؤتمر نظام بريتوريا "لارتكابه أعمال الارهاب ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة" (A/41/697 ، ص ٣٠) واستطرد ليعلن أن :

"... فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يزال الاختيار السلمي الوحيد القادر على إرغام نظام بريتوريا المنصري على التخلي عن الفعل المنصري . ومن ثم فنحن نؤيد الدعوة التي وجهتها منظمة الوحدة الافريقية لعقد اجتماع مبكر لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" . (A/41/697 ، المرفق ، ص ٩٥)

وإزاء موقف المجتمع الدولي هذا ، والرسالة القاطعة التي أطلقتها جماهير جنوب افريقيا والدول المجاورة التي تطالب بفرض الجزاءات ، نجد أن السبب الذي يذكره بعض المدافعين عن الفعل المنصري - ومؤداه أنهم يعارضون فرض الجزاءات لأن المواطنين السود والدول المجاورة سيضارون - هو من قبيل بسط الحماية ومشير للنفور ، ونحن نؤيد تأييدا تاما وجهة النظر التي أعربت عنها الشخصيات البارزة في المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في شهر تموز/يوليه الماضي والقائلة :

"بأن هؤلاء الذين يرفضون فرض جزاءات اقتصادية شاملة على نظام جنوب افريقيا المنصري يصبحون طرفا في تحدي هذا البلد للأمم المتحدة ، وكذلك فيما يقوم به من قمع وقهر في ناميبيا ، وتجاهله التام لحقوق الانسان الأساسية" . (المرجع نفسه ، ص ٣٩)

ويعد هذا تصريحاً هاماً متأنياً ، وقد اختيرت كلماته بعناية من جانب رجال دولة بارزين على الصعيد الدولي ، ليمبروا لنا جميعاً عن إحسانهم بأن المسألة ملحة . وتجاهلنا إياه ينطوي على مخاطر لنا جميعاً .

لقد ولى وقت ارسال الرسائل الواهنة والمتناقضة الى بريتوريا . وعلينا أن نرسل الآن الى بريتوريا رسالة منسقة ومتضاهرة وواضحة لا لبس فيها نقول فيها إن اللعبة قد انتهت . ويجب أن تكون رسالتنا موحدة وقوية وذات طابع سلمي . وفي بداية

هذا العام قام كونغرس الولايات المتحدة ، والكومنولث ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومجموعات كثيرة ودول فرادى بإرسال إشارات في هذا الخصوص الى بريتوريا . وقد كانت هذه بداية نافعة رحبنا بها جميعا . ولكن علينا الآن أن نتجاوز مرحلة إشارات الدخان الضعيفة . ولا بد أن نرسل رسالة قوية من مجلس الأمن ، رسالة تتمثل في فرض الجزاءات الالزامية ، رسالة ستدوي في غرف مجلس إدارة شركتي هيتاشي وأوليفيتي ، وكذلك في الاجتماعات السرية للاخوة الافريكان "أفريكانر برودربوند" ، رسالة تكون قوية وواضحة بما يكفي لأن تُسمع وتُفهم من المجالس البرلمانية في كيب تاون حتى السهول المؤدية الى سويتو . إن هذا ليس وقت المراوغة والتردد والتسويف . وهو ليس وقت الحجج غير الامينة كالحجة القائلة "بأن الجزاءات ستلحق الضرر بالدول المجاورة والاهالي السود في جنوب افريقيا" . كيف يمكن أن نخشى مرارة دواء الجزاءات عندما يقتلنا مرض الفمل المنصري ؟ ماذا ننتظر وقد قتل وباء الفمل المنصري بالفعل الرئيس ماشيل وآلفا من البشر في منطقتنا ؟ .

إنني أقول أننا نحتاج الى الدواء ، بجرعات قوية . فلو استعمل الترياق المضاد للسموم بتقتير ، أي بجرعات صغيرة غير فعالة ، فإن الفيروس قد يكتسب مناعة ضد الدواء المضاد للسموم . ومنذ عام ١٩٨٠ ، قتل الفمل المنصري أكثر من ١٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وشرّد أكثر من مليون شخص ، وكلف الدول المستقلة المحيطة ما يربو على ١٠٠ بليون من الجنيهات الاسترلينية . وهذه تكاليف رهيبه من ناحية الأرواح البشرية والخسائر المادية ، وهي آخذة في التصاعد دون بارقة أمل في قرب انتهائها . وهذا هو السبب في أن ضحايا الفمل المنصري في هذه المنطقة مستعدون الآن لتحمل المزيد من المعاناة حتى ينتهي الفمل المنصري ، بدلا من استمرار المعاناة الحالية دون أن يكون هناك بارقة أمل في إنهاء الفمل المنصري . وكما أن الجرعة بالغة الصغر من الدواء قد تجعل الفيروس قادرا على مقاومة الدواء المضاد للسموم ، فإن العقوبات الفاترة وغير الفعالة تسيء الى سلاح الجزاءات وتقوّي الفمل المنصري ، لهذا السبب ، نطالب بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

وأخيرا ، نودّ أن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مادية ملموسة ، إضافة الى الدعم الدبلوماسي والمعنوي ، الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وقد يكون صحيحا أنه ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان . ولكن لا يمكن أن يوجد أي ظل من الشك في أنه بدون الخبز لا يمكن للإنسان أن يعيش أبدا . إن القرارات ورسائل التضامن المدوية قد تشجع وتلهم ، ولكن المساعدة المادية الملموسة ضرورية للقضاء على نظام الفصل العنصري .

إن رسالتنا هي أن الوقت يجري بسرعة ، وإن الحالة لا تحتل أي تأخير . لا وقت للتريث أو اللهو أو التلكؤ . فلا بد من القيام بعمل جسر ، ولا بد من أن ينتهي الفصل العنصري وأن يكون ذلك الآن . إن فرض الجزاءات الالزامية الشاملة هي رسالتنا الآن . ولتطلب هذه الهيئة من مجلس الامن أن يفرض هذه الجزاءات .

السيد صايمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يودّ وفد

بلدي أن يسجل هنا السياسة الثابتة التي تنتهجها جزر سليمان إزاء هذه الجريمة التي ترتكب في حق الإنسانية .

منذ أن أصبحت جزر سليمان عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٨ ، وهي تدين بقوة -

الفصل العنصري في هذه الجمعية أثناء مناقشاتها العامة ، كما أبدت رغبتها في تحقيق الاستئصال الكامل لهذا النظام الفظيع والشرير من على وجه الأرض .

واليوم ، نتكلم للمرة الاولى بايجاز شديد عن البند ٢٣ على وجه التحديد .

ولكن اليوم لن يكون المرة الأخيرة التي نتكلم فيها جزر سليمان بمراحة وبقلق حقيقي عن ذلك المرض السياسي المتمثل في الفصل العنصري الى أن يتم القضاء عليه نهائيا .

وإذ أتكلم اليوم نيابة عن بلدي الصغير وهو من أقل البلدان نموا ، فإنني

ملزم بأن أقول إن موقفنا الاساسي إزاء هذه المناقشة هو : إننا ندخل في هذه

المناقشة الهامة ، ليس بالدبلوماسية كما حددها رئيس الوزراء السابق غير الشرعي لما

كان يسمى بروديسيا ، إيان سميث ، الذي قال "إن الدبلوماسية تعبير مذهب عن

الخداع" . فنحننا هو اللباقة الصريحة ، التي لا مجال للدبلوماسية المعسولة فيها .

إن جزر سليمان ليس لها مصالح ثابتة في جنوب افريقيا غير القضاء التام على الفصل العنصري . وليس لجزر سليمان أي علاقات تجارية أو دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، عدا ملّة الانسانية التي تربطنا بالشعب المقهور هناك . وليس لجزر سليمان أي شيء تكسبه أو تخسره اقتصاديا أو عسكريا أو سياسيا ، ولكننا نعلق أهمية كبرى على تحرير شعب جنوب افريقيا المقهور ، وأغلبيته هم أصحاب الأرض الأصليون في جنوب افريقيا ، ونضالهم من أجل الحرية والعدالة هو نضالنا ، لاننا نعرف جيدا أن سياسات نظام بريتوريا العنصري ، الجزئية أو الكلية ، تشكل تهديدا وخطرا حقيقيين للسلم والامن الدوليين .

وإنني أزجي تهانئي الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها (A/41/22 و Add.1 و Add.1/Corr.1) . وأتوجه بالشكر أيضا الى الأمين العام على تقريره (A/41/638 و A/41/690) . إن التقرير الشامل للجنة الخاصة هو تجسيد لتفاني رئيسها وأعضائها في أداء المهمة الهامة المتمثلة في استئصال شأفة الفصل العنصري . كما أن العديد من الافراد والمنظمات قد كرسوا الوقت والمال والطاقة لهذه القضية . وجهودهم جميعا تستحق الشناء .

ومع كل هذه الجهود الدولية الواضحة ، والعديد من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة التي تدين فيها حكومة جنوب افريقيا ، لماذا يظل الفصل العنصري على قيد الحياة اليوم ؟ تكمن الاجابة في حقيقة واحدة بسيطة مفادها أن الفصل العنصري كالنبات المنزلي الذي يحتاج لريّه بانتظام من أجل بقاءه في موقع غير طبيعي ، تغذيه وترعاه بعض الدول التي لها مصالح خاصة مرتبطة بوجود حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . تلك الدول هي مصدر الحياة لإدامة الفصل العنصري والعنصرية في ذلك البلد . وحكوماتها كما هو معروف جيدا تتواطأ مع بريتوريا العنصرية لاسباب تاريخية واقتصادية وعسكرية . وإنما نحن هذه الدول جديا على التخلي عن أنشطتها اللاأخلاقية مع حكومة جنوب افريقيا واستخدام مواردها لتحسين أحوال البشر على نطاق عالمي .

وجزر سليمان تعتبر مشروع القرار A/41/L.25 بالغ الأهمية للاستجابة للضرورة الملحة لتغيير مسار سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . وإذا ما انعقد إجماع المجتمع الدولي على هذا وإذا احترمت الدول التي تربط نفسها باستمرار الفصل العنصري الإدانة الدولية المتنامية لهذا النظام فإنه سينهار لا محالة . ويسرى وفدي أن العمل الدولي المتضافر هو وحده الذي يمكنه أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف السامي . وفي هذا الصدد لا نرى أي ضرر في ذكر الدول المصممة على الإبقاء على الوضع الراهن في جنوب افريقيا .

وسيحين قريبا أمام المجتمع العالمي الوقت الذي يشهد فيه دفن تابوت الفصل

المنصري ومن ثم نهاية مشهد وفاة العديد من الضحايا في جنوب افريقيا الذين كانت جريمتهم الوحيدة نضالهم في سبيل الحرية والعدالة . ولا بد أن يحين الوقت الذي يشهد فيه العالم على سبيل التغيير دموع الفرح في وجوه الملايين من أبناء جنوب افريقيا وهم يحققون حريتهم واستقلالهم الحقيقي الهادف بدلا من دموع الالام حدادا على ضحايا الفصل المنصري الابرياء .

ولهذا السبب يؤيد وفد جزر سليمان مشاريع القرارات المقدمة بشأن هذا البند . وهذا التأييد يقوم على أساس إلتزام حكومتي بمبادئ الميثاق واحترامها البالغ لحقوق الإنسان .

السيد ليفوالا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقال إنه

عندما أنشئت جمهورية البوير لدولة أورانج الحرة عام ١٨٥٤ هاج المستوطنون البوير من أجل دمج القانون الموسوي الأصلي في دستورها الجديد . وفي مقدمة كتاب يمزق القلب عن الحياة السياسية غير العادية والمهيبه للسيدة مانديلا ملاحظة ذكية تقول :

"إذا ما حاول المرء أن يكتشف السبب الذي من أجله يتشبث الافريكان بإصرار وامتماعة بالفكرة الخيالية القائلة إن جنوب افريقيا بلد أبيض ، تردد مرارا وتكرارا ذكر عدد من الاسباب ، وفي مقدمتها الدافع الديني ، ومع ذلك هناك دوافع دنيوية حقا تتمثل بها اتمالا وثيقا ، وهي الطمع ، والخوف ، والرغبة في الاستحواذ على السلطة" .

وسرعان ما تهاوى الدافع الديني الذي يعد حجر الأساس في تبرير اعتناق وإدامة ايديولوجية الفصل المنصري السادية . ففي الشهر الماضي أعلنت الكنيسة الاملاكية الهولندية - في محاولة متأخرة وياثسة للحاق بركب القرن العشرين - أن الفصل المنصري ايديولوجية آثمة لا يمكن الدفاع عنها مثل غيرها من الايديولوجيات الآثمة بما في ذلك النازية والفاشية .

ومع ذلك فالفصل المنصري قائم ، وبخير ، ويزدهر في جنوب افريقيا في كنانيس الافريكان وخارجها ، حتى بعد تجريده تماما من قناع التمويه الديني يغلغه .

إنه قائم ، وبخير ، ويزدهر لأن من أوجدوه أصبحوا ، بلا حول ولا قوة ، عبيدا لدنسه الثلاثي "الطمع ، والخوف ، والرغبة في الاستحواذ على السلطة" . وعن طريق إدامة الفصل العنصري فقط يمكن للأقلية البيضاء أن تستمر في التمتع بذلك بالامتياز القائم على الفئ والتمثيل في سيطرة البيض في جنوب افريقيا ذات الاغلبية الساحقة من السود . إن استئصال شافة الفصل العنصري يضر باستمرار هذا الامتياز .

لذا ، فإن الفصل العنصري هو ضمان للمستقبل بالنسبة لجنوب افريقيا البيضاء ، سواء كانت عنصرية أم لا ، وهو ضمان ضد حكم الاغلبية . إنه يضمن لسكان جنوب افريقيا البيض وللأجيال المقبلة منهم حياة أفضل كما يعتقدون . فيا لخطورة سذاجتهم . وهذه ليست دعاية . بل إنهم يؤمنون أن التاريخ الى جانبهم وأن حكمه المحتوم في النهاية سيكون لصالحهم .

ومن ثم ، فعلى الرغم مما يسمى بالاملاحات تبقى جنوب افريقيا بلدا عنصريا متطرفا . وهذه العنصرية الضارية هي التي تشعل وتدعم الفصل العنصري وتشير الطمع وتزيد الخوف وتؤجج الرغبة في الاستحواذ على السلطة . وما قالتها بنت أخي بيت ريتيف أثناء ما يسمى بالمسيرة الافريكانية الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر لا يزال يصدق على أيامنا . لقد قالت :

"لم تكن الحرية هي التي دفعت بنا الى هذه الاماكن القسية ، ولكن دفعنا الى ذلك وضع الشعب الاسود على قدم المساواة مع المسيحيين وهو الامر الذي يتعارض مع قوانين الله والتميز الطبيعي للعرق واللون . لذا لم يكن من المحتمل بالنسبة لأي مسيحي شريف أن ينحني تحت مثل هذا النير ، ولهذا السبب فضلنا الانسحاب ، حفاظا على طهارة معتقداتنا " *

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماسييل (البرازيل) .

لا يزال حكام الاقلية البيضاء يؤكدون من جديد إصرارهم على عدم الخضوع أبدا للمساواة العرقية ولحكم الاغلبية الديمقراطي . وكثيرا ما أعلن رئيس جنوب افريقيا أنه لن يدفع شعبه - شعبه الابيض - الى تقديم تنازلات . إنه مصمم على الاحتفاظ بنقاء مذاهب أسلافه العرقية ، لأن التفوق الابيض والسيطرة يعتمدان على هذه المذاهب للبقاء في بلد غالبية سكانه من السود . فليس هناك مجال لعملية تهجير كبرى في القرن العشرين .

لذلك كان الكفاح من أجل الحرية في جنوب افريقيا المعاصرة مختلفا عن الكفاح الذي كان قائما بين مستوطن من البوير ومستعمر بريطاني محتل في منتصف القرن التاسع عشر . إن نضال اليوم هو نضال بين بوير حر جاء نتيجة لحدث وقع في التاريخ ، وافريقي مستعبد يمر على أن يكون حرا في أرضه . وليس أمام البوير أو الافريقي خيار القيام بهجرة كبيرة عظيمة ليتمكن من الهروب من واقع جذوره في جنوب افريقيا غير مقسمة . إن فكرة جمهوريات البوير أو أراضي البانتو التي تقطع من أراضي جنوب افريقيا ككل ، أثر من آثار الماضي ولا يمكن أن يسمح لها بأن تتكرر . وإذا فلكسي تكون جنوب افريقيا حرة فعلا ، محررة من براثن الفصل العنصري والعنصرية والجشع والخوف والرغبة في السلطة ، لا يمكن الموافقة على إنشاء جيوب قبلية وملاذات عرقية في جنوب افريقيا .

لهذا يرفض المجتمع الدولي بحق إنشاء ما يسمى أوطان البانتو ومنح استقلال مزعوم لبعضها . إن إنشاء جمهوريات قائمة على أساس العرق ، سواء كانت أوطان بانتسو أو جمهوريات بوير ليست هي الحل الذي نسعى اليه لجنوب افريقيا .

لا نزاع في أن الحالة في ذلك البلد المعذب قد تدهورت بشكل كبير منذ الدورة الاربعين . لقد فقد المزيد من الأرواح البريئة في جنوب افريقيا وحولها خلال العمام الماضي . وبريتوريا في حرب ليس مع شعبها فحسب وإنما أيضا مع دول مجاورة بريئة . إنها تصعد - دون عقاب - حرب زعزعة الاستقرار لا سيما في أنغولا وموزامبيق ، حيث يحدث وكلاؤها في شكل عصابات إجرامية دمارا لم يسبق له مثيل في البنى الاقتصادية لتلك البلدان ، ناهيك عن المعاناة والبؤس اللذين لا يمكن وصفهما واللذين يتعرض لهما عامة الناس في القرى الريفية كل يوم في حياتهم .

إن عصابات جنوب افريقيا تعبر الحدود بشكل متكرر للقيام بمهام قتل وتدمير .
والجزء الجنوبي من أنغولا تحتله بشكل دائم قوات جنوب افريقيا وقد تحول السى أرض
قاحلة فعلا . وفي شهر أيار/مايو من هذا العام هُتت هجمات على عوامم دول المواجهة
الثلاث بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي . وكُشف الهجوم الوحشي على اتفاق نكوماتي الشهير
حتى قضي عليه فعلا . ويبدو أن جنوب افريقيا استخدمت الاتفاق منذ البداية خدعة
لتقوية ذراع عصابات رينامو .

فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن استمرار وجود الفصل العنصري والغضب الشديد
الذي يحدثه لدى ضحاياه في داخل جنوب افريقيا وخارجها يشكلان تهديدا جديا وخطيرا
للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي بل وفي العالم بأسره ؟ إن منطقتنا ما فتئت منذ
أمد بعيد في حالة اضطراب شديد نتيجة للعنف الذي لا بد من استخدامه لقمع المقاومة
التي تشن ضد هذه السياسة الشريرة . لقد أودى العنف بعدد كبير جدا من أرواح الاطفال
والرجال والنساء في الجنوب الافريقي . والمنطقة تندفع الى مواجهة ذات أبعاد خطيرة .
إن العالم الذي يتحمل هذه المدة الطويلة استمرار بقاء نظام سياسي سفاح مثل
نظام الفصل العنصري هذا لا يمكن أن يكون إلا عالما قاسيا متحجر القلب . هذا هو
العالم الذي لم يزل يقسم ويأخذ العهد على ألا يسمح بأن تتعرض البشرية مرة أخرى
لاهوال النازية والفاشية . ومع هذا تؤدي ولايات الفصل العنصري ، وهي نسخة جنوب
افريقيا للنازية والفاشية ، الى إزهاق أرواح الاطفال والرجال والنساء السود في
شوارع مدن السود في جنوب افريقيا وفي القرى الريفية في بلدان الجنوب الافريقي .
إننا نشهد يوميا انتشار مأساة يرتعد المرء من مجرد التفكير في آسارها . وما يسمى
بالعالم المتحضر يتظاهر بالضعف والعجز بينما يثري نفسه بعائدات الأيدي العاملة
المستعبدة للشعب المظهد في جنوب افريقيا .

إن على العالم أن يقبل أن الثورة من أجل التغيير في جنوب افريقيا لقيت حتى
الآن أذانا صماء أو أشارت ردود فعل عنيدة متفطرمة من حكام جنوب افريقيا . وكان
الرد على المبادرات السلمية ، مثل تلك التي قام بها فريق شخصيات الكمنولث البارزة

التي علقنا عليها آمالا كثيرة ، وهو الغزو الوحشي لثلاثة من بلدان الكمنولث خلال الزيارة التي قام بها الفريق الى جنوب افريقيا بحفا عن السلام .

لقد ثبت أن سياسة الارتباط البنّاء التي أريد بها أن تطمئن بريتوريا الى التعاون ، ليست أكثر من ممارسة عابثة . إن هذه السياسة لم تُفَضَّ إلا الى إعطاء النظام مكا جديدا ولكن زائفا بالحياة ، وإعطائه انطبعا خاطئا بأن الفصل العنصري لا يزال يمكن افراغه في شكل أكثر جاذبية وإعادة بيعه الى ضحايا . وتؤدي هذه السياسة أيضا الى تلعب موقف بريتوريا لتحدي إرادة المجتمع الدولي . إنها تشجعها على التنمر لجيرانها .

"لقد جعل الارتباط البنّاء الحياة أكثر سوءا للدول المجاورة ، ولا

يعد تسوية لمشاكل الجنوب الافريقي" .

هذا ما ذكره جوزيف هانلون في كتابه المعنون "الجهة الثانية للفصل العنصري" .

لقد أكد لنا أصدقاء جنوب افريقيا في كثير من الأحيان أن معاملة بريتوريا بحنو وعطف هي الوسيلة الوحيدة التي يتمكنون بها من حث نظام الاقلية البيضاء في ذلك البلد على التفاوض بجدية مع الاغلبية السوداء بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ولكن كل ما حصلنا عليه حتى الان هو بيانات منمقة ومواقف جوفاء مشققة بجميع ضروب الشروط المسبقة التي تفشي بها الاقلية البيضاء دائما عدم رغبتها في التفاوض بشأن حكم دستوري جديد لجنوب افريقيا .

يقال لنا إنه كي تبدأ المفاوضات ينبغي لاحد طرفي النزاع ، وهو المؤتمر الوطني الافريقي ، أن يتخلى عن العنف . بعبارة أخرى ، على المؤتمر الوطني الافريقي أن يسمح للنظام باحتكار العنف ؛ أي العنف الذي ترتكبه قواته ضد المتظاهرين الابرياء العزل ومسيرات تشييع الموتى ؛ والعنف الذي يفرضه تطبيق سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية .

إن التفاوض بشأن حكم جديد في جنوب افريقيا لن يفضي الى أية نتائج إذا أُجري

في مناخ يُسمح فيه للأقلية الحاكمة بمواصلة عنف الفصل العنصري بشكل انفرادي . إن السجناء السياسيين لا يمكنهم التفاوض بشأن مستقبل بلادهم السياسي مع مجانبيهم . إن الرجال الأحرار وخدمهم هم الذين يمكنهم التفاوض بشأن مستقبلهم .

ولذلك إذا كان النظام في بريتوريا راغبا بإخلاء في إجراء مفاوضات بشأن نظام سياسي جديد في جنوب افريقيا ، عليه أن يبيّن إخلاصه : أولا وقبل كل شيء ، بالانسحاب عن السجناء السياسيين ، ثانيا ، بالسماح لجميع تنظيمات السود السياسية والمدنية بأن تعبّر في حرية عن التطلعات السياسية لجماهيرها ، ثالثا ، وبمفغة خاصة ، برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وعن مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، رابعا ، السماح لجميع المنفيين بالعودة بحرية ، خامسا ، إجلاء القوات المحتلة عن جميع المدن .

إن ما نطلبه من بريتوريا ليس كثيرا . ولكي يتوقف العنف ليسمح ببسء المفاوضات ، ينبغي أن يوقف من كلا الجانبين . هذا هو الهدف الأول لمبادرة الكمنولث التي رفضتها بريتوريا بطريقة غاية في الغلظة . إن رفض المبادرة يؤكد شكنا في أن الأقلية البيضاء تريد إحداث تغيير بشروطها هي ، وهو تغيير ليس من ذلك النوع الذي يحفظ جنوب افريقيا لشعبها كله ، وإنما هو ذلك النوع من التغيير الذي يرمي إلى ترك السلطة في أيدي الأقلية البيضاء ، وهو تغيير عن طريق اصلاحات شكلية ، إصلاحات ترمي بوضوح إلى ما يلي :

أولا ، تعزيز الفصل العنصري بالمحافظة بشكل عصري على التجزئة العرقية في جنوب افريقيا ، ثانيا ، ادامة السيطرة العنصرية للأقلية البيضاء عن طريق ضمان أن مبدأ حكم الأغلبية كما نعرفه لن يجد طريقه الى الدستور الخاص بجنوب افريقيا الجديدة ، ثالثا تجنيد الهنود والملونين من مواطني جنوب افريقيا للانضمام الى معسكر الرجل الابيض في مؤامرة لمقاومة حكم الأغلبية .

ولكن جنوب افريقيا لن تكتب لها النجاة بهذه المؤامرة . ان جنوب افريقيا ليست "بلد الاقلية البيضاء" كما تحاول بريتوريا ان تقنعنا . فهناك أقلية بيضاء وأغلبية سوداء تتصارعان في جنوب افريقيا . هناك مشكلة في ذلك البلد ليس لان مجموعة من الاقلية العرقية أو القبلية تحارب مجموعة أخرى ولكن لان الاقلية البيضاء ادعت لنفسها الحق المطلق في تقرير المصير وفي ان تحكم الأغلبية على خلاف رغبتها ، وأن تخضع هذه الأغلبية لجميع أشكال الاذلال والاهانة والقسوة . تلك هي المشكلة ، وذلك هو السبب الرئيسي في الصراع الدائر في جنوب افريقيا .

ومن ثم فان حل هذا الصراع لا يمكن أن يتحقق إلا بالقضاء على حكم الاقلية في جنوب افريقيا ، على أن تحل محله حكومة أغلبية ديمقراطية ، حكومة أغلبية غير عنصرية . اننا نصر على ذلك ، نصر على القضاء على حكم الاقلية وقيام حكومة أغلبية ديمقراطية غير عنصرية ، لاننا نريد سلما حقيقيا وحرية حقيقية في جنوب افريقيا . نريد لجمع الاعراق التي تعيش في هذا البلد ، أن تعترف بأنها تشترك في مصير مشترك لانها ترتبط معا في انسانية مشتركة وفي تاريخ مشترك . ولا يمكن لأي قدر من العنف بين مجموعة وأخرى أن يخفي هذه الحقيقة .

لذلك فاننا نحث أصدقاء جنوب افريقيا الغربيين بصفة خاصة على ألا يستمروا في العمل في ظل وهم خطير هو انه حتى في هذا الوقت المتأخر يمكن انقاذ جنوب افريقيا لتحقيق الامن والرفاهية للممالح الاقتصادية الغربية . يجب انقاذ جنوب افريقيا من أجل جميع شعبها ، ويتعين على أصدقاء نظام بريتوريا الغربيين أن يقولوا "كفى" لمن يحمونهم . ان كل ما تطالب به هو السلم والعدالة في جنوب افريقيا وليس الطغيان العنصري أو استبعاد شعب جنوب افريقيا على يد "امبريالية شيوعية" .

اننا ندرك مدى خوف الغرب من فرض الجزاءات . ومن ثم ، وتجنباً لأي اشارة ، نقول انه لفرض جزاءات اقتصادية عقابية على جنوب افريقيا العنيدة التي تزداد يأساً وعنفاً ، يجب على الغرب أن يعمل بسرعة فائقة لارغام جنوب افريقيا على وقف مذابحها الدموية في شوارع المدن التي يسكنها السود ، ولارغام جنوب افريقيا على انتهاء حرب العدوان التي تشنها ضد جيرانها ، ولارغام جنوب افريقيا على الاسراع بدعوة نلسون مانديلا وزيفانيا موثوبنغ ورفقائهما داخل وخارج سجون الفصل العنصري الى مؤتمر للتفاوض بشأن مستقبل جنوب افريقيا .

هذا هو الطريق الذي نفضله ، لاننا جميعاً في الجنوب الافريقي نعلم ما يمكن أن يؤدي اليه العنف ، الناشئ عن استمرار الوضع الراهن في جنوب افريقيا ، بالنسبة للبلدان والشعوب ، لذلك يحدونا الأمل في أن يكون من الممكن حتى الآن اقناع جنوب افريقيا ، بواسطة أصدقائها الغربيين بصفة أساسية ، بأن تتخلى عن العنف وتتفاوض بشأن السلم .

وبغير ذلك ، يجب أن يستمر النضال ، ويزداد قوة ، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج مروعة .

السيد أبيسينيتو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان نظام بريتوريا الذي أضفيت عليه المشروعية والذي يقوم على أساس العنصرية وانكار حقوق الانسان الأساسية لفالبية الشعب في جنوب افريقيا بسبب لسون جلداهم ، لم يعد له مكان بين المجتمعات المتحضرة في العام . ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أقدم من الأمم المتحدة ذاتها . ومن ثم فان تعبيرات المجتمع الدولي عن مقتته للتمييز العنصري الذي أضفيت عليه المشروعية في جنوب افريقيا لم تكن أقل قوة عند انشاء الأمم المتحدة عما هي عليه اليوم .

لقد قيل الكثير ، على مر السنين ، بشأن الحالة في جنوب افريقيا . وأدان المجتمع الدولي على نحو متكرر سياسات حكومة جنوب افريقيا ، واعتمد عدداً كبيراً من القرارات التي تدين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا باعتباره شكلاً من الجرائم

(السيد أبيسينيتو ، بابوا
غينيا الجديدة)

المؤسسية ضد الانسانية . ان جنوب افريقيا لم تتجاهل فقط مطالبة العالم اياها ان
تغير نظام حكومتها ، بل انها اقدمت على اعمال عدائية عدوانية ضد دول خط المواجهة
المجاورة .

وتمثل جنوب افريقيا صورا واضحة لمجتمع تقوم دعائمه القمعية على العرق
والجنس . وطالما بقي نظام التمييز العنصري والسلب الذي اضعفت عليه المشروعية فان
جنوب افريقيا ستستمر في قمع الكفاح المشروع للشعب . وطالما ظلت الاغلبية المقهودة
السلبية التي يُمارس التمييز ضدها تشن كفاحها العادل ضد وجود الفصل العنصري ذي
السمعة السيئة والذي طال امده في جنوب افريقيا فاننا ، نحن أعضاء هذه الجمعية لن
نتوقف عن الكلام . ذلك ان الكفاح الطويل والمرير ، والعادل في الوقت نفسه ، الذي
يشهه المقاتلون من أجل الحرية في الجنوب الافريقي عزيز على قلوب عدد كبير من
الحاضرين هنا اليوم .

وان جنوب افريقيا قادرة على تعزيز سياساتها لان بعض أعضاء هذه المنظمة
يعززون علاقات التعاون معها . وتعتقد تلك البلدان التي تربطها علاقات تجارية نشطة
بجنوب افريقيا ، وتستثمر أموالها فيها ، وتقيم علاقات عمل وثيقة معها ، انها قادرة
على ضمان استمرار وبقاء ذلك النظام العنصري . ان الادلاء ببيانات بلاغية جميلة من
فوق منبر هذه القاعة ، تدين سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ،
شيء ، ولكن ترجمة كلمات الادانة الى اعمال فعلية شيء آخر .

ان بابوا غينيا الجديدة ، حكومة وشعبا ، تعتبر دائما ان الفصل العنصري أمر
بغيف لا يمكن احتماله ، وبالتالي ينبغي القضاء عليه الى الابد . ومن المحزن ان
نتصور اليوم ان البعض منا في هذه القاعة يمكن ان يستمر في الكلام عن الحوار
و"الارتباط البنّاء" في الوقت الذي يقوم فيه هذا النظام الشاذ بالافصاح عن طبيعته
الحقيقية بتمعيده ثمن المحافظة على كرامة الانسان وحياته وممتلكاته . اننا في
بابوا غينيا الجديدة لا نعرف كيف يمكن ان يستمر البعض في الارتباط بنظام مريض
لا يسمح للشعب في جنوب افريقيا بدفن موتاه في ملم وهدوء .

لقد أعربت بابوا غينيا الجديدة بصراحة معارضتها القوية للفعل المنصري من خلال هجبتها العام لجنوب افريقيا في مختلف المحافل الدولية . وبصفة خاصة في الأمم المتحدة وفي اجتماعات الكومنولث . والاهم من هذا ان بابوا غينيا الجديدة اتخذت دائما اجراءات عملية ضد جنوب افريقيا . واعتبرت الحكومات المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة ان نظام الفصل المنصري في جنوب افريقيا ممارسة شريرة ينبغي القضاء عليها بالكامل . وعندما حملت بابوا غينيا الجديدة على الاستقلال في ١٩٧٥ حظرت جميع أشكال الاتصال مع جنوب افريقيا . ولا تزال تلك السياسة التي أنهت كل العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ، وفي مجال الاستثمار ، والتبادل الرياضي والثقافي ، مارية المفعول حتى اليوم . ان بابوا غينيا الجديدة لم تتخذ من جانبها هذه التدابير الملمومة استجابة لقرارات الأمم المتحدة وللنداءات الدولية العديدة باتخاذ مثل هذه التدابير ولكن لك تبين التزامها الأدبي الراسخ بالكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا .

(السيد أبيسينيتو ، بابوا
غينيا الجديدة)

ومتظل سيامة بابوا غينيا الجديدة على ما هي عليه تجاه جنوب افريقيا حتى تتغير الحالة السائدة هناك . اننا نتطلع بلهفة الى اليوم الذي نقيم فيه علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا تركز على المبادئ الديمقراطية الحقبة والمساواة في المشاركة في الحكم بين جميع قطاعات الشعب ، بغض النظر عن العرق ، وتتاح لكل الافراد فرصة استفلال كل طاقاتهم .

ان بابوا غينيا الجديدة تدين جنوب افريقيا بسبب هجماتها المسلحة المارخة المتكررة ، دون سابق استفزاز ، على البلدان المجاورة . وندين أيضا احتلالها غير الشرعي لناميبيا بعد زهاء عقدين منذ أن انيطت بالأمم المتحدة المسؤولية عن ادارة ناميبيا .

ان بابوا غينيا الجديدة تؤكد مرة أخرى اقتناعها بأن فرض جزاءات الزامية شاملة ، وفقا لقرار مجلس الامن ذي الصلة ، يمثل انجع طريقة سلمية يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد على القضاء على نظام الفصل العنصري . ونحث جميع الحكومات التي لديها نفوذ للتأثير في الاحداث في بريتوريا ان تعمل فورا من أجل ذلك الهدف ودون أن تدخر جهدا .

اننا نؤيد التقرير ونرحب بتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونلاحظ أيضا مع الارتياح باعلانات المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية وبالتقارير المرحلية التي يقدمها الامين العام . ونرى انه اذا امتنعت كافة الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، التي اشتركت في مناسبات عديدة في الشجب الجماعي لنظام الفصل العنصري ، عن التصدق بالكلمات واتخذت تدابير عملية ، مهما كانت بسيطة ، للاعراب عن موقفها ازاء السياسة العنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا ، فيحتمل أن تبدأ جنوب افريقيا في أخذ موقفنا مأخذ الجسد . وأهم ما في الموضوع هو أن بعض البلدان التي في مركز يمكنها من ايذاء جنوب افريقيا كثيرا ، ولاسيما عن طريق فرض جزاءات اقتصادية الزامية وشاملة ، لم تفعل شيئا يذكر . ويتعين على تلك البلدان أن تبدأ في اظهار بعض المرونة بالالتفات الى مطلب المجتمع الدولي من أجل انهاء التعاون مع النظام العنصري .

(السيد أبيسينيتو ، بابوا
غينيا الجديدة)

وأخيرا فان معارضة بابوا غينيا الجديدة الكاملة للنظام الشرير في بريتوريا مسألة معروفة للجميع . وقرار حكومة بابوا غينيا الجديدة القاضي بمقاطعة العراب الكومنولث التي جرت في أدنبره في وقت سابق من هذا العام احتجاجا على سياسة المهادنة التي تنتهجها المملكة المتحدة تجاه جنوب افريقيا ، لم يكن سوى طريقة من الطرق العديدة التي يمكننا بها الاعراب عن تضامننا مع الشعب المقهود في جنوب افريقيا . وهذا من دواعي تقدير الحس السليم ويقتطه الضمير لدى شعب بابوا غينيا الجديدة .

ان بابوا غينيا الجديدة ، حكومة وشعبا ، ستواصل العمل كيفما تستطيع تأييدا للكفاح البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا حتى الساعة التي تأخذ فيها جنوب افريقيا الديمقراطية والمتحدة وغير العنصرية مكانها الصحيح في هذه الجمعية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية العامة الان

الى مرحلة التصويت على جميع مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند . وفي هذا المدد ، وزعت ثمانية مشاريع قرارات في الوثائق من A/41/L.24 الى A/41/L.31 . أعطي الكلمة الان للممثلين الذين يرغبون في تقديم مشاريع القرارات .

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شرفني ، باسم

مقدمي مشاريع القرارات التالية ، ان أعرضها وهي : A/41/L.24 المعنون "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدات الى حركات التحرير و "A/41/L.25 ، المعنون يفرض جزاءات شاملة على نظام الحكم القائم في جنوب افريقيا " و A/41/L.27 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" . ومشاريع القرارات المذكورة مبنية على نتائج تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/41/22 وتأخذ في الحسبان النقاط التي تم التشديد عليها خلال الدورة الحالية .

يتناول مشروع القرار A/41/L.24 الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى

حركات التحرير . والنقاط الهامة فيه هي التالية :

بالنظر الى التصعيد المستمر لحكم الارهاب القومي الصادر عن الدولة ولاسيما

في ظل حالة الطوارئ ، يمر الشعب المقهور في جنوب افريقيا بمعاناة واضطهاد ليس

لهما مثيل . ويتعرض المعارضون للنظام ، بما فيهم النساء والاطفال ، الى الاعتقال التمسفي والاحتجاز والتعذيب والقتل وغير ذلك ، على أيدي قوات الشرطة والامن التي تتمتع الان بسلطات غير محدودة .

ويلاحظ مشروع القرار بقلق عميق ان سياسة البانتوستانات لاتزال تتبع لاقتلاع شعب جنوب افريقيا المقهور من جذوره وتجريده من حقوقه غير القابلة للتصرف وحرمانه من حقه في المواطنة وتجزئة البلاد . ويقوم نظام الفصل العنصري بالقمع الداخلي عن طريق سياسته المخططة للعدوان والارهاب الصادر عن الدولة وزعزعة الاستقرار وابتزاز الدول الافريقية المستقلة .

ويؤكد مشروع القرار من جديد في فقرات منطوقه شرعية الكفاح ، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل القضاء قضاء مبرما على الفصل العنصري وتأييد الجمعية العامة الكامل لهذا الكفاح .

ويطالب مشروع القرار بالفاء ما هو قائم حاليا من أحكام الاعدام المادرة على المقاتلين من أجل الحرية ، ومعاملة المسورين من المقاتلين من أجل الحرية كأسرى حرب والافراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع السجناء زالمحتجزين السياسيين . ويدين بشدة النظام العنصري لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا وتصعيده للعدوان والارهاب الصادر عن الدولة وزعزعة الاستقرار عن طريق النشاط السياسي والهدام والابتزاز الاقتصادي ضد الدول الافريقية المستقلة . ويناشد المجتمع الدولي أن يضغط الى أقصى حد على نظام الحكم العنصري ، بما في ذلك فرض جزاءات الزامية شاملة ، للقضاء على الفصل العنصري .

ويركز مشروع القرار الاهتمام أيضا على استمرار تعاون بعض الحكومات الغربية وغيرها من الحكومات وبعض الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى مع نظام الفصل العنصري . ويؤكد الرأي القائل بأن السياسات الناشئة عن "الارتباط البتاء" و "الربط" تشجع النظام العنصري على المضي في غيه وعناده .

ويناشد مشروع القرار المجتمع الدولي تعزيز المساعدة المقدمة الى الشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني ودول خط المواجهة والدول الأخرى الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

والآن أنتقل الى مشروع القرار A/41/L.25 و Corr.1 الذي نركز فيه على الحاجة الماسة والعاجلة الى فرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري لحمله على انتهاء الفصل العنصري .

ان غالبية الدول والرأي العام العالمي بصورة عامة على اقتناع تام بأن فرض جزاءات الزامية وشاملة من قبل مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يعد أنسب وأنجع وسيلة سلمية يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب المقهور في جنوب افريقيا ويمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تفضلع بمسؤوليتها عن صيانة السلم والامن الدوليين .

وكما ذكر العديد من الممثلين خلال المناقشة ، مازال نظام الفصل العنصري الشرير باقيا على حاله دون تغيير ، باستثناء بضع تغييرات شكلية . فهو ينكر على الغالبية من سكان جنوب افريقيا حقوقها الاساسية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا توجد أية دلالة على انه يمكن التوصل الى تسوية للقضاء على الفصل العنصري دون ممارسة الضغط الخارجي .

وقد خلس المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، الذي عقد في باريس في شهر حزيران/يونيه الماضي ، الى نتيجة مؤداها أن أنجع وسيلة سلمية متاحة للمجتمع الدولي لانهاء الفصل العنصري هي فرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري . وقد أوصى المؤتمر بوضع برنامج عمل شامل يتمثل العنصر الرئيسي فيه في اعتماد جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ويؤيد مشروع القرار الحالي ، في الفقرة الاولى من منطوقه ، اعلان المؤتمر العالمي ويطلب مجلس الامن بأن يبت على نحو عاجل في هذا الموضوع بغية تطبيق جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الفقرة ٥ من المنطوق ، يحث مشروع القرار الحكومات التي تعترض على تطبيق مثل هذه الجزاءات على أن تعيد النظر في موقفها .

ويطلب مشروع القرار ، الى أن يقوم مجلس الامن باتخاذ اجراء معين ، اعتماد تدابير تشريعية وتدابير مماثلة أخرى من جانب الدول الاعضاء لضمان العزل التام لجنوب افريقيا . ونفس المطالبة بعزل جنوب افريقيا موجهة الى جميع الهيئات فسي منظومة الأمم المتحدة ، ويكون ذلك باستبعاد نظام جنوب افريقيا العنصري من عضوية كل منها وانهاء القروض وأية مساعدة أخرى لنظام الفصل العنصري .

ويعرب مشروع القرار عن الارتياح ازاء التدابير التي تتخذها الهيئات التشريعية والبلديات والجامعات والتجمعات الطلابية وغيرها من المنظمات لتشجيع انهاء الاستثمارات من جانب الشركات والمؤسسات المالية التي تتعاون مع جنوب افريقيا .

ويتناول مشروع القرار A/41/L.27 برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويؤيد مشروع القرار المذكور التوصيات المتملة ببرنامج العمل والانشطة التي ترمي لتشجيع الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ويؤيد جهود اللجنة الخاصة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة في اعلان المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصري .

ويخول مشروع القرار اللجنة الخاصة أن تنظم أو تساهم أو تشارك في المؤتمرات والندوات وجلسات الاستماع وغيرها من الأنشطة التي سوف تعمق الوعي بمختلف جوانب الفصل العنصري بغية خلق التزام سياسي عملية وفعّال من أجل الوفاء بمسؤولياتها . ومن نفس المنطلق يخول اللجنة الخاصة سلطة اجراء المشاورات وايغاد البعثات الى الحكومات والبرلمانات وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعنية ، بغية تعزيز العمل المنسق والفعّال ضد الفصل العنصري . وهو يخص اعتمادا قدره ٣٧٥ ٠٠٠ دولار للجنة الخاصة لسنة ١٩٨٧ من أجل الاضطلاع بهذه الأنشطة .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بأنه استجابة لنداء وجهه الأمين العام في شباط/فبراير من هذه السنة ، حققت اللجنة الخاصة وفورات في برنامج عملها كما حققت طوعيا وفورات كبيرة من الاعتماد المخصص لهذه السنة والذي يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار . وعندما طلبت اللجنة مبلغا أصغر لهذه السنة ، كان دافعها الرغبة في مساعدة الأمم المتحدة ككل على مجابهة المشكلات المالية الخطيرة التي تواجهها في الظروف الراهنة . ومع ذلك ، أود أن أوضح أن لجنتنا لن تقلل بأي حال من الأحوال تأييدها للنضال ضد الفصل العنصري ولن تنحرف عن المسؤوليات والولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة .

وأخيرا وليس آخرا ، يطلب مشروع القرار هذا من الحكومات والمنظمات أن تقدم تبرعات أو أشكالاً أخرى من المساعدة للمشاريع الخاصة التي تنهض بها اللجنة الخاصة وأن تقدم تبرعات سخية للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري . ويأمل المشاركون في تقديم مشاريع القرارات أن تعتمدها الجمعية العامة بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان لممثل

السودان ، الذي سيقدم مشروع القرار A/41/L.26 و Corr,1 .

السيد حمرا (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرف السودان

أن يعرض مشروع القرار المتصل بالعلاقات بين اسرايل وجنوب افريقيا ، بالنيابة عن المشاركين في تقديمه . والمشاركون في تقديم مشروع القرار هم : اثيوبيا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، جمهورية ايران الاسلامية ، باكستان ، بنن ، بوركينا فاسو ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، رواندا ، زامبيا ، سانت لوسيا ، السودان ، سيراليون ، العراق ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، الكونغو ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

ان التعاون بين اسرائيل ونظام الفصل العنصري اثار القلق العميق للمجتمع الدولي ، وقد عبرت عن ذلك القلق قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة في السنوات القليلة الماضية .

وفي الوقت الذي شهد فيه المجتمع الدولي تقريبا من قدر التعاون مع جنوب افريقيا من جانب بلدان اخرى ، صعدت اسرائيل من تعاونها مع النظام العنصري في كل المجالات تقريبا ، بما فيها المجالات النووية والعسكرية الاستراتيجية . و اثار هذا التعاون المتزايد هي ، بالطبع ، بمثابة المزيد من التدعيم للسياسات العنصرية والقمعية وزيادة معاناة الشعب المقهور في كل من البلدين . انها صيغة التعاون المتبادل والمنفعة المتبادلة ، رغم السياسات البغيضة للفصل العنصري ، وفي الوقت الذي يكتسب فيه فرض الجزاءات على جنوب افريقيا دفعة جديدة ويحظى بتأييد عالمي شامل . ان نظام الفصل العنصري قد استفاد بمفعة خاصة من هذا التعاون بتدعيم سياساته العنصرية واطفاء الطابع المؤسسي عليها وتمويض العزلة والمقاطعة اللتين فرضتهما عليه بلدان اخرى ، ولاسيما في مجالات التعاون الاستراتيجي .

لقد قدمت الينا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تقريرا شاملا ومفيدا عن مدى التعاون بين اسرائيل ونظام الفصل العنصري ، يتضمن التطورات الاخيرة في التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية ، بما في ذلك تعاون اسرائيل مع البانتوستانات . وتقتبس اللجنة الخاصة في تقريرها A/41/22 و Add.1 ، من مصادر اسرائيلية ومن مصادر من جنوب افريقيا ، ما يثبت ذلك التعاون ، وتتضمن هذه الاقتباسات بيانات ادلى بها قادة اسرائيليين ومسؤولون اسرائيليون على مستوى عال . وقد ثبت ان هجمات جنوب افريقيا على الدول الافريقية المجاورة قد استخدمت فيها قذائف ومعدات عسكرية اسرائيلية الصنع . وهذا في الواقع عدوان من جانب اسرائيل ، ليس فقط على الشعب المقهور في جنوب افريقيا بل أيضا على القارة الافريقية بأكملها .

وإذا كنا نهتم حقا بهذه الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا والناجمة عن السياسات العنصرية والقمعية التي يتبناها ذلك النظام ، فعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لعزل ذلك النظام وللتمجيل باتخاذ اجراء دولي لاستئصال شأفة الفصل العنصري . وهذا هو السبب الذي من أجله أعرب المجتمع الدولي عن قلقه بشأن التعاون المستمر والمتزايد بين اسراييل ونظام الفصل العنصري .

وقد تناول الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز هذه المسألة ، ضمن جملة أمور ، وأبرز النتائج الخطيرة للتعاون القائم بين البلدين في مجال تطوير الاسلحة النووية ومنظومات ايمالها ، على السلم والامن الدوليين .

ومشروع القرار المطروح علينا يتطابق تماما مع ما ذكرته لتوي . ففي ديباجته تشير الجمعية العامة الى تقرير اللجنة الخاصة بشأن هذا الموضوع ، وتعاود التأكيد على قراراتها السابقة ، وتحيط علما بالاحكام ذات الصلة الواردة في إعلان المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وتعيد التأكيد على أن تعاون اسرائيل المتزايد مع نظام جنوب افريقيا يمثل عقبة خطيرة في طريق العمل الدولي لاستئصال شافة الفصل العنصري .

وفي فقرات المنطوق تدين الجمعية العامة بقوة تعاون اسرائيل المستمر والمتزايد ، وتطالبها بأن تكف على الفور عن ممارسة جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، لاسيما في الميادين الاقتصادية والعسكرية والنووية ؛ وأن تتقيد تقييدا دقيقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع ، وتطالب باستخدام النفوذ لإقناع اسرائيل بالكف عن هذا التعاون ؛ وتثني على اللجنة الخاصة لنشرها معلومات عن العلاقات المتزايدة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ؛ وترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل نشر المعلومات عن هذه العلاقات ؛ كما ترجو من الأمين العام أن يقدم الى اللجنة الخاصة جميع المساعدات الممكنة لنشر المعلومات المتعلقة بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

وكما ذكرت آنفا فإن مشروع القرار هذا يعبر عن القلق المتزايد الذي يساور المجتمع الدولي ازاء مسألة التعاون مع جنوب افريقيا ، الذي يمكنها مواصلة وتعزيز سياساتها العنصرية القمعية . ونحن ندعو كل من ينادون باستئصال شافة الفصل العنصري ، واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا ، الى المساعدة في بلوغ تلك الغاية بالتصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل النيجر

الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/41/L.28 .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/41/L.28 ، المعنون "حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية" ، والمندرج تحت البند ٣٣ من جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

ومقدمو مشروع القرار هم البلدان التالية : اثيوبيا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، بنن ، بوركينا فاسو ، توغو ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت لوسيا ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، العراق ، غانا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، الكاميرون ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، منغوليا ، موريتانيا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، وبلدي النيجر .

ونذكر بأن الجمعية العامة في قرارها ١٠٥/٣٢ ميم ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، اعتمدت الاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، ودعت اللجنة الخاصة الى صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، لتعزيز الحملة المناهضة للعمل العنصري ، ولغرض عزلة كاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري في ميدان الرياضة الدولية . وبعد ثمانية أعوام من الجهود المكثفة توصلت اللجنة الخاصة الى مشروع اتفاقية تتألف من ديباجة و ٢٢ مادة .

وفي القرار ٦٤/٤٠ زاي ، المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة مشروع الاتفاقية ، مقتنعة اقتناعا راسخا بأن هذه الاتفاقية ستسمح باتخاذ تدابير أكثر فعالية على المستوى الدولي والوطني ، للقضاء على الفصل العنصري في الرياضة . والواقع أنه ليس هناك أدنى شك في أن الاشتراك في التبادلات الرياضية مع فرق تختار على أساس الفصل العنصري ، يحرض ويشجع بصورة مباشرة على

ارتكاب جريمة الفصل العنصري . فمن الضروري في هذا الصدد اتخاذ التدابير اللازمة لازالة ممارسة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وتعزيز الاتصالات الرياضية الدولية القائمة على أساس المبدأ الاولمبي الذي يحظر أي تمييز على أساس العنصر أو الدين أو الانتماء السياسي .

لذا ، فإن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي ، تدین الفصل العنصري ، وتطلب الى جميع الدول أن تتخذ الاجراءات المناسبة للقضاء على ممارسة الفصل العنصري بكل أشكالها . وتتمثل التزامات الدول اطراف ، في تشجيع الاتصالات الرياضية مع رياضيي الفصل العنصري أو الحيلولة دون هذه الاتصالات ، واتخاذ تدابير لعزل الفصل العنصري في الرياضة ، وأخيرا وضع تدابير جماعية تطبق في الحالات التي يحاول فيها أنصار الفصل العنصري في الالعاب الرياضية عرقلة أهداف الاتفاقية .

إن الفصل العنصري ، وهذا ما شدد عليه جميع المتكلمين في المناقشة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وأشكرهم على هذا ، جريمة في حق الانسانية ، لأنها تمثل انكارا تاما لحقوق الانسان وحرياته الأساسية . وقد قيل كل شيء يمكن أن يقال عن ذلك الجهاز القومي الذي يلجأ الى عمليات الاحتجاز ، والاعتقال الجماعي ، والاغتيال ، والملاحقة ، ليكفل تفوق جنس على الاجناس الأخرى .

وهذه المنظمة ، ادراكا منها لمسؤوليتها الخاصة تجاه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، وباعتمادها الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، ساعدت في تعزيز الكفاح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا في سبيل التحرر وبناء دولة ديمقراطية غير عنصرية ، يتمتع فيها جميع السكان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية في مساواة تامة وبغض النظر عن عنصرهم أو لون بشرتهم . وهذه الاتفاقية وسيلة فعالة لعزل نظام جنوب افريقيا العنصري . ونرجو أن يصبح هذا العزل كاملا ، ولاسيما بفضل اعتماد تدابير مثل الجزاءات الالزامية الشاملة ، لحمل هذا النظام الجائر على الاصغاء لصوت العقل . وبهذه الروح صيغت ديباجة مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة للتصويت عليه .

لقد فتح باب التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ ، ووقعت عليها منذ ذلك التاريخ حوالي ٧٠ دولة عضوا ، ولكن حسب آخر معلومات وصلتنا لم يصدق عليها حتى الآن سوى ١٠ من هذه الدول تقريبا . فاذا كانت الجمعية العامة تشعر بالارتياح لكبر عدد الدول التي وقّعت الاتفاقية منذ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ - وهذا هو هدف الفقرة ٢ من المنطوق - فإنه يكون من المستصوب لكل البلدان التي لم توقع بعد الاتفاقية وتصدق عليها ، أن تفعل ذلك دون مزيد من الابطاء ، حتى تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ . وهذا هو هدف الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نؤكد على التزامنا ، للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، الذي يخوض في شجاعة وإصرار كفاحا مريرا ضد نظام الفصل العنصري ، رغم تعرضه للارهاب الوحشي الذي تمارسه الدول في كل أنحاء البلد .

ووفدي يطرح مشروع القرار هذا على الجمعية العامة نيابة عن مقدميه ، آملا أن يحظى بتأييد كل الدول الاعضاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أصوب خطأ ورد في الوثائق ويتعلق بأسماء مقدمي بعض مشاريع القرارات . فاسم الكاميرون لا ينبغي أن يرد ضمن مقدمي مشروع القرار A/41/L.24 ، ويجب أن يذكر في مشروع القراريين A/41/L.30 و L.31 .

اعطي الكلمة الان لممثل النرويج ليعرض مشروع القرار A/41/L.29 .

السيد فرآلسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ان اعرض مشروع القرار A/41/L.29 ، المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ، بالنيابة عن مقدميه . ان موضوع تنفيذ الحظر النفطي - او السياسات المماثلة لكفالة وقف توريد المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا - معروض على الامم المتحدة منذ زمن طويل . وقد اعتمدت الجمعية العامة للمرة الاولى في دورتها الثالثة والثلاثين قرارا منفصلا بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا .

ان التطورات الاخيرة داخل جنوب افريقيا ، ولاسيما تصعيد العنف من جانب سلطات جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء ، وسياستها المتعنتة والمعوقة التي تعرقل استقلال ناميبيا ، واستمرار اعمالها العدوانية على الدول المجاورة وزعزعة استقرارها ، كل ذلك يتطلب زيادة متضافرة للضغط الداخلي والدولي لاجبار ذلك النظام على التخلي عن سياساته . ان الحظر النفطي على جنوب افريقيا يمثل جزءا رئيسيا من الجهود الدولية الجارية للقضاء على الفصل العنصري .

ان شعب جنوب افريقيا يناضل من اجل مسائل اساسية تتعلق بحقوق الانسان والكرامة الانسانية وتؤثر على نسيج المجتمع ذاته . وتتطلع الاغلبية السوداء ، التي سترسم يوما ما شكل مستقبل بلادها ، الى اتخاذ المجتمع الدولي عملا ملموسا ضد الفصل العنصري . وبفرض حظر نفطي فعال ، سنشعر الجميع باننا ملتزمون ، بالافعال وليس فقط بالكلام ، بالقضاء على الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك ، نعتقد ان من شأن فرض حظر نفطي فعال ان يسهم في حل احدى المسائل الاخلاقية الكبرى في عصرنا بالضغط الدولي بدلا من العنف .

ويعد الحظر النفطي الفعال تكملة لحظر توريد الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا . ولذلك ، حث مجلس الامن في مناسبات عديدة على فرض حظر نفطي الزامي على جنوب افريقيا . وبما ان مجلس الامن لم يتخذ حتى الان مثل هذا الاجراء ، وبما ان اغلبية الدول المصدرة للنفط اعلنت عن فرض حظر او اتخذت سياسات مشابهة ، فقد بذلت

الجهود في اطار الامم المتحدة وخارجها لكفالة التنفيذ الفعال لهذا الحظر على جنوب افريقيا .

وفي عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بذلت محاولات لعقد مؤتمر دولي معني بحظر النفط على جنوب افريقيا . وكانت هناك حاجة الى مزيد من التحضير لتحقيق هذه الغاية . واخيرا ، نظمت اللجنة الخاصة ، بالتعاون مع حكومة النرويج ، الحلقة الدراسية للامم المتحدة بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا بأوسلو في الفترة من ٤ الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وقد اتفق المشتركون في الحلقة الدراسية ، الذين يمثلون دولا مصدرة للنفط وناقلة له ودولا أعضاء في مجلس الأمن ، على الحاجة الى فرض حظر نفطي الزامي على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وحثت الحلقة الدراسية الدول المصدرة للنفط والدول الناقلة على أن تصدر تشريعات وتتخذ تدابير اخرى بغية كفالة التنفيذ الفعال للحظر النفطي . وانني واثق من ان هذه التدابير ، اذا نفذت من جانب جميع الدول المصدرة والناقلة للنفط ، ستجعل من الصعب جدا على جنوب افريقيا ان تتحايل على الحظر النفطي . وقد وافقت الحلقة الدراسية ايضا على انشاء آلية لرصد تنفيذ الحظر النفطي . وثمة حاجة ملحة الى آلية حكومية دولية لرصد تنفيذ الحظر النفطي .

لقد أولى المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه من هذا العام ، اهتماما خاصا لمسألة فرض حظر نفطي . وقد أكد الاعلان الصادر عن المؤتمر على ثلاثة عناصر للعمل الدولي المطلوب لكفالة الالتزام الصارم بالحظر : أولا ، اتخاذ اجراءات الزامية من جانب مجلس الأمن ؛ ثانيا ، سن تشريعات وقوانين اخرى من جانب الدول المصدرة للنفط والدول الناقلة لتنفيذ الحظر ؛ ثالثا ، انشاء آلية دولية لرصد الحظر .

في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار تحيط الجمعية العامة علما باعلان بالحلقة الدراسية بأوسلو والاحكام ذات الصلة الواردة في الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بفرض الجزاءات . وكما هو مذكور في الفقرة ٣ ، تحث الجمعية العامة

مجلس الامن على فرض حظر الزامي نفطي على جنوب افريقيا . وحيث ان اغلبية الدول المصدرة للنفط اعلنت فرض حظر نفطي او اتباع سياسات مشابهة ، وحيث ان الجمعية العامة قد دعت مرارا مجلس الامن الى اعتماد حظر نفطي الزامي ، فاننا نأمل مخلصين ان يستجيب المجلس لهذه المطالب وان يتخذ اجراء فعالا لفرض حظر نفطي الزامي على جنوب افريقيا .

وتحدد الفقرة ٤ من المنطوق التدابير المفصلة التي ينبغي لجميع الدول اتخاذها لكفالة الوقت الكامل لتوريد ونقل النفط الى جنوب افريقيا .
وتعالج الفقرتان ٥ و ٨ من المنطوق انشاء فريق حكومي دولي يسمى اللجنة الخاصة لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا . وانشاء هذا الفريق امر ضروري لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .
ويحدونا الامل في ان تساهم جميع الدول المصدرة للنفط والناقلة له في عمل تلك اللجنة . ان انشاء تلك اللجنة لايمنى زيادة البيروقراطية . وسوف يوفر مركز مناهضة الفعل المنصري ، الذي قدم خدمات ممتازة للحلقة الدراسية بشأن فرض حظر نفطي والذي يشترك اشتراكا فعالا في الجهود الرامية الى تنفيذ الحظر النفطي ، خدماته لتلك اللجنة . وثمة حاجة الى تعاون جميع الدول ، سواء كانت مصدرة للنفط او ناقلة له او اكثر مركزا لتكرير النفط ونقله ، من اجل ضمان ان تحقق هذه الآلية النتائج المتوقعة منها .

واخيرا ، آمل ان يلقى مشروع القرار هذا القبول لدى جميع الدول الاعضاء وان تبدأ اللجنة الخاصة لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا عملها في اوائل العام القادم . وارجو من الامين العام ان يمد اللجنة بكل مساعدة ممكنة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل

السويد ليعرض مشروع القرار A/41/L.30 .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ان اعرض

مشروع القرار A/41/L.30 المتعلق بمندوق الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ،
الذي يشترك في تقديمه هذا العام ٤٩ دولة عضوا .

لقد انشء هذا الصندوق الاستثماري منذ ٢١ عاما . وهدف هذا الصندوق
انساني : تقديم مساعدة قانونية وغوثية واية مساعدة اخرى الى الاشخاص المضطهدين
لمعارضتهم الفعل العنصري . وقد اطلق الصندوق عبر السنين بدور متزايد الهمية .
وعلاوة على ذلك يقدم الصندوق الاستثماري دليلا ملموما على تاييد الامم المتحدة
واعضاؤها للنضال ضد الفعل العنصري لا قولا فحسب بل فعلا ايضا . ومنذ عام ١٩٨٥ قدم
الصندوق ما مجموعه ٢٥ مليون دولار لعدة آلاف من الاشخاص المضطهدين بموجب تشريعات
الفعل العنصري التمييزية في جنوب افريقيا وناميبيا .

لقد أوضحت المناقشة التي جرت أثناء الاسبوع الماضي في الجمعية العامة أننا جميعاً نشعر بقلق شديد إزاء القمع الذي لم يسبق له مثيل في جنوب افريقيا وناميبيا والذي شمل الآلاف من المناهضين للفصل العنصري ، ومن بينهم قادة المنظمات الشعبية السياسية الديمقراطية وغير العنصرية والنقابيون وزعماء المجتمعات المحلية والكنائس والطلاب . ونجد في تقرير الأمين العام بشأن الصندوق دلائل جلية على مدى هذا القمع وقسوته . فقد تزايدت حالات الاحتجاز دون توجيه اتهام أو محاكمة حتى وصلت هذا العام الى حوالي ٢٥ ألف حالة حتى الآن .

وعلى الرغم من القيود الشديدة المفروضة على المحاكم تمكن المحامون ممن تقديم مساعدات جمة للمحتجزين السياسيين في جنوب افريقيا وناميبيا ، إذ أفرج في عدة مئات من الحالات هذا العام عن المحتجزين ، أو خففت مدة الحكم ، أو أتيح لأفراد الأسر الاتصال بالسجناء ، وغير ذلك من أشكال المساعدة القانونية التي أتاحت عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني . وفي إحدى القضايا الهامة التي رفعتها نقابة MAWU ، على سبيل المثال ، أبطلت المحكمة القرارات التي تقضي بحرمان المحتجزين حق الاستشارة القانونية . وهذا الحكم قد ييسر أيضاً كشف النقاب عن حوادث التعذيب . كما صدر حكم آخر هام قضت فيه المحكمة بأن السلطة غير المقيدة المخولة لقوات الأمن غير قانونية ولاغية ، وبالتالي أطلق سراح عدد من المحتجزين . غير أن المحكمة الاستئنافية العليا في جنوب افريقيا أيدت فيما بعد طلب دولة الفصل العنصري الفناء هذا الحكم .

وأثناء الأشهر القليلة الماضية تلقى الصندوق الاستئماني تقارير مزعجة عن الحاجة الماسة الى مزيد من الأموال . فالوكالات القائمة بهذا العمل غير قادرة على مواجهة التكاليف المرتفعة للعدد المتزايد بصورة هائلة من القضايا . وعلى الرغم من العمل الطوعي المتفاني الذي تقوم به هذه الوكالات ، فإنها تضطر الآن الى التخلي عن عدد من الدعاوي لمجرد أنها تفتقر الى الموارد المالية . ولهذا فإننا نناشد بقوة تقديم المساهمات السخية والمتزايدة الى الصندوق الاستئماني والى الوكالات الطوعية .

ونعرب عن تقديرنا للحكومات والمنظمات التي تقدم اسهامات من أجل تحقيق هذا الغرض . وبمفتي رئيسا للجنة الامناء ، فاني أقدر كون عدد كبير من الحكومات يساهم فعلا في الصندوق ، وأناشد الحكومات التي لم تسهم بعد أن تنضم اليها . وآمل أن تزييد الحكومات مساهماتها في مؤتمر التعهدات المقبل الذي يعقد في آذار/مارس من العام القادم . ولا يسعني إلا أن أشير الى أن أربع حكومات تساهم بأكثر من ٧٥ في المائة من ميزانية الصندوق . وآمل أن تتمكن على الاخص البلدان الصناعية المعنية ، وعلى رأسها البلدان الكبيرة ، من المساهمة أو من زيادة اسهاماتها لهذا الصندوق . وينبغي أن تتبلور الكلمات العديدة المناهضة للفصل العنصري والمتضامنة مع ضحايا الاحتجاز والسجن ، التي قيلت أثناء المناقشة بشأن الفصل العنصري التي اختتمت اليوم ، في شكل تقديم اسهامات متزايدة الى الصندوق الاستثماري .

وختاما ، أود باسم مقدمي مشروع القرار A/41/L.30 ، أن أعبر عن الامل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بالاجماع مرة أخرى هذا العام أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

فنلندا ليقدّم آخر مشروع قرار بشأن هذا البند ، وهو مشروع القرار A/41/L.31 .

السيد كورهونن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم جميع

مقدمي مشروع القرار ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.31 بشأن الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، لتنظر فيه وتعتمده .

لقد قدم مشروع قرار مماثل في السنتين الماضيتين نتيجة لجهد مشترك من جانب البلدان الغربية - بما فيها بلدان الشمال الخمسة - والبلدان الافريقية ، بهدف حشد اوسع تأييد ممكن من المجتمع الدولي ، وهو التأييد الذي لا يمكن بدونه أن تنجح مساعي هذه المنظمة في القضاء على الفصل العنصري . ومرة أخرى حصل تعاون بناء وواسع النطاق فيما بين مقدمي المشروع الذين أود في هذه المناسبة أن أعبر لهم عن شكري الخاص .

وقد استكمل مشروع قرار هذا العام على ضوء كل من التطورات التي جرت داخل جنوب افريقيا وكذلك العدد المطرد بسرعة من التدابير الوطنية والاقليمية والحكومية الدولية وغيرها من التدابير التي اتخذت ضد سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا .

وقد لاحظ مشروع القرار بانزعاج تفاقم الحالة في جنوب افريقيا نتيجة لانتهاج سياسة الفصل العنصري ، ومؤخرا على نحو خاص بسبب اعادة فرض حالة الطوارئ ومدها على نطاق البلد . فلا يمكن قبول ما تلجأ اليه سلطات جنوب افريقيا من القتل والاعتقالات الجماعية العشوائية واحتجاز أعضاء المنظمات الشعبية وكذلك الافراد الذين يعارضون نظام الفصل العنصري اللانساني . ومما يثير قلقنا العميق أن سلطات جنوب افريقيا قد لجأت على نحو متزايد ، عن طريق الجمع بين الضغوط العسكرية والاقتصادية ، الى اتخاذ تدابير اقتصادية شائرية وأعمال عدوان ضد الدول المجاورة وسعى الى زعزعة استقرارها . ومشروع القرار يدين بوضوح هذه الاجراءات ، العلنية منها والسرية على حد سواء .

ويطالب مشروع القرار سلطات جنوب افريقيا بالانفراج فورا ودون شروط عن نلسون مانديلا سائر السجناء السياسيين ؛ وأن ترفع على الفور حالة الطوارئ وكذلك القيود والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام ؛ وأن تبدأ حوارا سياسيا مع الزعماء الحقيقيين لاغلبية السكان ، دون فرض شروط مسبقة ؛ وأن تسحب جميع قواتها من جنوبي أنغولا ، وتضع نهاية لعمليات زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة وغيرها من الدول .

ويؤكد مشروع القرار على مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في القيام بعمل سريع ومتضافر من أجل القضاء على الفصل العنصري ، ولاسيما ضرورة ممارسة الضغط بصورة متزايدة وفعالة على سلطات جنوب افريقيا كوسيلة سلمية لتحقيق الفاء الفصل العنصري . ولهذا فإنه يحث مجلس الأمن على أن ينظر دون ابطاء في اعتماد فرض جزاءات الزامية فعالة على جنوب افريقيا .

كما يعترف مشروع القرار بحاجة الدول المجاورة لجنوب افريقيا الى المساعدة الاقتصادية ؛ ويناشد جميع الدول والمنظمات والمؤسسات أن تزيد من المساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي بغية تعزيز قوتها الاقتصادية واستقلالها عن جنوب افريقيا .

وبينما يؤيد مشروع القرار فرض مجلس الامن الجزاءات الالزامية الفعالة ، فانه يدعو ريثما يتخذ هذا الاجراء ، الى ممارسة ضغط متزايد على نظام الفصل العنصرية في جنوب افريقيا ، بتنفيذ عدد كبير من التدابير الطوعية . وقد انتقيت هذه التدابير بعناية ، وروعي فيها عدم الاكتفاء بما قرره مختلف البلدان ومجموعات البلدان . وفي نفس الوقت ، استرشد مقدمو المشروع بالرغبة في ضمان أوسع توافق آراء ممكن في المجتمع الدولي بشأن السبل والوسائل التي تكفل في النهاية إقناع جنوب افريقيا بضرورة الغاء الفصل العنصري دونما ابطاء .

وبروح التضافر من أجل تحقيق حل سلمي ، وفي ضوء الحاجة الملحة الى اجراءات دولية موحدة ، نومي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت بشأن أي مشروع قرار أو بشأن مشاريع القرارات الثمانية التي عرضت لتوها . وستتاح للممثلين أيضا فرصة لتعليل تصويتهم بعد الانتهاء من التصويت على جميع المشاريع .

وأود أن أذكر الجمعية أنه بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي :

"لا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته

على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه" .

وهل لي أيضا أن أذكر الممثلين بأن تعليقات التصويت تحدد بمدة عشر دقائق

وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد مكديويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي

لم يتكلم أثناء المناقشة العامة عن الفصل العنصري . وقد تكلم في تلك المناقشة حوالي مائة وفد ، ونحن نتفق مع معظم ما قيل . وما كانت اضافة صوتنا الى الجوقة الكبيرة لتؤثر على الحالة الراهنة في جنوب افريقيا ، وبالتأكيد ما كانت لتخفف من عبء الاضطهاد اليومي الذي أصبح قدر الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا، ضحية الفصل العنصري .

وما تمسّ اليه الحاجة ليس المزيد من المناقشة ، وانما ، كما يبيّن عنوان القرار الذي يسرّ وفدي الاشتراك في تقديمه ، العمل الدولي المتضافر ضد الفصل العنصري .

وأود ان اشدد على كلمتين : العمل والمتضافر . فالقرارات التي تقتصر على النماذج والاعلانات العمومية - ناهيك عن القرارات من نوع القرار المقدم عن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، والتي تؤدي الى الفرقة وصرف الانظار عن الموضوع الاساسي - لم تفلح في تحريك بريتوريا .

ومن ناحية اخرى عجز النظام نفسه عن اقناع المجتمع الدولي واقناع مواطنيه السود على حد سواء بالتزامه بالتغيير . وما تمس اليه الحاجة الآن هو ان تصدر عن المجتمع الدولي رسالة واضحة مقرونة بالعمل المتضافر.

لقد بينت أحداث العام الماضي بمنتهى الوضوح ان نظام جنوب افريقيا لا يعترف بحبل الانقاذ عندما يلقي اليه . ففريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث ألقى هذا الحبل لبريتوريا . وبعد مشاورات مستفيضة مع جميع الاطراف المعنية ، داخل جنوب افريقيا وخارجها ، وضع الفريق ما أطلق عليه اسم مفهوم التفاوض الممكن وقدمه الى جنوب افريقيا بهدف إحلال حكومة نيابية لاعرقية محل الفصل العنصري . وهذا المسمى الجاد لمساعدة تلك الحكومة في ان تستدل على الطريق الصحيح الذي يخرجها من الزقاق المسدود الذي دخلته بنفسها ، والذي يضمن لأحفاد الاقلية البيضاء مستقبلا طويلا الامد

في جنوب افريقيا قوبل بالازدراء والاحتقار . فحتى قبل ان يفادر فريق الكومنولث جنوب افريقيا ، وبينما كان يسعى من أجل انجاح مقترحاته ، شنت سلطات جنوب افريقيا هجمات مسلحة على بلدان الكومنولث المجاورة .

وتحسبا من ان زخم الاحداث سيؤدي لا محالة الى تدمير الغمل العنصري بالعنف الذي ولده بنفسه ، خلع فريق الشخصيات البارزة الى أن المجتمع الدولي يجب ان يقوم بعمل متضافر فعال . ورأى الفريق أن عدم اتخاذ تدابير من ذلك النوع ، واعتقاد سلطات جنوب افريقيا بأنه ليست هناك مدعاة للخوف ، من العقبات التي تقف في طريق التغيير .

وحكومة نيوزيلندا تشاطر الفريق استنتاجه بأن العمل الحازم من قبل المجتمع الدولي مطلوب لتيسير المفاوضات بين الاطراف في جنوب افريقيا . وحكومتي لا تعتبر تلك التدابير تدابير عقابية ، وهي في ذلك تتفق مع فريق الشخصيات البارزة . ويجب الا ينظر الى تلك التدابير على انها بديل عن سبيل المفاوضات ، بل يجب ان تصمم بحيث تضمن ان تكون المفاوضات هي السبيل المختار . ونحن لا نوافق على تبني النضال المسلح أو الايحاء بعدم وجود بديل عنه .

والتدابير التي يطبقها المجتمع الدولي يجب ان تنتقى بروية وان تحدد أهدافها بعناية . ويجب ألا يكون الفرض منها تحطيم اقتصاد جنوب افريقيا ، وانما إقناع نظام جنوب افريقيا بأن البلدان الاخرى لن تحمي اقتصاده من الضرر مادام يواصل سياساته الحالية ، وأن مصالحه الخاصة تملئ عليه ، أن ينهي الغمل العنصري بنفس القدر الذي تملئ عليه مصالح الاغلبية المضطّدة .

وتوضح التدابير العملية العديدة التي سبق لنيوزيلندا ان اتخذتها هذا النهج . ولا حاجة لسردها هنا ، فهي موجودة في وثائق الامم المتحدة ذات الصلة . وقد انتُقيت بروية وحددت أهدافها بعناية . ومنذ فشل بعثة فريق الكومنولث ، أقدمت حكومة نيوزيلندا على خطوات لتنفيذ تدابير اخرى أوصى بها رؤساء حكومات دول الكومنولث . واننا ندعو كل حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى النظر في تنفيذ مجموعة مماثلة من التدابير بطريقة منسقة .

ويستتبع ذلك اننا غير مقتنعين في هذه المرحلة بموااب الجزاءات الشاملة التي يطالب بها مشروع القرار المعروف علينا . لذلك منمتنع عن التصويت على هذا النص . وحرما على الإبقاء على جبهة دولية متحدة بأكبر قدر ممكن ، فإننا نعارض أيضا استفراد بلدان معينة في نصوص كهذا النص . ومنمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.28 لان حكومتنا لديها تحفظات على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . مع ذلك اتخذت نيوزيلندا عددا من الخطوات حالها النجاح فيها لإثناء الراغبين في اجراء الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا عن ذلك ، وستحاول بهذه الوسائل تحقيق تلك الغاية .

ان لهجة تقرير فريق الكومنولث لهجة حزينة أكثر مما هي غاضبة . فقد أدت بهم مشاوراتهم الى الاعتقاد بأن الأساس موجود لمحاولة تسوية مشاكل جنوب افريقيا تسوية تفاوضية اذا توافرت الارادة السياسية لدى جميع الاطراف المعنية . لكن حكومة جنوب افريقيا اختارت ألا تبدي الارادة السياسية ، واختارت ان ترفض حبل الانقاذ . وينبغي الان حملها على الاعتراف بخطأ طرقها من خلال تدابير فعالة يتخذها مجتمع دولي متحد . ونيوزيلندا مستعدة للاضطلاع بدورها . تؤكد ذلك مشاركتنا في تقديم المشروع الخاص بالعمل الدولي المتضافر لتصفية الفصل العنصري ، وتمويتنا بالتأييد لصالح قرارات بشأن الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، ومندوق الامم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا ، وبرنامج العمل المفيد جدا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أوضحت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي اثناء هذه المناقشة امتعاضها الشديد من الفصل العنصري . وقد أدناه مرارا وتكرارا وبصورة قاطعة هنا في الامم المتحدة وفي محافل اخرى كثيرة . ويجب ألا يساور أحد أي شك حول هدفنا وهو ببساطة استئصال هذا النظام الخبيث . لذلك تؤسفنا بعض الصيغ الواردة في تقرير اللجنة

الخامة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22) . ويجب ألا يكون هناك أي شك في تصميمنا على المساهمة في محو الفصل العنصري . وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في هذا المعنى .

كل المتكلمين في هذه المناقشة أدانوا ممارسة الفصل العنصري ومبادئه . وهذا شيء نتفق عليه جميعا . ويبدو لنا انه كان يجب بذل مسعى خاص للتعبير عن هذا الرأي الاجماعي بصدق أكبر في مشروع القرار المعروض علينا ، كما أن بعض مشاريع القرارات تتضمن عناصر لا علاقة لها بالموضوع قيد النظر .

وتؤمن الدول الاثنتا عشرة بأنه يجب التقيد بتقسيم الصلاحيات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن المنصوص عليه في الميثاق . فمجلس الأمن وحده هو المخول صلاحية اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

وفي هذه المناسبة نؤكد مرة أخرى التزامنا بمبدأ عالمية عضوية الأمم المتحدة ، ولا نقبل بالتشكيك فيه حتى في حالة جنوب افريقيا . ويجب أن يحترم الطابع العالمي للوكالات المتخصصة وأن تحترم أحكام أنظمتها الداخلية أيضا . وبالمثل لا يمكننا ان نؤيد المطالبة بالعزل التام لجنوب افريقيا ، لان هذا لن يعزز في رأينا الهدف الذي نشاطره وهو محو الفصل العنصري . لا بد لقنوات الاتصال مع جنوب افريقيا ان تبقى مفتوحة لتمكين العالم الخارجي من مواصلة ضغطه وزيادته على حكومة جنوب افريقيا لانشاء مجتمع ديمقراطي حر خال من الاضطهاد العنصري .

وكما قلنا في بياننا أثناء المناقشة ، شهدت الأشهر الاثنا عشر الاخيرة تعميق حلقة العنف والقمع في جنوب افريقيا . لكننا لا نزال ، نحن الدول الاثنتي عشرة ، على اقتناع بأن عملية التغير السلمي ممكنة ، وان على الأمم المتحدة واجب النهوض بالتغير بالطرق السلمية وفقا للميثاق . ومع أننا نشاطر أغلبية شعب جنوب افريقيا شعورها بالاحباط ، لا نوافق على تبني استخدام القوة في قرارات تعتمدها الجمعية العامة .

وترفض الدول الاثنتا عشرة كل اشكال الفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية. غير ان الانشطة الرياضية في بلداننا يجري تنظيمها بموجب مبادرات خاصة . والمنظمات المعنية بالانشطة الرياضية في بلداننا على علم بمعارضة حكوماتنا للمباريات الرياضية التي تنتهك المفهوم الاولمبي لعدم التمييز. ونواصل بحزم احباط كل الجهود الرامية الى تعزيز الاتصالات الرياضية التي تترتب عليها اية آثار للتمييز العنصري تدليلا على احترامنا للحقوق الاساسية لشعب جنوب افريقيا.

وترفض الدول الاثنتا عشرة من جديد كل الانتقادات التمسفية والانتقائية والتي ليس لها مبرر ، سواء منها ما يذكر الدول بالاسم أو بشكل ضمني ، والتي توجه الى دول معينة أو الى مجموعات من الدول .

وفيما يتعلق بالآثار المالية لمشاريع القرارات ، نعتقد انه نظرا للازمة المالية الراهنة التي تمر بها الامم المتحدة ينبغي النظر بعناية وتشدد في الاقتراحات الجديدة .

ولهذه الاسباب نأسف لاننا لن نتمكن من التصويت لصالح كل مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم . وأود ، مع ذلك ، أن أكرر الاعراب عن التزامنا بالعمل بصفة جماعية وفردية للضغط على حكومة جنوب افريقيا لاجراء اصلاحات اساسية . اذ يجب ان تدرك حكومة جنوب افريقيا ان السبيل الوحيد المتاح لها هو القضاء على الفصل العنصري وادخال التغييرات الاساسية التي يطالب بها المجتمع الدولي .

السيد جاكوبوفيتس دي تسيفيد (هولندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استمعت الجمعية العامة الى ممثل المملكة المتحدة الذي تكلم باسم الدول الاثنتي عشرة، وقد اوضح في بيانه بشأن مشاريع القرارات بعض المبادئ التي تأخذ بها الدول الاثنتا عشرة بصفة مشتركة . وغني عن القول اننا نؤيد ذلك البيان تاييدا تاما . فنظام الفصل العنصري غير مقبول مياميا واخلاقيا لانه يخالف القيم الاساسية لكرامة الانسان والمساواة والحرية. وينبغي ان يحل محل هذا النظام دون

(السيد جاكوبوفيتش
دي تسيفيد ، هولندا)

ابطاء مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق يستطيع فيه البيض والسود وغيرهم من السكان ان يعيشوا في وئام . وستواصل حكومة هولندا بذل قصارى جهدها لتحقيق هذه الاهداف بالوسائل السلمية ، محليا وعالميا ، وبصفة خاصة في اطار الاتحاد الاوربي. وتنتهج حكومة هولندا سياسة ذات شعبتين فهي ، من جهة ، تؤيد المنظمات والمجموعات غير الحكومية في جنوب افريقيا ، التي تعمل للقضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية مشجعة بذلك التغييرات السلمية في جنوب افريقيا من الداخل .

ومن جهة اخرى ، تعمل حكومة هولندا ، الى جانب الدول الاثنتي عشرة ، على زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها ضد حكومة جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإنها تحبذ الجزاءات الالزامية الانتقائية التي قررها مجلس الامن . وريثما يتم فرض جزاءات عالمية ، فقد وافقت الدول الاثنتا عشرة على اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية جوهرية ضد جنوب افريقيا ، كما يجرى النظر في فرض الحظر على الفحم .

ومن شأن هذه السياسة ذات الشعبتين التي تتبعها حكومة هولندا ان تفضي الى اجراء تغييرات من خلال اقامة حوار وطني حقيقي ، فذلك هو السبيل الوحيد للوصول الى تصور سياسي لمستقبل جنوب افريقيا دون تعميق لدائرة العنف وسفك الدماء .

وكان يتوقع ان تعكس مشاريع القرارات المعروضة علينا التوافق الواسع في الآراء في هذه القاعة بشأن مسألة الفصل العنصري . لكن الامر ليس كذلك في جميع الحالات . فبعض مشاريع القرارات المعروضة علينا تتضمن عناصر تشير النقاش وتبادل الاتهامات بدلا من الاسهام بصفة ايجابية في هذه القضية المشتركة التي نعالجها . وهذا امر يؤسف له ، فقد كان من شأن اعلان للمبادئ وبرنامج للعمل المتضامن يشترك فيهما كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان يزيدا دون شك من فعالية جهودنا الرامية الى احداث تغييرات سلمية في جنوب افريقيا .

وكما أعلنت هولندا مرارا ، فإنها ترفض الانتقادات التعسفية والمهينة ضد دول معينة أو مجموعات من الدول ، إذ أن هذه الانتقادات لن تسهم في التوصل الى هدفنا المشترك وستحول الانتباه عن الموضوع قيد النظر . ويجد وفدي انه لا يتفق مع بعض

(السيد جاكوبوفيتش
دي تسيفيد ، هولندا)

العناصر الأخرى الواردة في هتي مشاريع القرارات . فهولندا تعترض على تأييد مفهوم النضال المسلح ، إذ أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .
وعلاوة على ذلك ، فإن الحالة في جنوب إفريقيا ليست في رأينا حالة هيمنة استعمارية . وعلى ذلك فإن هولندا تعتبر المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوندويين الإفريقيين لازانيا حركتين مناهضتين للفصل العنصري ، ولكنها لا تعتبرهما حركتي تحرير . ومن نواصل إبداء التحفظات فيما يتعلق بانطباق مركز أسرى الحرب المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ . وتغضينا هنا هذه الاعتبارات العامة إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار بشأن الحالة في جنوب إفريقيا وتقديم المساعدة إلى حركات التحرير (A/41/L.24) ، على الرغم من أن هولندا قد أعربت في مناسبات عديدة عن تأييدها التام لعدد من المطالب الملموسة والمدرجة في مشروع القرار مثل الإفراج الفوري ودون شروط عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين ، بما في ذلك السيد نلسون مانديلا ، وأن ترفع على الفور حالة الطوارئ الجديدة التي شملت البلد كله .

وتنطبق هذه الاعتبارات العامة أيضا على مشروع القرار بشأن فرض جزاءات الزامية شاملة (A/41/L.26 و Corr.1) . ولكن هناك عناصر أخرى في مشروع القرار هذا لانوافق عليها . فنحن نستنكر روح المعاداة التي أبدت إزاء مجموعة خاصة من الدول في هذا النص . واذ يشير النص إلى ذلك ، فإنه يتجاهل التدابير السياسية والاقتصادية الهامة والواسعة التي اتخذتها تلك الدول في الماضي القريب والتي أدت إلى زيادة ضغوطها بشكل فعال على حكومة جنوب إفريقيا لتغيير سياستها .

وتخشى حكومة هولندا أن يفضي العزل الكامل لجنوب إفريقيا وفرض جزاءات شاملة عليها إلى زيادة التوتر القائم على نحو خطير ، وتدمير البلد اقتصاديا وبالتالي التسبب في معاناة لا تحتمل لشعب جنوب إفريقيا والدول المجاورة والقضاء تماما على فرص إجراء التغيرات السلمية من خلال إقامة حوار حقيقي . وأخيرا ، لانستطيع أن نقبل أي انتهاك لمبدأ العالمية ، حتى في حالة جنوب إفريقيا . ولهذه الأسباب سيموت وفدي ضد مشروع القرار هذا .

وقد أيدت هولندا دائما أن يقرر مجلس الأمن فرض حظر على توريد النفط إلى جنوب افريقيا. والى أن يتم ذلك ، فقد أيدت حكومة هولندا بشكل نشط التدابير المتخذة في هذا المجال في اطار الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . فقد وافقت الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي على وقف تصدير النفط الخام الذي يتداول بحرية بين دول الاتحاد . إلا أن مشروع القرار (A/41/L.29) المعروض علينا الان يتجاوز حظر النفط والتدابير المتخذة من قبل الاتحاد الاوربي . ولهذا السبب سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا .

وسيمتنع وفدي ايضا عن التصويت على مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/L.27) لاتسام بعض لاجزاء الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بطابع غير متوازن ولاحتوائه على انتقادات غير مستساغة موجهة إلى مجموعة معينة من الدول . واسمحوا لي ان اشير الى ان هولندا شاركت في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية بصفة مراقب واننا لانستطيع أن نؤيد كل التوصيات الواردة في الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر ، ولاسيما، التوصيات الخاصة بالجزاءات الالزامية الشاملة كما ذكرنا من قبل .

وتنتهك بعض الاحكام الواردة في مشروع القرار بشأن حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية (A/41/L.28) بعض الحريات التي يضمنها دستور بلادي . ونحن لا نرى أن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية يمكن أن توضع على نفس مستوى العهدين الخاصين بحقوق الانسان ، بل نعتبر انها تعارضهما في بعض النواحي . وبالتالي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن هذا الموضوع . بيد ان حكومة هولندا ترى ان مقاطعة الالعاب الرياضية أداة فعالة في الجهود الدولية الرامية الى استئصال الفصل العنصري . ووفقا لذلك ، اوقفت هولندا مشاركة جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية في بلادي عن طريق وضع شروط صارمة لاصدار تأشيرات الدخول لمواطني جنوب افريقيا.

(السيد جاكوبوفيتس)
دي تسيفيد ، هولندا)

ومثلما أيدنا مشروع القرار في العام الماضي ، ستصوت لصالح مشروع القرار المتعلق بالعمل الدولي المتضافر من أجل القضاء على الفصل العنصرى . وهو في رأينا مشروع قرار بناء يتجنب العناصر الخلافية التي لا موجب لها ويوفر لنا أساسا عريضا للأعمال الملمومة التي تمكننا من بلوغ هدفنا المشترك ألا وهو القضاء المبرم العاجل على نظام التمييز والاضهاد العنصرى البغيض .

السيد لاوتنشاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سبق لممثل المملكة المتحدة الذى تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة اعضاء الاتحاد الاقتصادى الاوروبى أن أبدى تعليقاته على مشروع القرار الذى نستعد للتصويت عليه وأورد المبادئ السياسية الأساسية التي تتشاطرها هذه البلدان ومن بينها بلدى .

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية كما هو معروف ، وكما أكده وزير خارجيتنا في البيان الذى أدلى به أمام الجمعية العامة نرفض بقوة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا ، حيث ترى فيها نظاما مؤسسيا للتمييز العنصرى لايمكن قبوله . والحكومة الاتحادية تدين وتشجب ذلك النظام لانه ينتهك حقوق الانسان ويمتهن الكرامة الانسانية .

ولذا فإننا نشعر بأسف عميق لان بعض الصياغات الواردة في مشروع القرار تجعل حكومتى في وضع لا يسمح لها بتأييد تلك الصياغات جميعا . وقد أوضحت حكومتى دائما أنها لا ترى في الجزاءات الالزامية ولا في الصراع المسلح الوسيلة الملائمة لحل مشكلة الفصل العنصرى .

ولما كنا نؤيد الهدف الاساسى لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وهو القضاء على الفصل العنصرى ، فإننا نتفق مع الاتجاه الرئيسى لمشروع القرار A/41/L.27 غير أن لنا تحفظات قوية بشأن الفقرة ٣ من منطوقه ، ولذا فإننا ستمتنع عن التصويت عليه .

وفضلا عن ذلك ، فإن وفدى اعترض دائما على الاشارة بالاسم الى دول معينة مثلما هو الحال في بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا .
وأخيرا ، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفدى في أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين من تناول مشاريع قرارات يمكن في نهاية الامر أن تلقى تأييد جميع أعضاء الجمعية العامة .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كرر الوفد

الفرنسي في البيان الذي أدلى به أثناء المناقشات ، الإعراب عن إدانته القاطعة لسياسة الفصل العنصرى . وقد شرعت الحكومة الفرنسية في تنفيذ سياسة للضغط على السلطات في جنوب افريقيا لاقتناعها ببدء حوار حقيقي مع جميع القوى السياسية في البلاد بغية التعجيل بإنهاء الفصل العنصرى .

ومن هذا المنطلق سيصوت وفدى مؤيدا لمشروع القرار A/41/L.31 بشأن العمل الدولى المتضافر من أجل القضاء على الفصل العنصرى . ونحن إذ نؤيد مشروع القرار هذا نود أن نبدي تحفظاتنا على الأخص بالنسبة للفقرة ٥ من المنطوق التي نعيد الى الأذهان بشأنها أن الميثاق قد أوكل السلطة في هذا الصدد الى مجلس الأمن وحده . كما نكرر الإعراب عن موقف فرنسا المعروف من الجزاءات الالزامية . وبالإضافة الى ذلك فإن التدابير الطوعية التي توصي بها الفقرة ٧ من المنطوق لا تشمل بالضرورة التدابير الوطنية التي قد ترى فرنسا تطبيقها للضغط على جنوب افريقيا . وفي رأى الحكومة الفرنسية أن التدابير المتخذة ضد بريتوريا يجب أن تفي بشرتين هما الفعالية واحترام الالتزامات القائمة .

ولما كان وفدى يعارض تماما ممارسة الفصل العنصرى في مجال الالعب الرياضية فإنه سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.28 بشأن حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الالعب الرياضية ، إذ ان بلدى لا يستطيع ان يقرر اتفاقية لا تتماشى مع دستوره وتشريعاته .

وتؤيد فرنسا العمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في مجال الاعلام وتوعية الرأي العام . بيد أن وفدي يأسف مرة اخرى للانتقادات المتعسفة التي لا مبرر لها والواردة في تقرير اللجنة والموجهة لبعض البلدان وللاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ولذا سيتمنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.27 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة .

وتؤيد الحكومة الفرنسية التدابير المتعلقة بالنفط كما يتفخ مما تطبقه من تدابير اعتمدها البلدان الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . غير ان وفدي يود أن يبدي ، وفقا لموقفه المعتاد ، تحفظات ذات طابع مؤسسي إزاء الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/41/L.29 المعنون "فرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا" . وفلا عن ذلك ، فاننا لا نستطيع أن نوافق على الفرض المتوخى في فقرات المنطوق ٥ و ٦ و ٧ و ٨ المتعلقة بآلية الرصد التي من شأنها أن تجعل التوصيات الواردة في مشروع القرار الزامية وبالتالي فإنها تخرج عن نطاق اختصاص الجمعية العامة كما حددده الميثاق . ومن ثم ، سيموت وفدي معارضا لمشروع القرار A/41/L.29 ، وربما كان فسي وسعه أن يمتنع عن التصويت عليه لو لم يكن قد نص على إنشاء تلك الآلية .

وبوجه عام كانت فرنسا تود أن تتمكن من تأييد جميع مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة الفصل العنصري المعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها . ولكن نظرا لادراج عبارات متطرفة في هذه المشاريع مثلما حدث في السنوات الماضية يتعذر أن يعتمد جميع أعضاء الجمعية كل مشاريع القرارات .

وقد كان من شأن التصويت الاجماعي الذي يعبر عن ادانتنا الاجماعية للفصل العنصري ان يكون اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، تحذيرا له أهميته لحكومة جنوب افريقيا . ويأسف وفدي لان هذه الفرصة لم تفتنم لتحقيق هذا الهدف المنشود . ونأمل صادقين أن يتسنى ذلك في المستقبل القريب .

السيد الامين (العراق) : إن العراق يعتبر الوقوف ضد سيادة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا قضية مبدئية ، وموقفه هذا عبر السنين ثابت لا يتغير من هذا النظام المقيت وغيره من الانظمة العنصرية المتخلفة عن مسيرة التاريخ ، انها مسؤولة تاريخية تقع على عاتق المجتمع الدولي في العمل الجسدي للقضاء على هذا النظام العنصرى الذي ليس فقط يظهد شعب جنوب افريقيا بل ويحتل اقليم ناميبيا ويعمل على زعزعة الاستقرار من خلال التخريب السياسى والاقتصادى الموجه ضد الدول الافريقية المستقلة .

كما علينا الالتزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ، وفرض العزلة الشاملة وعدم التعامل مع نظام بريتوريا بأي شكل من الاشكال ، في نفس الوقت يجب دعم نضال شعب جنوب افريقيا في سبيل ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة مجتمع ديمقراطى ومتحد وغير عنصرى في جنوب افريقيا .

إن العراق يلتزم التزاما كاملا وصادقا بالخطر الشامل وبعدم التعامل مع نظام جنوب افريقيا ، بما في ذلك الخطر النفطى تنفيذا لقرارات الامم المتحدة وانطلاقا من سياسته المبدئية الثابتة في مناهضة السياسات العنصرية .

ويؤكد وفد بلدي على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص بكل دقة وحزم ، ودون قيد أو شرط . لهذا ، فإن العراق سيصوت لصالح مشروع القرار المقدم للجمعية العامة في الوثيقة A/41/L.29 الخاص بالحظر النفطي المفروض على نظام جنوب أفريقيا . كما أنه سيصوت لصالح جميع مشاريع القرارات الأخرى المطروحة أمام الجمعية الموقرة .

السيد بيريز (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) أود في بداية تعلييل

التصويت أن أعلن ثانية ، على نحو لا لبس فيه على الإطلاق ، شجبنا المطلق لنظام الفصل العنصري . واعتقد أنه ينبغي للمناقشة التي جرت في الجمعية بشأن هذه المسألة أن تجعل سلطات جنوب أفريقيا تفكر مليا في الآراء والمواقف التي عبر عنها المجتمع الدولي إزاء الفصل العنصري ، والادانة السياسية والأدبية بالاجماع لهذه السياسة الشائنة التي نعتقد أنها لا بد وأن تنتهي عما قريب . وهذا هو الالتزام الذي ينبغي لنا أن نتعهد به .

لقد درسنا بعناية بالغة كل مشروع من مشروعات القرارات المقدمة التي ستصوت الجمعية العامة عليها في غضون الدقائق القليلة القادمة ، ونعتقد أنها تعكس الى حد بعيد آراء جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ولكننا أوضحنا أيضا ان الكفاح ضد الفصل العنصري هو كفاح كل واحد فينا ، وانه كفاح يتعين على كل واحد منا ان يؤدي دوره فيه اذا كنا نريد حقا إنهاء هذا النظام الذميمة بأسرع ما يمكن . وعليه ، فإننا نعتقد أننا اذا كنا نريد حقا ان نقطع على أنفسنا هذا الالتزام ، ينبغي ألا نخلق - لأسباب سياسية أو غيرها من الأسباب ذات الأهمية الثانوية ، خاصة في هذه الحالة - أية عقبات قد تعوق تحقيق التوافق في الآراء ، الذي هو ضروري لتحقيق تطلعاتنا لإنهاء الفصل العنصري .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى الكلمات التي ألقته معظم الوفود . ولم نسمع حتى ولو صوتا واحدا معارضا . فقد شجب الجميع ، دون استثناء ، الفصل العنصري ، ولهذا السبب . فإننا نعتقد أن من المؤسف ان مشاريع القرارات التي سيجري اعتمادها

عما قليل ، تتضمن بعض الاصطلاحات والاشارات التي نعتبرها غير مناسبة لانها تحول دون تحقيق التوافق في الآراء الذي تم الإعراب عنه هنا .

وهذا أمر خطير ، لاننا لا نعكس في التصويت على مسألة أساسية ، وهي على وجه التحديد شجب الفصل العنصري ومحاولة وضع نهاية لتلك الممارسة الشائنة توافق الآراء الذي ساد في هذه القاعة . وعليه ، كان من الافضل ، كما بينا في وقت سابق في هذا المحفل وغيره من المحافل ، ان نمتنع عن الاشارة على نحو انتقائي الى بلدان معينة ، وهي إشارة نعلم جميعا انها غير منصفة على الاطلاق . والى مسائل تقع ضمن اختصاص كل دولة .

الآنسة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أدلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، بيان بشأن مشاريع القرارات التي تتناول سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ونظرا لان تلك الملاحظات تعكس وجهة نظر وفد بلدي إزاء المسألة ، فأنني لن أكررها ثانية .

وما زال وفد بلدي يعتقد ان التأييد الصريح للكفاح المسلح في قرارات منظمتنا غير مناسب . كما أننا لا نستطيع ان ننضم الى الدعوة لغرض جزاءات الزامية شاملة أو نشارك في الاشارات الى فرادى الدول . ونلاحظ أيضا ان مشاريع القرارات لا تأخذ ، كما حدث في السنوات الماضية ، بعين الاعتبار توزيع السلطة بين مجلس الامن والجمعية العامة .

ولنا تحفظات هامة أيضا على النقد الموجه للبلدان الغربية والمطالب غير المناسبة الموجهة الى صندوق النقد الدولي والوكالات المتخصصة ، والتوصيات بشأن العزل التام لجنوب افريقيا .

ولا يمكن لوفد بلدي أيضا ان يشارك في الاشارات الى الوثائق التي اعتمدها مؤتمرات واجتماعات دولية لم يشارك فيها بلدي .

وسيموت وفد بلدي للأسباب التي ذكرتها للتو ، ضد مشاريع القرارات A/41/L.24 الممنون "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" ، و A/41/L.25 و Corr.1 ، الممنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم

العنصري القائم في جنوب افريقيا" ، و A/41/L.26 و Corr.1 المعنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

وسنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.27 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

كما سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.28 ، المعني بحالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، اذ تخلق بعض فقرات تلك الاتفاقية ، لاسباب دستورية ، عقبات أمام تصديق برلمان بلدي عليها في المستقبل . إلا ان ذلك لن يمنع السلطات البلجيكية من الاستمرار في عدم تشجيع التبادل الرياضي مع جنوب افريقيا وعدم السماح بالدخول الى بلدنا للرياضيين الذين ينتمون الى جنوب افريقيا ويرغبون في المشاركة في مباريات في بلجيكا .

ويأسف وفد بلدي لانه لن يستطيع تأييد مشروع القرار A/41/L.29 الخاص بحظر النفط ، فنحن نعتقد ان فرض ذلك النوع من الحظر أمر يقرره مجلس الامن . وبالامتناع عن التصويت على مشروع القرار فإن بلدي لا يمتنع عن فرض الحظر ، حيث قمنا منذ سنة ، جنبا الى جنب مع شركائنا الاوروبيين ، بتطبيق نظام لحظر توريد النفط الخام الى جنوب افريقيا ، وإننا نلتزم به بدقة .

ويقودنا التزام بلجيكا بالاجراءات التي تتخذها هذه المنظمة للقضاء على الفصل العنصري الى التصويت لصالح مشروع القرار A/41/L.31 بشأن الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، على الرغم من بعض التحفظات التي لاتزال لدينا على بعض فقرات هذا المشروع .

وبلجيكا تكرر ثانية شجبها القاطع للفصل العنصري وتمميمها على المشاركة في أي عمل يقرره المجتمع الدولي بالإجماع .

السيد مكيكا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف بلدي

ضد التمييز العنصري المقيت في شكله البشع المسمى بالفصل العنصري والذي يمارس في جنوب افريقيا معروف تماما . ولذلك ، فإنه لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الايدي مسادام الفصل العنصري قائما في جنوب افريقيا ، لانه ليس مجرد جريمة ضد البشرية بل هو

جريمة تحط من قدر مرتكبيها وضحاياها على حد سواء ، وتنزع عنهما الطابع الانساني .
وقد اودى وجود الفصل العنصري بحياة الالاف في جنوب افريقيا وفي البلدان المجاورة
لها : ومعظم هؤلاء الضحايا من السود ، ومع أن سجون جنوب افريقيا تكتظ بالالاف من
ضحايا الفصل العنصري ، فإن غالبيتهم لم يقدموا حتى الى محاكمة .
لقد أخضع ما يزيد على ثلاثة ملايين اسود لما يسمى بقانون مناطق المجموعات ،
وكانت النتيجة أنهم أجبروا على الانتقال من ديارهم الى مناطق أعطيت أسماء طنانة
مثل "سكس تاون" و "هابي فيلا" و "هابي " ، وهلم جرا . والواقع ان تلك المناطق اراض
قاحلة تخلو من أية وسيلة للعيش . وفي وسعي أن أستمر في الحديث طويلا عما يعنيه
الفصل العنصري بالنسبة لنا .

ولكن بما ان الغرمة اتاحت لتعليق تصويت وفدي ، اود ان ابين اننا كبشر واصحاب مبدأ نؤيد المنطلق العام لمشاريع القرارات المعروضة علينا ، خاصة وانها ترمي الى التعجيل باستئصال الفصل العنصري بصورة سلمية . ولكننا بوصفنا كائنات سياسية فإن وفدي مضطر الى مراعاة حقائق الوضع الجيوبوليتيكي . ويحلو للبعض ان يصف الوضع باننا موجودون في أحشاء الوحش المسمى بالفصل العنصري . فبلدي محاط بجنوب افريقيا من كل جانب ، وهو يعتمد عليها في وارداته وصادراته وفي فرص العمل وفي غير ذلك من المجالات . ومن ثم يستحيل على بلدي من الناحيتين العملية والمادية تنفيذ بعض الالتزامات المترتبة على مشاريع القرارات المعروضة علينا ، وعندما نأتي الى هذه المشاريع فسوف يمتنع وفدي عن التصويت .

واختتم بتكرار ما قاله رئيس وفدي أمام هذه الجمعية في المناقشة العامة ، بأنه يحدونا أمل مخلص أن يتخذ أعضاء المجتمع الدولي الخطوات اللازمة لتخفيف أثر النتائج السلبية التي سيعانيها بلدي نتيجة ما قد يتخذ من تدابير عقابية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وأخيرا فقد اعترض وفدي دائما على ما يسمى بالسباب وتحديد بلدان معينة باسمائها . وعندما تطرح هذه النصوص فسوف يمتنع وفدي عن التصويت .

السيد ستاكهاوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ماعلل باسم

الوفد الكندي نوايا كندا فيما يتعلق بالتصويت على مشاريع القرارات المختلفة المطروحة في إطار هذا البند من جدول الاعمال وسيكون تصويتنا في غير حاجة الى توضيح في معظم الحالات ، ولذا سأركز تعليلي على المسائل التي تهمنا بصفة خاصة .

ففيما يتعلق بمشروع القرار A/41/L.24 الذي يتناول الحالة في جنوب افريقيا والمساعدة المقدمة لحركات التحرير ، تستطيع كندا أن تؤيد كثيرا مما يحتويه هذا المشروع . فقد أعلننا دائما ادانتنا لحالة الطوارئ الراهنة ، كما شاركنا سائر الدول الاعضاء في اتخاذ اجراءات عملية للضغط على حكومة جنوب افريقيا كي تزيل الفصل العنصري وتفرج عن السجناء السياسيين ومنهم نلسون مانديلا ، وترفع الحظر المفروض على الاحزاب السياسية . وكانت كندا في طليعة الدول التي دعت حكومة جنوب افريقيا

الى الدخول في حوار مع الزعماء السود الحقيقيين . كذلك ما برحنا ندعو ونشجع التفسير والوفاق السلميين في جنوب افريقيا بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا شجبنا بالذات دورة العنف التي قامت في الجنوب الافريقي في السنوات الاخيرة . ومع ذلك فلهذه الاسباب ذاتها سيمعب علينا أن نصوت تأييدا لمشروع قرار يتضمن عبارات تحبذ الكفاح المسلح .

وفيما يتعلق بمشروع القرارين A/41/L.24 و A/41/L.25 ، لا نستطيع أن نقبل السباب الوارد في فقرتي المنطوق ١٢ و ٥ من المشروعين على التوالي . وقد صوتنا باستمرار ضد إدراج ما نراه بمثابة تعرض بالاهانة لبلدان معينة في سياق قرارات من هذا القبيل . ونحن نتساءل أيضا عن سلامة الاتهامات المتواصلة والمعممة الموجهة ضد البلدان الغربية فيما يتعلق بدعمها جنوب افريقيا . لقد عمل بلدي ، مع جميع البلدان الغربية الاخرى بلا استثناء تقريبا ، على اعتماد تدابير قوية ضد حكومة جنوب افريقيا ، ولاشك أن أعمالنا هذه تدحض هذه الاتهامات الشائنة .

إن اعتزامنا التصويت برفض مشروع القرار A/41/L.25 ينبع أيضا من موقفنا المبدئي بشأن العالمية ، والسباب ، والجزاءات الالزامية ، واستقلالية صندوق النقد الدولي ، وما الى ذلك .

وكما فعلنا في العام الماضي إزاء مشروع قرار مماثل ، فإن وفدي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.28 بشأن مركز الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وقد طبقت كندا بالفعل اجراءات المقاطعة في مجال الالعاب الرياضية ضد جنوب افريقيا ، كما نشرت الحكومة مبادئ توجيهية فعالة بشأن الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا . بيد أن هناك ، كما أشرنا في العام الماضي ، عقبات قانونية وسياسية تحول بين كندا وبين التصديق على اتفاقية كهذه في الوقت الحالي .

وتلاحظ كندا باهتمام مشروع القرار الجديد A/41/L.29 بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا والذي ستمتنع عن التصويت عليه . وقد فرضت كندا بالفعل حظرا اختياريا فعلا على بيع النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، ولكن هناك مسألتين

هامتين تمنعاننا من التصويت تأييدا لهذا المشروع ، فنحن لا نرى أن الوقت قد حان بعد لفرض جزاءات الزامية . كما اننا وقد تكلمنا كثيرا معترضين على تكاثر الهيئات الصغيرة ، الوحيدة الفرض المتعددة الاطراف ، نجد صعوبة في الموافقة على استحداث هيئة جديدة للأمم المتحدة ، حتى ولو كانت فريقا حكوميا دوليا . ولهذا الاعتراض أهميته الخاصة في هذا الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة مالية . ولكن ينبغي ملاحظة ان كندا لم تحجم عن اتخاذ تدابير قوية لتشجيع جنوب افريقيا على إزالة الفصل العنصري ، ومن هنا سيدرس هذا الاقتراح بعناية اذا ما تطلب الامر اتخاذ تدابير جديدة ضد جنوب افريقيا .

وسوف تصوت كندا تأييدا لمشروع القرار A/41/L.31 بشأن العمل المتضافر للقضاء على الفصل العنصري ، وقد سبق أن أشرت الى معارضة كندا القوية للفصل العنصري ، وينبغي أن نسجل أيضا أن كندا نفذت بالفعل جميع التدابير الواردة في الفقرة ٧ من مشروع القرار ، وإن كانت لا تعتبر ، كما أسلفت ، أن الطرف مهيبا لجزاءات الزامية ، وتلك مسألة ستطرح على أي حال لاستعراض دقيق من جانب مجلس الأمن . وسوف يصوت وفدي أيضا تأييدا لمشروع القرار A/41/L.27 المتعلق ببرنامج اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ولكن لدينا تحفظات جدية إزاء المسلك غير المالوف في الحصول على تمويل لمشاريع لم توجد بعد .

لقد ظلت جنوب افريقيا ، لأسباب مؤسفة للغاية ، على رأس قائمة القضايا الدولية في عام ١٩٨٦ . ويتعين علينا جميعا أن نؤدي دورنا لتشجيع وتعزيز التغيير السلمي في جنوب افريقيا . ومشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم هي رسالة واضحة لحكومة جنوب افريقيا بأن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات عملية . وتعتزم كندا من جانبها أن تعمل بالتضافر مع الدول الأخرى لإبقاء بريتوريا تحت ضغط مستمر كي تزيل الفصل العنصري .

السيد رمالو أوريتفاو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

علق الممثل الدائم للمملكة المتحدة عندما تكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، على مشاريع القرارات التي نوشك ان نموت عليها ، مُذكرا بالمبادئ الاساسية التي تشارك فيها تلك البلدان جميعا . ويود وفدي ان يضيف فقط بعض الاعتبارات الى ذلك البيان .

لقد عبرت البرتغال مرارا هنا وفي محافل أخرى عن رفضها المطلق للفصل العنصري . وقد أدنا بوضوح لا أخلاقية نظام الفصل العنصري الذي ينشر بذور صراع داخلي خطير . واستنكرنا بقوة سياسة اقامة البانتوستانات التي تحرم أغلبية الشعب من حق المواطنة .

ويتعين على سلطات جنوب افريقيا ان تشرع في بذل جهد مخلص لاقامة حوار مع شتى المجموعات المحلية في بلدها ، حتى تخلق الظروف اللازمة التي تهين لجميع سكانها المساواة في الحقوق السياسية ، والحرية ، والعمل ، والعدل الاجتماعي . وبعد تلبية هذه الشروط يمكن ان نعتبر ان سكان جنوب افريقيا المنتمين الى أية مجموعة هم مواطنون احرار مكتملو الحقوق في جنوب افريقيا . وعند ذلك فقط سيشرع المجتمع الدولي بالارتياح لان كفاحه ضد العنصرية المؤسسية قد أحرز نتائج ايجابية .

ولا يسمنا إلا ان نعرب عن بالغ القلق لتدهور الحالة في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، وكما ذكر مؤخرا وزير خارجية البرتغال في هذه الجمعية :

"من الضروري ان تضع الحكومة حدا لحالة الطوارئ وان تطلق سراح نلسن مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وان تفضي الشرعية على الاحزاب السياسية المحظورة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتعين على كل القوى التي تحارب نظام الفصل العنصري عن حق ان تسهم أيضا في ايقاف العنف ، واجراء الحوار ، الذي يعد الوسيلة الوحيدة صوب مصالحة سلمية دائمة لشتى الممالح التي تتعرض للخطر" (A/41/PV.8 ، ص ٢٢)

ونحن مقتنعون بأن مواصلة الضغط الدولي يمكن ان تسهم في توجيه رسالة واضحة الى حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بضرورة الاسراع بعملية التغيير . غير انخبا لا نعتقد ان فرض عزلة كاملة على جنوب افريقيا يمكن ان يخدم غرضنا المشترك والاساسي المتمثل في احداث التغييرات الجوهرية التي طالبنا ذلك البلد باجرائها .

لذا يؤسف وفدى الا يكون بوسعنا ان يؤيد جميع مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند . وعلى الرغم من اتفاقنا مع مرمى كثير من مقترحاتها الاساسية ، فان لدينا تحفظات بشأن بعض جوانبها ، وهي الجوانب التي تشجع العنف وتنطوي على التمييز والنقض غير المبرر والمنهجي فضلا عن العبارات التمسفية . ويؤسف وفدى ان يكون ادراج بعض العناصر الخلفية قد حال مرة اخرى دون التوصل الى توافق في الراء بشأن جميع مشاريع القرارات .

ان وفدى سيصوت ، كما فعل في العام الماضي ، مؤيدا لمشروع القرار A/41/L.31 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" . غير ان وفدى ييود التاكيد على ان لديه تحفظات على بعض الصياغات الواردة في منطوقه .

السيد يوكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اليابان

تعارض التمييز العنصري بجميع اشكاله ، لاسيما الفصل العنصري معارضة شابتة وراسخة وتتعاون باقصى طاقاتها في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة بهدف القضاء عليه . ومن هذا المنطلق سنؤيد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا وهي A/41/L.27 و L.30 . اللذين اشتركنا في تقديمهما ، وكذلك L.31

وفيما يتعلق بمشروع القرار L.31 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" ، فسيؤيده وفدى بوصفه جهدا ايجابيا يرمي الى تحقيق وحدة المجتمع الدولي بالرغم مما يتضمنه هذا مشروع القرار هذا من صياغات لا نقرها تماما . وفي الوقت نفسه ، يعتقد وفدى انه يجب دراسة الجزاءات الالزامية الشاملة

باكبر قدر من العناية . وبالرغم من اننا نصادف ايضا بعض الصعوبات فيما يتعلق بصياغة فقرات معينة في مشروع القرار L.25 فان وفدى لن يعارض مشروع القرار هذا . ونحن نتخذ هذا الموقف انطلاقا من استياء بلادى من حكومة جنوب افريقيا لرفضها ان تستمع الى صوت المجتمع الدولي ، ولنعرب ايضا عن قلقنا ازاء الحالة المتردية فى جنوب افريقيا وما حولها .

اما فيما يتعلق بمشاريع القرارات المتبقية ، فبالرغم من ان وفدى يؤيد تماما العناصر الواردة فيها والمشاركة مع العناصر الواردة في مشروع القرار L.31 ، فانها تتضمن من ناحية اخرى بعض الصياغات التي لا نستطيع اقرارها ، مثل الصياغات التي تشيد بالنضال المسلح والتي تتهم بالاسم بلدا او مجموعة من البلدان ، ومن ثم سيصوت وفدى عليها تبعا لذلك .

السيد سيماس ماغالهيبي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنوي البرازيل تأييد اعتماد جميع مشاريع القرارات المتعلقة بسياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والمقدمة في إطار البند ٣٣ من جدول الاعمال . لقد قدم هذا العام مشروع قرار ورد في الوثيقة A/41/L.29 يستهدف تعزيز الرقابة الدولية على توريد المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا ، بهدف زيادة القيود المنفذة بالفعل . وتسجل الحكومة البرازيلية موافقتها على اتخاذ تدابير ملائمة فى حدود التشريع الوطنى لترجمة المطالب الواردة في مشروع القرار الى اعمال ملمومة .

غير أننا نفتنم هذه الفرصة لنعرب عن أملنا في أن يزود الفريق الحكومى الدولي المقترح انشاؤه في مشروع القرار L.29 بما يلزمه من ملاحيات للاضطلاع بمهمته بطريقة كاملة ومحايدة . وتوضح الانباء التي وردت مؤخرا الحاجة الملحة الى عرض المعلومات الجديدة بشأن توريد النفط الى جنوب افريقيا في صورة مناسبة ، وهي معلومات لم تظهر حتى الان الى حيز الوجود . ونحن نشير على سبيل المثال الى البيانات الواردة في تقرير "مكتب بحوث الشحن " للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ، والذي سيكون بلا شك جم الفائدة في التحقق من المسؤوليات في المستقبل .

وينبغي ان تقوم السلطات الوطنية بدراسة متأنية للاحكام الأخرى التي وردت في مشروع القرار L.29 بشأن الحظر النفطي ، نظرا لعدم وضوح أشارها القانونية . ونود في هذا الصدد ان نحتفظ في هذه المرحلة بحق الحكومة البرازيلية في ابداء موقفها فيما يتعلق بأحكام الفقرتين ٤ (ج) و (و) من المنطوق وكذلك الأحكام الأخرى التي قد تكون لها اثار قانونية على تشريعنا الوطني .

السيد مورينو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف وفدي

من مشاريع القرارات المعروضة علينا نابع من البيانين اللذين ادلى بهما وزير خارجية ايطاليا في المناقشة العامة في ٢٣ ايلول/سبتمبر وممثل المملكة المتحدة باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في هذه المناقشة .

ان الحكومة الايطالية تدين بقوة نظام الفصل العنصرى الذى يعد انكارا لجميع القيم التي يقوم عليها المجتمع الايطالي والتي نؤمن بها ايماننا راسخا ولم تدخر حكومتي جهدا طوال السنة الماضية لاشراك سلطات جنوب افريقيا في حوار يستهدف تحقيق التحولات الاساسية اللازمة لانتقال جنوب افريقيا سلميا الى نظام سياسي قائم على المساواة بين الجميع والتعددية والديمقراطية .

ويؤسفنا عدم احراز اى تقدم ملموس في هذا الاتجاه . لذا فاننا نرى ان الوقت قد حان لزيادة الضغط الدولي على نظام بريتوريا . وفي ١٥ و ١٦ ايلول/سبتمبر اتخذنا بالفعل مع شركائنا في الاتحاد الاوروبي تدابير تقييدية هامة تحقيقا لهذه الغاية . غير اننا نعتزف بان تلك التدابير يمكن اعتبارها مجرد بداية لعملية ينبغي مواصلةا اذا ما استمرت حكومة جنوب افريقيا في مقاومتها العنيدة لجميع الطلبات المشروعة باجراء تغيير جذرى وسلمي في البلاد .

وفي الوقت نفسه فاننا مقتنعون بان التدابير التقييدية ينبغي ، حتى تكون فعالة ، ان تقوم على توافق في الآراء . لذا ينبغي ان يكون هدفنا المشترك ذو الاولوية في هذه المرحلة هو تشجيع التوصل الى توافق الآراء هذا . لقد تحققت نتائج هامة في هذا الاتجاه وذلك ايضا بفضل عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

من الالهية بمكان ان نضيف الى هذه النتائج . وبالتالي ، فليس هذا هو الوقت المناسب للجوء الى لغة انقسامية ومقترحات خلافية لا يقبلها عدد منا بالرغم من الرفض العالمي لنظام الفعل العنصرى البفيض .

ولهذه الاسباب ، فاننا مع اقتناعنا بان العقوبات يجب ان تكون جزءا من العمل الذى يظطلع به المجتمع الدولى وان يكمل الادانة السياسية والمعنوية والضغط الشعبى المحلى ، فان الغرض الذى ينبغي ان نتوخاه في هذه المرحلة هوالتعاون في هذا المسعى بدلا من الانغماس في تبادل الاتهامات والادانات . لذا فاننا لا نستطيع ان نقبل ان تخمس بالذكر في قرارات او في تقارير اللجنة الخاصة دول معينة او مجموعات من السدول بوصفها تتحمل مسؤولية مدعى بها عن الحالة السائدة في جنوب افريقيا او ناميبيا .

ونرى أنه من غير المناسب أن تحاول الجمعية العامة الاعتداء على الاختصاصات التي انطها الميثاق بمجلس الأمن . ولا نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تؤيد الكفاح المسلح . ونحن ندرك أن الضغط الشعبي قد يتجه إلى العنف في غمرة النضال الذي تشنه الشعوب المضطهدة ، فتلك حقيقة من حقائق الحياة ومن السذاجة أن نتجاهلها ، غير أن هدف الأمم المتحدة هو السعي إلى حلول سياسية وليس إضفاء الشرعية على العنف . وينبغي أن يظل هذا هدفا دائما .

لكل هذه الأسباب ، فإن وفد بلادي سيموت معارضا لمشاريع القرارات A/41/L.24 و L.25 و L.26 . وذلك على الرغم من التزامنا التام بتكثيف جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والقضاء على الفصل العنصري بجميع أشكاله في مجال الرياضة ، والتزامنا بمبدأ الحظر النفطي . وأود أن أذكر الأعضاء بأن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي قد وافق بالفعل على حظر تصدير النفط . وسنمتنع عن التصويت على القرارات A/41/L.27 و L.28 و L.29 . وسنصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.31 ، وسوف ننضم إلى توافق الآراء فيما يتعلق بمشروع القرار A/41/L.30

الآنسة كفايي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ان عدم قدرتنا على فرض جزاءات اقتصادية على جنوب أفريقيا قد املى علينا أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرارين A/41/L.25 و L.29 ، ونحن نتحفظ على أي فقرات في مشروعات القرارات الأخرى تلزمنا بهذا النوع من الاجراءات . ولكن لا ينبغي أن يستخدم موقفنا ذريعة من قبل من ليسوا على استعداد لفرض الجزاءات او الذين يرفضون فرضها . ونحن نسلم تماما بالحاجة إلى اعتماد تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا لاجبارها على التخلي عن الفصل العنصري ومن ثم نتفادي حدوث حمامات الدم في ذلك البلد .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انمتدنا كالعادة باهتمام بالغ إلى المناقشة التي دارت حول سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وكالعادة هزتنا العبارات البليغة التي تتحدث عن ذلك النظام البغيض وكلمات الادانة القوية لذلك النظام الاثم الذي يمثل العنصرية

المؤسسية . بيد أن الكلمات مهما كانت بليغة وقوية لن تقضي على نظام الفصل العنصري ولن تحرر جنوب افريقيا . ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه القول المأثور "الأفعال أعلى صوتا من الأقوال" أكثر من جنوب افريقيا اليوم . ولا يوجد مكان آخر في العالم يستهلك فيه الكلام بكثرة كما يحدث هنا في الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن جميع الوفود قد اشتركت في ادانة الفصل العنصري ، فعلى أن نسال انفسنا على نحو جماعي عما اذا كنا قد اتخذنا كل الاجراءات التي يمكننا اتخاذها . اليس هناك المزيد مما كان ينبغي ان يتم ولا سيما من جانب اكثرنا قوة ، لمساعدة ابناء جنوب افريقيا على ان يروا اليوم الذي يستطيعون فيه هم واطفالهم التمتع بنفس الحريات ويشاركون في نفس الاحلام التي يتمتع بها الكثير منا الان بل ويعتبرها البعض أمرا مفروغا منه ؟ ونعرف جميعا أن الحقيقة المحزنة في جنوب افريقيا هي أنه لايمكن لأي قرار أو اجراء برلماني ان يكون هو العنصر النهائي الحاسم في انهاء الفصل العنصري . ولكن يبدو لنا أننا ينبغي ان نبعث باشارة على الاقل تشجع اولئك الذين يعارضون نظام بريتوريا ماديا ومعنويا . ينبغي ان نبعث باشارة تشجيع الى امثال نيلسون مانديلا الذي يرفض أن ينحني أو يتردد مهما كانت المفريات الشخصية .

وينبغي ان نبعث باشارة أيضا الى من يحكمون جنوب افريقيا دون أدنى مراعاة لاصول السلوك ، بل انهم وجدوا لديهم من الوقاحة ما جعلهم يتهمون مؤخرا حكومتي زمبابوي وموزامبيق بالتآمر من أجل الاطاحة بحكومة دولة مجاورة ، بينما لا يوجد من يتآمر سوى جنوب افريقيا ذاتها على الدول المجاورة في المنطقة . ومرة أخرى يحاول المجرم ان يلقي بجرمه على الضحية .

ولهذه الاسباب ، وبموجب تعليمات من حكومة فانواتو ، سيموت وفدي لصالح جميع مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٣٣ من جدول الاعمال . ونحن نفعل ذلك تأكيدا للهدف الذي جئنا من اجله الى هنا ، وهو ان نتداول سويا كأعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي . ونحن نفعل ذلك دون أي تحيز ضد أي حكومة اخرى ماعدا نظام الفصل العنصري

في جنوب افريقيا القائم بصورة غير مشروعة والمستند الى القوة . ونعرف ان هناك آخرين لن يؤيدوا كل مشروعات القرارات ، ونعرف السبب في ذلك . ونثق انهم متفهمون بالمثل لماذا ينبغي لنا تأييد مشروعات القرارات .

وتتضمن بعض العناصر في بعض مشروعات القرارات صياغة نوافق على انها تحتاج الى التحسين . ومع ذلك ، فاننا نسأل ماهي الصياغة المقبولة ؟ وماهي التنازلات الجديدة التي يمكن ان تدفع اكثرنا ترددا الى المشاركة الفعالة في الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري ؛ وفضلا عن ذلك ، وكما ذكرنا في مناسبات سابقة ، فإن النقص في بضع كلمات تتضاءل اهميته ازاء النقص الخطير والظلم الفادح الذي غير الحالة في جنوب افريقيا . كيف نستطيع ان ننظر في وجوه اطفال جنوب افريقيا ، ونقرأ اسماء الشهداء ، ثم نقول لهم ولآبائهم اننا لم نستطع تأييد مشروع قرار حول الفصل العنصري لمجرد ان كلمات قليلة كانت اما قوية جدا او قاصرة او غير مناسبة . واعترف ان ذلك سيكون صعبا بالنسبة لنا او غير مقبول .

السيد مانغاوازو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اضم

صوتي الى اصوات جميع من ادانوا ببلاغة وبوضوح النظام في جنوب افريقيا والشكل المؤسسي الذي اصطنعه للتفرقة العنصرية . وكالآخرين جميعا ، فاننا ندين الفصل العنصري للشروع التي اوجدها . ولهذا فاننا ندعو الى استبدال الفصل العنصري بشكل ديمقراطي للحكومة ، والى اقامة مجتمع لا ينظر الى العرق أو الدين : أي مجتمع متجانس . وفي اعتقادنا انه اذا استؤمل الفصل العنصري فإن التوتر سيقل في الجنوب الافريقي عما هو الان .

وبعد ، اود ان اعلق على مشروعات قرارات محددة ووضح كيفية تصويتنا عليها . واود ان اذكر من البداية أننا على خلاف السنوات السابقة ادخلنا بعض التغيير على تصويتنا ، واذا كان لذلك من دلالة ، فانما دلالته أننا نريد ان نرفع صوتنا قليلا لكي نعرف جنوب افريقيا حقيقة موقفنا .

ولا اعتقد ان بإمكاننا التصويت لصالح مشروع القرار A/41/L.24 دون أن نقبول
أولا أننا لا نوافق على اشماله على الفقرة ١٣ . وفيما يتعلق بمشروع القرار
A/41/L.25 و Corr.1 ، كنا نود أن تكون صيغته أفضل من الصيغة الحالية ، ولا سيما
فيما يتعلق بفقرات معينة مثل الفقرتين ٧ و ٨ . غير أننا رأينا أننا نستطيع تأييد
مشروع القرار

فيما يتعلق بمشروع القرار A/41/L.26 و Corr/1 نجد انه مشروع قرار غريب جدا لاننا اذا كنا سنتكلم عن المتعاونين مع جنوب افريقيا ، فاننا نستطيع ان نتكلم عن الكثيرين ممن يقومون بأعمال اكثر خطورة . لكن ما دام مشروع القرار هذا على هذا النحو فاننا سنجد صعوبة في موافقتنا عليه .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/41/L.27 فإننا نشعر بأن الفقرات ٢٢٢ الى ٢٢٦ المشار اليها في الفقرة ٢ من مشروع القرار ليست مساعدة بالنسبة لموقفنا . وفي مشروع القرار A/41/L.28 ، ثمة مسألة صيغة الكلمات ، لكننا لا نرى سببا لعدم تأييدنا له .

اما مشروع القرار A/41/L.29 ، فاننا نشعر اننا لا نستطيع تأييده لاسباب عديدة .

اما بالنسبة لمشروع القرار A/41/L.30 فاننا نشعر بانه قرار جيد . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/41/L.31 ، فاننا نجد صعوبة بالغة في قبول الفقرات ٥ و ٦ و ٧ ، ومن ثم لا نستطيع تأييده .

هذا هو تعليقنا للتصويت . وأود أن اقول لجميع الوفود أن موقف ملاوي فيما يتعلق بمبدأ التسويات السلمية المتفاوض عليها مازال دون تغيير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في تعليق التصويت قبل التصويت .

وعلى أن اعلن ان عدة بلدان قد اعربت عن رغبتها في الانضمام الى مقدمي بعض مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية . وهي على النحو التالي . مشروع القرار A/41/L.24 ؛ جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، السودان ، غانا ، فييت نام ، كوبا ، الكويت ، مالي ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، اليمن الديمقراطية ؛ مشروع القرار A/41/L.25 و Corr.1 ، السودان ، غامبيا ، غانا ، فييت نام ، منغوليا ، نيكاراغوا ؛ مشروع القرار A/41/L.26 و Corr.1 ، باكستان ، السودان ،

غامبيا ، غانا ، فييت نام ، منغوليا ، مشروع القرار A/41/L.27 ، توغو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية
العربية السورية ، السودان ، غامبيا ، غانا ، فييت نام ، كوبا ، الكويت ، مالي ،
مدغشقر ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، مشروع
القرار A/41/L.28 ، باكستان ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، السودان ، غانا ،
فييت نام ، كوبا ، الكويت ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، منغوليا ، نيكاراغوا ،
الهند ، اليمن الديمقراطية ، مشروع القرار A/41/L.29 ، انغولا ، باكستان ،
ترينيداد وتوباغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ،
رومانيا ، السنغال ، السودان ، غامبيا ، غانا ، فنزويلا ، فييت نام ، مالي ،
مدغشقر ، منغوليا ، نيكاراغوا ، اليمن الديمقراطية ، مشروع القرار A/41/L.30 ،
السنغال ، السودان ، غامبيا ، غانا ، الكامبيرون ، الكونغو ، المغرب ، موزامبيق ،
نيكاراغوا ، وأخيرا مشروع القرار A/41/L.31 ، باكستان ، السنغال ، السودان ،
غامبيا ، الكامبيرون ، الكونغو ، ماليزيا ، نيكاراغوا ، الهند .

والآن نشرع في عملية التصويت .

وأعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الامريكية التي طلبت ان تتكلم في نقطة

نظامية .

الآنسة بيرف (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان النقطة النظامية التي نود ان نتكلم فيها متعلقة باجراء التصويت .

كما قررت هذه الجمعية في الماضي ، مؤخرا جدا ، في عام ١٩٨٤ ، باغلبية ٨١

صوتا مقابل ٣٣ صوتا ، ان مسألة الفصل العنصري مسألة هامة في اطار معنى الفقرة ٢

من المادة ١٨ من الميثاق . والسجل الكامل لتأكيد الامم المتحدة عن حق لاهمية وضع حد

لسياسة الفصل العنصري وممارساته البغيضة انما يؤيد هذا الاستنتاج . كما يبرهن على هذا المشروع القرار A/41/L.25 و Corr.1 وذلك بمطالبتة باتخاذ اجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق .

اما مشاريع القرارات الاخرى فانها تتضمن صياغة مماثلة ، وتؤكد على الجوانب المتمثلة بالسلم والامن في المسألة المطروحة علينا .

لهذه الاسباب ، نطلب منكم - سيادة الرئيس - ان تؤكدوا انكم تعتزمون العمل وفقا للسابقة التي اشرت اليها فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الفقرة ٢ من المادة ١٨ من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لابد - بطبيعة الحال - من

تحديد نوع التصويت المطلوب قبل البدء في عملية التصويت . أما التأكيد الذي استطيع ان اقدمه هو ان الجمعية العامة قد قررت في الدورة التاسعة والثلاثين ان مسألة الفصل العنصري مسألة هامة في اطار معنى المادة ١٨ من الميثاق ، وان مشاريع القرارات تتطلب اغلبية الثلثين لاعتمادها .

واذكر ايضا ان المرة الاخيرة التي اشرت فيها هذه المسألة على نحو رسمي كانت بالفعل في الدورة التاسعة والثلاثين عندما اعتمد المقترح باعتبار مسألة الفصل العنصري مسألة هامة في اطار مفهوم المادة ١٨ من الميثاق ، وبأنه لذلك تعتمد كسل مشاريع القرارات المتمثلة بها بغالبية ثلثي الممثلين الموجودين المصوتين باغلبية ٨١ صوتا مقابل ٣٣ صوتا وامتناع ١٨ عن التصويت .

ومن ناحية اخرى ، يتعين على أن أوضح ايضا انه قد اتخذ في عام ١٩٨٤ مقرر واحد بشأن البند الخاص بالفصل العنصري . وهو ليس من نفس فئة المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا منذ بضع سنوات . لكن المقرر الاخير الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن عملية التصويت في عام ١٩٨٤ كان يتطلب اغلبية ثلثي الاعضاء .

واذا لم اسمع أي اعتراض ، فيانني مافترض ان الجمعية العامة مستعدة للتصرف على نفس الاساس هذا العام أيضا .

السيد انغو (الكامبيون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية في هذا الشهر ، فاني أجد لزاما عليّ أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة ، وأن أعرب عن وجهة النظر الافريقية التي أخشى أنها تتعارض مع ما تم اقتراحه الآن .

إننا لسنا في حاجة لأن نزج بأنفسنا في مسألة جانبية تناقش ما اذا كانت الحالة في جنوب افريقيا ومسألة المساعدات لحركات التحرير من المسائل الهامة للافريقيين . فليست هذه هي المسألة .

ان الفصل العنصري نظام عنصري مقيت وجدير بالازدراء وهو منبئ على قيم منحطة تضع من يتمكنون بها ويمارسون ذلك النظام موضع اناس تحركهم الفرائز الحيوانية المتمثلة في طفيان القوي على الضعيف . وهو كما قيل كثيرا هنا ينطوي على انحطاط في الفكر والعمل في أبشع صوره .

ولكن ليست هذه هي القضية ، لأن القضية أننا نجد هنا فيما بيننا دولا تتردد باستمرار القول بأنها تناهض الفصل العنصري وبأن الحالة في جنوب افريقيا متردية . ولكننا اذا ما تمعنا في الطريقة التي تنظر بها كل دولة من هذه الدول الى الحالة في الجنوب الافريقي من ناحية تصرفاتها ، فاننا نجد أن معظم تلك الدول الكبرى لا تعتبر ان للوضع الخطير هناك من الاهمية ما يجعلنا نتخذ اجراء بصدده .

ان الحقيقة المرة التي يتعيّن علينا مواجهتها هي ردود فعل الكثير من الدول الممثلة هنا ، وهي لا تبين شيئا سوى عدم استعدادها لوضع عملية اراقة الدماء التي تجرى هناك في إطارها الصحيح . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نتجه الى مشاريع القرارات .

ولا بد من النظر في جوهر مشروع القرار لتحديد ما اذا كان مهما في الواقع أو غير مهم . ولو رأينا أنه مهم بالفعل فلا ينبغي لنا أن نكتفي بالجلوس هنا والخوض في نقاش متكرر وغير مثمر بشأن صياغة الفقرات . ينبغي لنا أن نتخذ خطوات جماعية تضع

نهاية لهذه الوصية التي تلطّخ مصداقيتنا بوصفنا جيل يتعيّن عليه أن يفعل ما هو أكثر من مجرد ارسال مهندّات في شكل قرارات الى تلك الشعوب الباملة ، التي ترفض قيمها التبعية لاي جنس ، والتي لا تطلب أكثر من أن تتاح لها الفرصة لأن تبني مجتمعا سليما ومتّحدا ومتعدد الاغراض تستطيع أن تورثه لابنائها .

من الواضح أنه يتعيّن علينا أن نتجه الى النظام الداخلي لاننا لو تناقشنا بما هو مهم وما هو غير مهم فاننا سننتهي الى جدل مطوّل يتسم بالنقد الساخر لقتى الآراء التي تشار في المناقشة وبذلك نكون قد بددنا وقتنا . لا بد أن نعود الى النظام الداخلي الذي تعمل هذه المنظمة بمقتضاه . ويتضح بجلاء من المادة ٨٣ ان الجمعية العامة تتخذ قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين الممؤتين وتحدد تلك المادة بعد ذلك ما تعنيه بالمسائل الهامة :

"تشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بصيانة السلم والامن الدوليين ..."

إنني أعرف أن المعارضين على الجانب الآخر يقولون على سبيل الجدل ان ما يحدث في جنوب افريقيا هو أمر يتعلق بالسلم والامن الدوليين . وقد حاولنا أن نجعلهم يدركون ذلك فعلا ، ولهذا طلبنا منهم اتخاذ خطوات . ويقال لنا أيضا أننا لا يمكننا التدخل في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا وانه يتعيّن علينا أن نعتبر ما يحدث داخل ذلك البلد الذي مزّقه المنازعات مشكلة داخلية تتمثل في محاولة البعض تنظيم شكل الارتباط بين مختلف السكان .

وما داموا قد اتخذوا ذلك الموقف ، فأنني أرى انه من غير المناسب أن أعارضهم وأبدأ جدلا قوامه أن ما يحدث هناك هو مسألة دولية . وهكذا نجد أن البعض في الخارج يحاولون جعل هذه المشكلة مسألة دولية ولكنهم يعارضون في نفس الوقت معالجتها على هذا الاساس .

والمسألة من وجهة نظرنا هي كما قلت بحق ، سيدي الرئيس ، أن هناك فرقا كبيرا بين ما يحدث في جنوب افريقيا ، التي تفضل ان نسميها باسمها - آزانيا في هذه الحالة ، وما يحدث في ناميبيا . ففي حالة ناميبيا ، هناك قوات احتلال تخضع الشعب

وتمنعه من ممارسة حقه في تقرير المصير . وهذا هو السبب الذي جعل هذه الهيئة تتخذ على نحو صائب تماما الموقف القائل بأنه ينبغي لنا أن نعالج هذه الحالة بوصفها مسألة هامة . أما ما يحدث في داخل آزانيا نفسها ، فيعتبر من ناحية المقارنة ومن وجهة نظر الفكر القانوني مسألة مختلفة تماما .

وسأواصل سرد بقية المسائل التي تعتبرها المادة ٨٣ من المسائل الهامة وهي : "انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين" وهذا لا ينطبق ، و "انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي" ، و "انتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقا لحكم الفقرة ١ (ج) من المادة ٨٦ من الميثاق" ، و "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" و "وقف الاعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وفصل الاعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية" ، وهي كلها أمور لا تنطبق على الحالة التي نحن بمددها .

إن مسألة الفصل العنصري لا تندرج تحت أي من المسائل التي سردتها . واعتقد ان النظام الداخلي عملي للغاية . وهو ينص أيضا في المادة ٨٥ على أنه اذا ما أردنا اضافة فئات أخرى من المسائل التي يتطلب البت فيها أغلبية الثلثين فلا بد من جعل هذه العملية مسألة تطرح للتصويت في حد ذاتها ويبت فيها بأغلبية الاعضاء الحاضرين المصوتين .

لذلك ، وبالرغم من السابقة المشار اليها ، وهي سابقة يمكن أن تكون خاطئة ، فأنني لا أظن أنه يمكن الاعتماد على سابقة تم الأخذ بها في مناسبة لها ظروف مختلفة . ونحن نعرف أنه قد أخذ في عام ١٩٨٤ بسابقة خاطئة . كانت تتعلق بظروف خاصة واجهتها الجمعية العامة وقتئذ .

وفي عام ١٩٨٥ لم تظهر هذه المسألة ، ولم يشرها أحد بالمرة ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة لتطبيق تلك القاعدة . واليوم تشعر المجموعة الافريقية أنه اذا أردنا في إضافة هذه المسألة الى المسائل التي يتعين أن يكون البت فيها بأغلبية الثلثين

وجعل ذلك قرارا نهائيا فلا بد من الرجوع الى الجمعية العامة للبت في ذلك . ونطالب
بمراعاة الدقة في تطبيق مواد النظام الداخلي ، وبذلك لن نضيع المزيد من الوقت في
المستقبل لتقرير ما اذا كان ينبغي ان يكون تصويتنا بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية
ال بسيطة .

وأعذر عن الاطالة في بياني ولكن ليس عن فحواه . وأودّ أن أقول بالنيابة عن
المجموعة الافريقية انه فيما يتعلق بما قاله الرئيس عن ضرورة اتباع المجرى الطبيعي
للأمور ، أن المجرى الطبيعي للأمور هنا يعني تطبيق النظام الداخلي لهذه المنظمة .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن جميعا ، فيما أعلم ،
لدينا دراية بتعريف ومدلول هذه المسألة من الناحيتين السياسية والاجرائية . واعتقد
أن ممثل الكامبيرون قد أوضح هذه النقطة أيضا بقوله أنه ينبغي لنا ان نتجنب الدخول
في نقاش مطوّل في هذه المسألة لان المواد وآثارها واضحة .

لقد تلا ممثل الكامبيرون علينا المادة ٨٥ . واقترح دون الدخول في المزيد من
النقاش أن نصوّت بمقتضى المادة ٨٥ التي تتطلب البت بالأغلبية البسيطة فيما اذا كان
التصويت الذي سنجره هذا المساء للبت في مشاريع القرارات الثمانية المطروحة ينبغي
أن يكون بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية البسيطة . واذا لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر
أن الجمعية العامة قررت أن نصوّت على مسألة ما اذا كانت مشاريع القرارات الثمانية
المطروحة أمامنا يجب أن يبت فيها بالأغلبية البسيطة أم بأغلبية الثلثين .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الذين يرون أن هذه
المسألة تعدّ من المسائل الهامة التي يتطلب البت فيها أغلبية الثلثين أن يصوتوا
بنعم ، والذين يرون أن البت فيها يتطلب الاغلبية البسيطة أن يصوّتوا بلا . وقد طلب
اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : بلجيكا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كومتاريكا ،
الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هندوراس ، أيسلندا ،
إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، إسبانيا ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني ،
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروميا ،
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ،
جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، مصر ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولنسدا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سان تومسي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، صوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المتنعمون : بوليفيا ، بورما ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، قبرص ، دومينيكا ، إكوادور ، اليونان ، أيرلندا ، اليابان ، ليبيريا ، المكسيك ، المغرب ، باكستان ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، الصومال ، تايلند ، تركيا ، أوروغواي .

رفض الاقتراح - المتعلق بضرورة توفر أغلبية الثلثين - بأغلبية ١١٣ صوتا

مقابل ٢٠ صوتا وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن

عملية التصويت والبت في مشاريع القرارات المختلفة المطروحة أمامها .

ننتقل أولا الى مشروع القرار A/41/L.24 و Corr.1 المعنون "الحالة في جنوب

افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" .

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على عبارة "التي تتبعها ادارة الولايات

المتحدة" كما وردت في السطرين الثاني والثالث من الفقرة ١٢ من منطوق مشروع

القرار .

إذا لم أسمع اعتراضا منمضي في عملنا . أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ، رواندا ، شيل ، جزر سليمان ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ،

مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوميا ، سانت فنسنت
وجزر غرينادين ، ساموا ، إسبانيا ، السويد ، توغو ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، بربادوس ، بليز ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بورما ، الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ،
قبرص ، مصر ، غينيا الإستوائية ، غابون ، غامبيا ، لبنان ،
ليسوتو ، مالي ، المكسيك ، نيبال ، النيجر ، بنما ، بابوا
غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، العربية السعودية ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، سوازيلند ،
تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوروغواي ، فنزويلا .

تم الابقاء على عبارة "التي تتبعها ادارة الولايات المتحدة" بأغلبية ٦٠ صوتا ،

مقابل ٥٢ صوتا وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجري التصويت الان على مشروع

القرار A/41/L.24 و Corr.1 في مجموعه .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

بعد ذلك أبلغ وفد البحرين الامانة العامة انه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني ، دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،

توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ،
لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،
الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ،
إسرائيل ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.24 و Corr.1 في مجموعه بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل

٨ أصوات وامتناع ١٨ عضوا عن التصويت . (القرار ٣٥/٤١ ألف)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/41/L.25 و Corr.1 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة على نظام الحكم العنصري القاسم
في جنوب افريقيا" .

وقد طلب إجراء تصويتات منفصلة على أجزاء من مشروع القرار هذا . ما لم أسمع
اعتراضا سنمضي في عملنا .

طلب إجراء تصويت منفصل على عبارة (واسرائيل) الواردة في السطرين الثالث
والرابع من الفقرة التاسعة من الديباجة .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوملوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رواندا ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، إسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زامبيا .

الممتنعون : الأرجنتين ، بربادوس ، بليز ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، غينيا الإستوائية ، غابون ، اليابان ، ليختنشتاين ، المكسيك ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، سوازيلند ، تايلند ، تركيا ، أوروغواي ، فنزويلا .

تقرر الإبقاء على عبارة (واسرائيل) بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٤٤ صوتا وامتناع

٢١ عضوا عن التصويت *

* بعد ذلك أبلغ وفد بوتان الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت

معارضا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب أيضا إجراء تصويت مسجل منفصل على عبارة "الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وغيرها من الحكومات" كما وردت في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/41/L.25 و Corr.1 .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيشيل ، جزر سليمان ، صري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بنفلاديش ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، إسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : البرازيل ، بروني دار السلام ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، قبرص ، مصر ، غينيا الإمتوائية ، غابون ، غامبيا ، جامايكا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، نيبال ، النيجر ، بابوا غينيا الجديدة ، رواندا ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سوازيلند ، تايلند ، توغو .

تم الإبقاء على عبارة "الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها من الحكومات" بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٥٠ صوتا وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ا طرح الان للتصويت مشروع

القرار A/41/L.25 و Corr. 1 في مجموعه .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، أنتيفوا وبربودا ،
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بييلوروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس
الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ،
جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
غينيا الإمتوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ،

سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومسي
وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، ميشيل ، سيراليون ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الإتحادية) ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ،
لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، إسبانيا ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، كوت ديفوار ، فيجي ، فنلندا ،
اليونان ، اليابان ، ليسوتو ، نيوزيلندا ، ساموا ، سوازيلند ،
السويد .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.25 و Corr. 1 في مجموعه بأغلبية ١٣٦ صوتا

مقابل ١٦ وامتناع ١٣ عن التصويت (القرار ٣٥/٤ بء) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نصوت الان على مشروع القرار

A/41/L.26 و Corr.1 ، المعنون "العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، صري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،
الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الإتحادية) ، هندوراس ، أيسلندا ،
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ،
سانت لوسيا ، إسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
زائير .

الممتنعون : جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بورما ، الكامبيرون ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، دومينيكا ،
غينيا الإستوائية ، فيجي ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،
جامايكا ، اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، نيبال ، بنما ، بابوا
غينيا الجديدة ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
سوازيلند ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.26 و Corr.1 بأغلبية ١٠٢ من الاصوات مقابل ٢٩

وامتناع ٢٦ عن التصويت (القرار ٣٥/٤ جيم) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/41/L.27 "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوملوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،
جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوميا ، سانت فنسنت
وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية

السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كوت ديفوار ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الإتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
البرتغال .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.27 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٠ عن

التمويت (القرار ٣٥/٤١ دال) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار

A/41/L.28 المعلنون "حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب
الرياضية" .

طلب اجراء تمويت مسجل .

أجرى تمويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بورتوريكو ،
بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،
الراش الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، العراق ، إسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت
فنست وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية
السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،

سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ،
 فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ،
 اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ،
 السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.28 بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٤ عن

التصويت (القرار ٢٥/٤١ هاء) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/41/L.29 "الحظر النفطى المفروض على جنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ،
إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ،
الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،

سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بوتسوانا ، كندا ، كوت ديفوار ، اليونان ، إيطاليا ،
اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
البرتغال ، إسبانيا ، سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.29 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٥ وامتناع ١٥ عن

التمويت (القرار ٣٥/٤١ واو) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار

A/41/L.30 "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/41/L.30 (القرار ٣٥/٤١ زاي) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية العامة الان على مشروع القرار A/41/L.31 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري".

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ،

ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، ميشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : كوت ديفوار ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ،
 ليسوتو ، ملاوي .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.31 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٥ عن

التصويت (القرار ٣٥/٤) *

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم نيابة عن بلدان الشمال : ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

ان بلدان الشمال تدين دائما سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب

افريقيا باعتبارها انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية المنصوص عليها

في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ترى بلدان الشمال ان الفصل

العنصري يمثل ايضا تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . وبالتالي على مجلس الامن

أن يعتمد في اقرب وقت ممكن تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا باعتبارها وسيلة لتحقيق

القضاء السلمي على الفصل العنصري . والجزاءات الالزامية التي يعتمدها مجلس الامن هي

أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الهدف .

* بعد ذلك أبلغ وفد ليسوتو الامانة العامة انه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

وبموجب برنامج العمل المشترك القائم لدول الشمال الاوروبي ضد جنوب افريقيا ، ستمزج بلدان الشمال الاوروبي جهودها للمساهمة في القضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية . وستكشف عملها من أجل اتخاذ مجلس الامن لقرارات في أسرع وقت ممكن لفرض جزاءات فعالة . وحتى تتخذ هذه الجزاءات اتخذت بلدان الشمال الاوروبي سلسلة واسعة من التدابير من جانب واحد ضد الفصل العنصري .

ومن ثم توافق بلدان الشمال الاوروبي على المنحى الاساسي لمشاريع القرارات التي صوتنا عليها للتو . ومع ذلك فان بعض هذه المشاريع يشير معوقات بالنسبة لبلدان الشمال الاوروبي فيما يتعلق بمسائل هامة تتعلق بالمبدأ .

أولا ، تعتقد بلدان الشمال الاوروبي ان العالمية مبدأ اساسي فيما يتعلق بمنظمة الامم المتحدة ، ولذلك لا يمكننا ان نقبل أي صياغة تشكك في هذا المبدأ . وأشير بمفصلة خاصة الى الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/41/L.25 و Corr.1 الذي اعتمد منذ وهلة .

ثانيا ، يعتبر الحل السلمي للصراعات مبدأ أساسيا واردا في ميثاق الامم المتحدة ، ولذلك لا يمكن ان نقبل ان تؤيد الامم المتحدة استخدام الكفاح المسلح . ثالثا ، تأسف بلدان الشمال الاوروبي لاستمرار ممارسة التجديد الانتقائي لبلدان معينة لمجموعات من البلدان باعتبارها مسؤولة عن السياسات التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . هذه الممارسات ، التي تظهر على نحو واضح في مشروع القرار الخاص بالعلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، تجعل من الصعب التوصل الى اجراء دولي متضاضر في الكفاح ضد الفصل العنصري .

رابعا ، بعض الصياغات تعتبر تعديا على الحريات والحقوق الدستورية لمواطني بلدان الشمال الاوروبي والمنظمات الخاصة . وينطبق هذا بوجه خاص على اجزاء معينة من الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ونظرا للسياسة النشطة والحازمة التي تتبعها بلدان الشمال الاوروبي ازاء جنوب افريقيا في مجال الاتصالات الرياضية فانها تأسف لانها لا تستطيع ان تؤيد بالكامل مشروع الاتفاقية .

خامسا ، نظرا لالتزام بلدان الشمال الاوروبي على نحو دقيق بأحكام الميثاق فيجب ان نبدي تحفظنا فيما يتعلق بالصياغات التي لا تراعي ان مجلس الامن وحده هو المخول باتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء* .

لقد تدهورت بشدة الحالة في جنوب افريقي خلال السنة الماضية . وتقع المسؤولية عن تلك الحالة على عاتق حكومة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها . ولكن المجتمع العالمي تقع عليه بموجب ميثاق الامم المتحدة التزامات اديهية بالاضافة الى الالتزامات القانونية ينبغي للمجتمع الدولي ان يعمل على نحو عاجل على زيادة مساعداته الاقتصادية والانسانية المقدمة لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ولبلدان وافخاص ضحايا سياسة جنوب افريقيا العدوانية . يجب علينا جميعا ان نعرب عن ادانتنا القوية للفصل العنصري ولكن يجب ايضا ان نسعى الى التوصل الى اتفاق بشأن تدبير دولي متضافر يتضمن خطوات فعالة ملمومة للقضاء بسرعة على الفصل العنصري .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المعروف ان

النمسا ادانت وعارضت على نحو دائم سياسات الفصل العنصري باعتبارها انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان يحرم اغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية . ولذلك فاننا نرى ان القضاء على هذا النظام الذي يمارس الفصل العنصري المؤسسي لايزال من اهم التحديات التي تواجه الامم المتحدة .

ولهذه الاسباب نجد انفسنا نوافق على المنحى العام للنصوص التي قدمت في إطار هذا البند . ومع ذلك هناك عدد من الاحكام التي وردت في مشاريع القرارات لا تستطيع النمسا ان تؤيدها .

وبمفة خاصة ، رأت النمسا دائما ان الامم المتحدة ينبغي ان تركز جميع جهودها على تحقيق التغيير الساسي والاجتماعي بالوسائل السلمية ، ومن ثم لا يمكننا ان نؤيد مفهوم الكفاح المسلح لاننا نؤمن ايمانا راسخا بحل الصراعات بالوسائل السلمية فقط . اسمحوا لي ان اؤكد مرة اخرى ان النمسا تعارض من ناحية المبدأ الاشارة الى دول

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السي موهوتاس (قبرص) .

أعضاء بالذات في قرارات الجمعية العامة ، وترى ان هذه الممارسة لا تعزز النهوض بقضية شعب جنوب افريقيا المقهور . فضلا عن ذلك فاننا نعارض أي نص يتعارض مع الهدف المعترف به ، هدف العضوية العالمية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وأخيرا نعتقد النمسا ان الجمعية العامة ينبغي ان تحترم اختصاصات مجلس الامن فيما يتعلق بالجزاءات الالزامية الشاملة .

في ضوء هذه الاعتبارات ، شاركت النمسا في تقديم مشروع القرارين L.30 و L.31 . وبالإضافة الى ذلك صوت وفد النمسا مؤيدا لمشروع القرارين L.27 و L.29 . وعلى الرغم من أن النمسا اتخذت تدابير هامة تستهدف قطع العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا ، فانها لأسباب قانونية وجدت نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت على مشروع القرار L.28 . وعلاوة على ذلك ، امتنعت النمسا عن التصويت على مشروع القرارين L.24 و L.25 و Corr.1 . وللأسباب التي ذكرتها تعين على النمسا ان تصوت معارضة لمشروع القرار L.26 و Corr.1 .

إن تصويتنا على مشاريع القرارات هذه قمد به التعبير عن تأييدنا لجميع الجهود المبذولة لتحقيق الديمقراطية لجميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا .

السيد اليانوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا

قبل التصويت الى ممثل المملكة المتحدة الذي عقب ، بالنيابة عن الدول الاعضاء الـ ١٢ في الاتحاد الاوروبي ، على مشاريع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة . ولا نريد أن نكرر ذكر المبادئ الاساسية التي أشار اليها ممثل المملكة المتحدة والتي تلتزم بها حكومة بلادي .

لا نود الا ان نشير الى مشروع القرار L.28 الذي امتنع وفد بلادي عن التصويت عليه . ومع ذلك فان امتناعنا عن التصويت لا يعني أي انحراف عن حقوق الانسان الاساسية والمبادئ الديمقراطية الرئيسية مثل مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس أو اللون . إن هذه المبادئ واردة في دستور الجمهورية اليونانية وفي الهيكل الكامل للمجتمع اليوناني وفي فلسفته . وبالإضافة الى ذلك فان اليونان ، مع المجتمع العالمي

الديمقراطي كما هو معروف تماما ، أدانت على نحو متكرر النظام البغيض للفصل العنصري وسنواصل العمل دون تردد للقضاء على هذا النظام . وامتنعنا عن التصويت يرجع الى أن بعض أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الاعراب الرياضية ، وبمفظة خاصة الحكم الخام بحرية التنقل ، تتعارض مع دستورنا . ولو كانت هذه العناصر غير واردة في الاتفاقية لصوتت اليونان مؤيدة لمشروع القرار ولوقعت على الاتفاقية .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاقتراح

الاجرائي الذي صوتنا عليه منذ وقت قصير صيغ بالكامل في نفس العبارات التي وردت في الاقتراح الاجرائي الذي قدم الى الجمعية العامة في الدورة التاسعة والثلاثين . وقد امتنعت ايرلندا عن التصويت في تلك المناسبة واليوم امتنعت ايرلندا مرة ثانية عن التصويت لنفس الاسباب التي اشرنا اليها منذ منتين ، فقد قدمت الى الجمعية العامة ، لاسباب اجرائية ، مسألة موضوعية هامة وراينا انه من غير الضروري أن نعرب عن موقفنا بشأن مسألتين منفصلتين ، هما المسألة الاجرائية والمسألة الموضوعية في تصويت واحد مؤيد أو معارض .

ان ايرلندا تشارك في التحفظات التي أعربت عنها بمفظة مشتركة الدول الاعضاء ال ١٢ في الاتحاد الاوروبي ، والتي قدمها ممثل المملكة المتحدة . وقد أعربت حكومة ايرلندا مؤخرا عن ادانتها لسياسة الفصل العنصري في البيان الذي أدلينا به يوم الجمعة الماضي اثناء المناقشة العامة لهذا الموضوع . وتمشيا مع الآراء التي أعربنا عنها في هذا البيان ، آيدت ايرلندا اربعة مشاريع قرارات عرضت عليها اليوم ، وقد اسعدنا أن نشارك في تقديم إثنين منها .

ولكن لسوء الحظ لم نتمكن من تأييد جميع مشاريع القرارات نظرا الى انها تحتوي على بعض الصياغات والافكار التي لا تتماشى مع نهج حكومتي تجاه الفصل المنصري .

انتقل أولا الى مشاريع القرارات التي ايدتها ايرلندا . لقد صوتت ايرلندا لصالح مشروع القرار A/41/L.27 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري . ونؤيد بقوة عمل اللجنة الخاصة في الترويج للحالة السائدة في جنوب افريقيا وفي تعبئة المجتمع الدولي لرفض الفصل المنصري . وبالطبع فإن موقفنا إزاء التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لا بد ان يفهم في سياق السياسة العامة المتبعة من جانب حكومتي بشأن الفصل المنصري ، والموجزة في هذا البيان والبيانات السابقة .

لقد صوتت ايرلندا لصالح مشروع القرار A/41/L.29 الذي يتناول مسألة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . وما برحت حكومة بلادي تؤيد طوال عدد من السنوات قيام مجلس الامن بفرض حظر الزامي على توريد النفط الى جنوب افريقيا .

لقد كانت ايرلندا من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار A/41/L.30 بشأن صندوق الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا و A/41/L.31 بشأن اتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل المنصري ، الذي بحث ، في جملة أمور ، مجلس الامن على النظر في اعتماد جزاءات الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا .

لقد امتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.24 بشأن الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير . وكان بود وفدي ان يتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار ذاك ، الذي يحتوي على العديد من الفقرات التي نؤيدها . بيد اننا لا نستطيع ان نقبله لتأييده الصريح للكفاح المسلح . لقد أوضح وفدي في الماضي اننا لا نريد ان نرى هذه الجمعية تؤيد العنف . وحتى إذا كنا نتفهم الشعور المتزايد باليأس والمرارة والإحباط التي تولد هذا العنف لا يمكن لحكومة بلادي ان تقره .

لقد امتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.28 بشأن حالة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل المنصري في الالعاب الرياضية . وكان بودنا ان يكون بوسعنا تأييد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع . وتؤيد ايرلندا مبدأ عدم

التمييز في الالعاب الرياضية . لذلك فإن الحكومة الايرلندية تعمل كل ما في وسعها لمنع الاتصالات الرياضية الدولية بين ايرلندا وجنوب افريقيا وشرفض تقديم العون المالي للمنظمات الرياضية الايرلندية التي لها اتصالات بجنوب افريقيا . لقد منعت حكومة بلادي أيضا ممثل الافرقة الرياضية التابعة لجنوب افريقيا من الاشتراك في المباريات الرياضية في ايرلندا . ولكن لسوء الحظ فإن الاتفاقية تحتوي على عدد من الاحكام التي لا تتماشى مع دستور ايرلندا .

لقد صوتت ايرلندا ضد مشروع القرار A/41/L.25 بشأن فرض جزاءات شاملة على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا . وكما ذكرت في بياننا في المناقشة العامة فإن ايرلندا تؤيد قيام مجلس الامن بتطبيق جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، اذ انه لاتزال بعض الشكوك تساورنا في الحكمة من الدعوات الى فرض جزاءات شاملة في المرحلة الحالية . ونعتقد ان السياسة الصحيحة للمجتمع الدولي تتمثل في الضغط المستمر والتدريجي لاحداث تغيير عن طريق فرض جزاءات تدريجية وانتقائية مختارة بعناية ، وينبغي ان تكون هذه الجزاءات الزامية ، أي ان يفرضها مجلس الامن بصورة مناسبة وان ينفذها الجميع تنفيذا كاملا .

وهناك أيضا عناصر أخرى في ذلك النص لا تتفق مع نهج حكومتي إزاء الفصل العنصري . وان التزام ايرلندا بمبدأ عالمية المنظمات الدولية معروف جيدا . ونعتقد انه في ظل سياسة العزل التام لجنوب افريقيا ، كما ورد في مشروع القرار هذا ، سيواجه العالم الخارجي معوبة كبيرة في الامتمرار في رصد حالة السود في جنوب افريقيا . وفي ظل هذه الظروف فإن ايرلندا لديها مخاوف كبيرة للغاية بالنسبة الى رفاههم . ونعتقد اعتقادا راسخا بان قطع جميع الاتصالات بجنوب افريقيا لن يضر إلا بالسكان السود في جنوب افريقيا وهذا ما يروق لسلطات جنوب افريقيا التي لسولا استنكار وشجب المجتمع الدولي لزيد تماديها في معاملتها للسود في جنوب افريقيا . ان ايرلندا ، كما فعلت في السنوات السابقة ، صوتت ضد مشروع القرار بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا نظرا الى انه ينتقي في الادانة دولة واحدة بعينها عضوا في هذه الجمعية .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيد وفد

بليز جميع مشاريع القرارات المدرجة في إطار البند ٣٣ من جدول الاعمال ، "سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا" ، باستثناء مشروع القرار A/41/L.26 الذي يتناول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، والذي امتنعنا عن التصويت عليه .

إن لدينا بعض التحفظات التالية . لقد امتنع وفد بليز عن التصويت على التعديل لمشروع القرار A/41/L.24 بشأن الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير ، لان انتقاء الولايات المتحدة في رأينا في هذا الصدد انما هو بمثابة اعتبار الرأي حقيقة . وفي حين ان وفد بليز لا يؤيد سياسات الارتباط أو الربط البناء فإن ذكر الاسم في مشروع القرار هنا مقصود وغير ضروري . واننا اذ امتنعنا عن التصويت على التعديل فإننا نؤيد مشروع القرار لانه في حد ذاته يتطرق الى القضاء المبكر على الفصل العنصري .

يتناول مشروع القرار A/41/L.25 فرض جزاءات شاملة على نظام الحكم القائم في جنوب افريقيا . إن عبارة "واسرائيل" الواردة في الفقرة التاسعة من الديباجة لا تضيف أي أهمية للفقرة ، وفي رأي بليز انه ليس من الضروري انتقاء دولة بعينها ، لذلك فقد امتنعنا في التصويت المنفصل عن التصويت على هذه العبارة .

لقد أيد وفد بليز ادراج عبارة "الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وغيرها من الحكومات" في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/41/L.25 لاننا نرى ان حذفها سيجعل الفقرة عديمة الجدوى . ويعتقد وفدي ان امتياز حق النقض في مجلس الامن يحمل في طياته مسؤولية التعقل وانه لم يكن فيه نية واضعي الميثاق على الاطلاق ان حق النقض سيكون أداة في أيدي الدول القوية لشل مجلس الامن . ان العلاقات الحميمة تقوم بين بليز والمملكة المتحدة وبين بليز والولايات المتحدة ، وان موقفنا لا ينبغي ان يفسر بأنه أكثر من مجرد اختلاف في الرأي بين الاصدقاء .

إن مشروع القرار A/41/L.26 بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا هو مثال على انتقاء دولة بعينها بذكرها بالاسم . وهناك دول كثيرة تقيم علاقات مع جنوب افريقيا ، ومع ذلك لم يرد إلا اسم واحدة في مشروع القرار . لذلك فقد امتنع وفدي عن التصويت . بيد أن امتناعنا لا ينبغي ان يفسر بأنه يعني ان بليز تؤيد هذه العلاقات . إن بليز لا تؤيد أي نوع من العلاقات مع جنوب افريقيا تنطوي على تقديم العون للفصل العنصري ، وتحث بليز جميع الدول التي تقيم علاقات معها على أن تنهيها على وجه السرعة .

الانسة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اننا نتفق جميعا بأنه ينبغي القضاء على الفصل العنصري وينبغي ان يقام في جنوب افريقيا حكم غير عنصري وديمقراطي وتمثيلي في أسرع وقت ممكن . ان ذلك الاعتقاد يوحد وفودا في هذه القاعة ربما أكثر من الوفود التي توحدنا أي مسألة سياسية تجري مناقشتها في الأمم المتحدة . وما يبعث على السخرية الكبيرة اذن ، ان تكون ، في كثير من الاحيان ، الوسائل المفضية الى الهدف المشترك ، ألا وهو استئصال شافة الفصل العنصري ، مشار خلاف وجدل عقيم .

إن جدلنا ينصب في كل عام على سلسلة من مشاريع القرارات التي تصاغ في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتقدم الى الجمعية العامة للنظر فيها . بيد ان مشاريع القرارات تلك لا تجدي فتيلاً بل تزيد من تدهور الحالة داخل جنوب افريقيا . إن الولايات المتحدة تسعى الى ايجاد حل لمشاكل جنوب افريقيا وليس تكثيف هذه المشاكل . اننا نؤيد إنهاء الفصل العنصري وليس اتخاذ تدابير من شأنها زيادة الاستقطاب العنصري . اننا نؤيد قيام حكم تمثيلي في جنوب افريقيا وليس الفوضى أو استبدال استبدال باخر . لذلك لا بد لي في البداية أن أقول ان حكومة بلادي تجد مرة اخرى انه لم يكن بوسعها ان تؤيد إلا مشروع قرار واحد من مشاريع القرارات الثمانية المعروفة علينا . وان متة من المشاريع الاخرى تتعارض مع مبادئ الولايات المتحدة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . لذلك اضطرت الولايات المتحدة الى التصويت ضدها ، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع قرار واحد .

والقرار الخاص بالجزاءات ، على سبيل المثال ، ليس مقبولا لعدة اسباب :
 أولا ، لأنه يطلب الى مجلس الأمن فرض جزاءات الزامية شاملة . وقد أبدت الولايات
 المتحدة في الماضي معارضتها الواضحة لهذا الاجراء . وينبغي أن تظل الحكومات حرة في
 اتباع السياسات التي تجدها اكثر فعالية كما نتابع نحن جميعا هدفنا المشترك ، هدف
 توجيه جنوب افريقيا الى حكم ديمقراطي وحر . ونحن لا نرى أن استخدام ملطة مجلس الأمن
 في فرض الاتفاق هو الوسيلة السليمة أو الصحيحة لتنسيق سياساتنا مع سياسات الآخرين
 تحقيقا لهذا الهدف . وانني أقول هذا رغم أن الولايات المتحدة قد اعتمدت جزاءات
 اقتصادية اكثر شدة ضد جنوب افريقيا من تلك الجزاءات التي اتخذها العديد من
 المشاركين في هذا القرار .

ثانيا ، يدين القرار أنشطة الشركات عبر الوطنية . ويرفض الاعتراف بأن
 اقتصاد جنوب افريقيا ، الذي تلعب فيه تلك الشركات دورا ، قد ساهم في اضعاف امس
 الفصل العنصري وقد حسن من مستويات المعيشة ومهارات الكثيرين الذين لولاه لتضرروا
 من نظام الفصل العنصري . وان كثيرين من الذين يعارضون نظام الفصل العنصري مباشرة
 يسلمون بهذه الحقيقة .

ثالثا ، ان القرار بدعوته الى استبعاد جنوب افريقيا من جميع المنظمات في
 منظومة الأمم المتحدة يؤثر مباشرة على مبدأ العالمية ، وهو المبدأ الذي تتمسك به
 حكومتي . وفي بعض الحالات إن هذا الاستبعاد قد يضر بالفعالية المضطهدة في جنوب
 افريقيا والمجموعة الحاكمة على حد سواء .

وأخيرا ، يوجه القرار نقدا لحكومتي وسياساتها بالاسم . وقد اوضحت الولايات
 المتحدة بجلاء مرات عديدة أن هذه الصياغة لا يمكن ان تقبل على الاطلاق . ولن نقبل ذكر
 الولايات المتحدة بالاسم في هذا المجال . وسوف نموت تلقائيا ودون أي تردد ضد أي
 مشروع قرار يتضمن هذه الصياغة .

ولم يؤيد وفد الولايات المتحدة أيضا القرار الخاص بالحالة في جنوب افريقيا والمساعدة المقدمة الى حركات التحرير ، لانه يؤكد من جديد على شرعية الكفاح المسلح . وفي هذه النقطة ، ترفض حكومتي رفضا قاطعا الرأي القائل بأنها تحرم الآخرين من الوسيلة التي استخدمتها الولايات المتحدة نفسها لتحقيق استقلالها . ان عالم اليوم ، المتختم بالاسلحة المتطورة بجميع انواعها ، يختلف كثيرا عن عالم القرن الثامن عشر عندما كان الفرد يقضي دقيقة لاطلاق قذيفة واحدة . وان منطقة الجنوب الافريقي مشحونة بالصراع في اجزاء عديدة . وان آخر ما تتطلع اليه تصعيد النزاع المسلح في جنوب افريقيا ، الذي سوف يحول المنطقة بأسرها بسهولة الى منطقة حرب . وقد يلحق هذا آثارا مدمرة ودائمة بجيران جنوب افريقيا . وانني اسجل أيضا ان هذا القرار ، مثل الذي ذكرته آنفا ، يتضمن اشارة عدائية الى حكومتي .

وفيما يتعلق بالقرار الخاص بالعمل الدولي المتضافر للقضاء على الفصل العنصري ، فإنه يطلب أيضا من مجلس الامن اعتماد جزاءات الزامية . وترفض الولايات المتحدة هذا القرار للأسباب التي ذكرتها سابقا .

وان عناصر القرار الخاص بمركز الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية تتناقض مع قانون الولايات المتحدة . ولهذا السبب ، اضطرت الولايات المتحدة الى الامتناع عن التصويت عليه .

وبالإضافة الى ذلك ، لا يمكن ان تؤيد حكومتي القرار الجديد لهذه السنة الخاص بحظر النفط على جنوب افريقيا . وتنطبق عليه نفس الاسباب التي اشرت اليها سابقا : اننا نعارض هدم المشاريع التجارية التي تخدم مباشرة مصالح الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

وان معظم القرارات المتبقية تدعو الى سياسات لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيدها . فقد ورد فيها بالاسم بلد أو أكثر لأعمال ارتكبتها كثيرون ، ومنهم عدد كبير من البلدان الاعضاء في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وهي تخص أيضا الاموال لبعض المشاريع التي تتدخل في بعض الحالات في الشؤون الداخلية لبلدي .

والخلاصة إن مشروع القرار الوحيد من بين مشاريع القرارات الثمانية قيد النظر ، وهو المشروع الذي استطاعت الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة له هو مشروع القرار الخاص بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وهو صندوق نسهم فيه لان اهدافه جديرة بالثناء . ومن المؤسف أن الفلسفة السائدة في هذا القرار التي ترمي الى مساعدة ضحايا الفصل العنصري مباشرة ، ليست موجودة في القرارات الاخرى .

قبل أن اختتم كلمتي أود أن اتناول مباشرة المبادئ التي تكمن وراء مسألة فرض الجزاءات . لقد قررت حكومتي ، وفقا لاجراءاتنا الدستورية ، اتخاذ مجموعة من اجراءات الضغط والاقناع التي نعتقد أنها مناسبة بالنسبة للولايات المتحدة ولكنها قد تكون غير مناسبة بالنسبة للدول الاعضاء الاخرى . ولهذا ، فإننا نعتقد أن هذه المنظمة لا ينبغي أن تفرض على جميع الاعضاء صيغة واحدة لمعالجة المشكلة الفظيعة ، مشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وينبغي أن يكون كل عضو حرا في اتخاذ السياسات التي يعتقد أنها سوف تسهم بأكبر قدر ممكن في ايجاد حل لهذه المشكلة .

وفي هذا السياق ، نعتقد حكومتي أن النهج الذي اتخذه اعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنهج سليم . فقد اجتمعت تلك المنظمة على الرفض القاطع للفصل العنصري وعلى السعي لاقامة حكم ديمقراطي في جنوب افريقيا . ورغم ذلك ، فإنها لم تعمل أبدا كما أنها لا تجد مبررا لان تعمل الآن ، على اتخاذ تدابير مشابهة تماما لتحقيق هذه الاهداف المشتركة .

إن كثيرين من الشعب المقهور في جنوب افريقيا يعارضون الجزاءات . فقد تؤدي الجزاءات الشاملة الى ضياع مئات الآلاف من الوظائف في ذلك البلد ، التي يتولس معظمها السود . وان الجزاءات المحدودة التي فرضتها مؤخرا حكومتي تبين التزام الولايات المتحدة بمواصلة السعي من اجل ايجاد تسوية سلمية لمشكلة جنوب افريقيا .

إننا ، بخلاف بعض البلدان الاخرى ، عندما نشرع قانونا في الولايات المتحدة فإننا ننفذه . وان حكومة الرئيس ريفان سوف تنفذ بالكامل كل التدابير الواردة في القانون الجديد ، بما فيها العقوبات المدنية والجنائية التي تفرض على الذين يسعون للتحايل على احكامه .

إلا أن سياسة الجزاءات لا تعتبر هدفا في حد ذاتها . وقد حان الوقت الآن لتوجيه الانتباه الى التدابير السياسية التي يمكن أن يتقدم بها الحوار لمصالح كل مكان جنوب افريقيا .

وتأسف حكومتي عميق الاسف لان لهجة ومضمون كل قرارات الفصل العنصري تقريبا التي صوّتت عليها تقفل الباب امام الحوار . وان هذه القرارات بطبيعتها تقيم الحواجز امام الاتصالات في جنوب افريقيا بدلا من تعزيزها . واذا تعثرت هذه الاتصالات ، فإننا يمكن أن نتوقع العواقب الوخيمة لشعوب المنطقة . ومن ثم يتعين على هذه الجمعية أن ترتفع الى مسؤولياتها وأن تعزز الحوار في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل نيجيريا

الذي سوف يتكلم بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد غاربا (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذ تقترب الجمعية العامة من اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الاعمال ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، اود أن اعرب بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن تقديرنا للوفود التي اسهمت في المناقشة . واود أيضا أن أشكر الوفود التي اشنت على عمل اللجنة الخاصة في السنة الماضية ، والوفود التي وجهت متكرمة عبارات التقدير التي شخصيا بوصفي رئيسا للجنة .

ان النضال ضد الفصل العنصري يحظى بتأييد متزايد في المجتمع الدولي . وان هذه المناقشة قد اكدت من جديد ، دون أي شك ، أن الامم المتحدة والمجتمع الدولي مصمان على مضاعفة جهودهما من أجل القضاء على الفصل العنصري . وقد بينت أيضا أن هناك توافقا في الآراء متزايدا على ضرورة تطبيق اجراءات قسرية ضد جنوب افريقيا لضمان التعجيل بالقضاء على الفصل العنصري .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

واسمحوا لي بأن أقول ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لا يهملها
الجدل الكلامي . فإننا نرحب بالافعال ونقدرها التي تقوم بها الحكومات والتي تسهم في
النضال لمناهضة الفصل العنصري . واذا كنا ننتقد من ناحية اخرى دولا معينة لتعاونها
مع جنوب افريقيا ، ونخص بالذكر الاعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الامن لنحشهم على
عدم منع المجلس من اتخاذ تدابير فعالة ، فإن هذا ليس له أي باعث ايديولوجي أو
سياسي ، أو أي عداء ، ولكننا نفعل ذلك لأنه دون التأييد من تلك البلدان ، فإن
الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية سوف تعرقل على نحو
خطير .

بل انني اذهب الى أبعد من ذلك . وأقول إنه على أساس ما سمعناه من حجج بعد
ظهر اليوم ، وخموصا في بيانات تعليل التصويت من جانب بعض تلك البلدان ، قد تشمر
حكومة جنوب افريقيا بأنها لا تخشى شيئا من الأمم المتحدة . وعندما يقول الذين
طالبوا بمقاطعة الدورة الاوليمبية في موسكو ، والذين قاطعوها فعلا ، لهذه الجمعية
بأن الرياضة تنظم بأسلوب غير رسمي في بلدانهم ، فما الامتناج الذي يمكن ان
نستخلصه عندما يتعلق الأمر بجنوب افريقيا ؟ ان ذاكرتنا ليست ضعيفة الى هذا الحد .
واسمحوا لنا لصالح هيبة هذه المنظمة ان نوقف هذا الكلام الفارغ وتلك المعايير
المزدوجة .

(السيد غاربا ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

لقد كان هدف اللجنة الخاصة حث اليابان والدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على تقديم دعمها الفعال ، عندما طلبت منها إعادة النظر في التدابير المحدودة التي اتخذتها مؤخرا ، بغية توسيع نطاق القيود التي فرضتها على تجارتها وعلى علاقاتها الاقتصادية الأخرى مع جنوب افريقيا .

وقد أثنينا أيضا على الاجراء الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة . ونحن نحث حكومة الولايات المتحدة ، الى جانب سائر الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن ، على الموافقة على فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

وقد أصغيت باهتمام شديد الى الحجة المقنعة التي ساقتها ممثلة الولايات المتحدة منذ بضع دقائق ، ولكنني واثق ، شأن أغلبية الاعضاء هنا ، أن البديل الوحيد للكفاح المسلح هو توقيع جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

تولي اللجنة الخاصة اهتماما خاصا لمسألة تنفيذ الحظر النفطي على جنوب افريقيا . إن الندوة الخاصة بالحظر النفطي التي عقدتها في أوغلو ، الى جانب مشروع القرار المنفصل الذي قدمته بشأن هذا الموضوع ، سيوفران أساسا طيبا لرصد إمداد جنوب افريقيا بالنفط والمنتجات النفطية .

ويحدوني أمل صادق في أن يوفر تقرير اللجنة عن رصد إمداد و شحن النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، الذي يطالب به مشروع القرار الداعي الى فرض حظر نفطي ، والذي لن يكلف الأمم المتحدة نفقات إضافية ، الأساس الذي تسهم به هذه المنظمة في الرصد الفعال للحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا .

وأود أن أسجل تقديرنا للوفود التي تعهدت بحكوماتها بزيادة مساعدتها المقدمة لشعب جنوب افريقيا وحركات التحرير الوطني ودول خط المواجهة .

فهذه المساعدة أصبحت ضرورية الآن ، ولا بد من زيادتها ، نظرا لتصعيد نظام الفصل العنصري لقمعه وعدوانه ضد الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي .

وينبغي دائما أن تقترن الجزاءات ببرامج دعم ، لتمكين حكومات البلدان الافريقية المستقلة من الاضطلاع بالمهام الجسام التي تواجهها ، مثل مقاومة عدوان جنوب

(السيد غاريسا ، رئيس اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

افريقيا ، وتوفير المأوى للآلاف من اللاجئين والذين شردوا من جراء أعمال المسدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي يتركبها نظام الفصل العنصري .
انني أحث الجمعية العامة على مضاعفة جهودها لتنفيذ القرارات الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، بطريقة موحدة تكفل وجود تأييد قاطع للنضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصري وتحرير افريقيا من آخر بقايا الاستعمار والعنصرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في قائمة عصر اليوم .

وأعطي الكلمة الان للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد . وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد ستاكهاوي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أطلب

ممارسة حقي في الرد في هذه الساعة المتأخرة للرد هذه المرة على ادعاء معين موجه ضد كندا . إن ما أريد أن أقوله أقرب ، إن شئتم ، من أن يكون ممارسة لحق عام في الرد على ملاحظات وجهتها بعض بلدان أوروبا الشرقية في بداية هذه المناقشة ، وتنطوي على هجوم ماحق معاد للغرب ، وتكاد تكون في حد ذاتها عامة وجامعة .

وأذكر على سبيل المثال ما قاله يوم الخميس الماضي ممثل بييلوروسيا عندما اتهم الدول الغربية بأنها تتعاون "تعاوننا شاملا" مع جنوب افريقيا . وفي اليوم السابق ردد ممثل أوكرانيا نفس الشيء . ومرة أخرى في يوم الجمعة استمعنا الى الممثل السوفياتي يكرر نفس النغمات التي ردها أقرب أشقائه الذي سبقه في الكلام .

إن هذا النوع من الهجوم الجدلي لا يضيف شيئا الى جوهر مناقشتنا أو مضمونها . كما أن التحريف على الانقسام حول هذه المسألة لا يسفر عن شيء إيجابي من شأنه مساعدة شعب جنوب افريقيا . ولا شك أننا نشترك جميعا في قضية واحدة هي رفضنا

القاطع للفصل العنصري . وواضح مما قلناه وقاله العديد من البلدان الغربية الاخرى اثناء هذه المناقشة أننا ، فرادى ومجتمعين ، نتخذ تدابير فعالة للغاية ضد حكومة جنوب افريقيا .

ونحن نشك كثيرا ، في ضوء الجزاءات الغربية ، أن جنوب افريقيا يمكن أن يدخل في روعها أن البلدان الغربية تنخرط معها في تعاون شامل ، ولا تعتقد كندا ذلك أيضا ، ولا يجوز لأي عضو موضوعي مطلع في هذه الجمعية أن يصدق هذا .

ففي المجتمعات المفتوحة في كندا وفي معظم البلدان الغربية ، تكون لمثل هذه الملاحظات التي نعرض عليها نتيجة أخرى مؤسفة . فهي تؤدي الى الاستخفاف بالامم المتحدة وعملها القيم في هذا المجال . كما أنها تشوه الصورة التي يظهر بها الذين لا يكفون عن تكرار هذه الممارسة المبتذلة أمام الرأي العام ، في وقت يرهقون فيه أنفسهم لمجرد اكتساب قدر من المصداقية .

وفي هذا الإطار الواسع شعرنا بالارتياح لسماع الملاحظات الايجابية الوجيهة التي أدلى بها - ضمن جملة أمور - ممثل المؤتمر الوطني الافريقي عصر يوم الخميس الماضي فيما يخص اجراءات الدول الغربية بما فيها كندا . ونحن نشكره ، ونقدمه كممثل يحتذى .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : حيث أن الملاحظات التي أدلى بها ممثل كندا توا ، تضمنت إشارة الى البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشأن مسألة الفصل العنصري ، أود أن أقول له التالي :

السيد ممثل كندا : إذا ذكرنا في بياناتنا أي شيء يحمل طابع الاتهام ، فإننا ندعمه بحقائق ملموسة . ففي بياننا أمام هذه الجمعية ، على سبيل المثال ، قلنا إن الولايات المتحدة تستثمر ١٥ بليون دولار في اقتصاد جنوب افريقيا . وهذه حقيقة . وقد قلنا ذلك فعلا . ولكننا لم نوجه أية إتهامات شاملة بوجود تعاون بين البلدان الغربية وجنوب افريقيا . لقد تكلمنا عن التعاون القائم بين بعض البلدان الغربية

وجنوب افريقيا . وكنا نستطيع أن نتحدث عن كندا أيضا ، وأن نذكر أرقاما وحقائق محددة عن التعاون بين كندا والنظام العنصري في جنوب افريقيا .

لقد اتخذت الجمعية العامة توا قرارا يشير الى التعاون القائم بين عدد من البلدان الغربية والنظام العنصري في جنوب افريقيا . وأود أن أشير الى أننا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهو ما لاحظته بحق السيد غاربا رئيس هذه اللجنة ، وفي الجمعية العامة ، نحاول أن نقيم تعاوننا بثاءً ، وأن نتوصل الى قرارات ومقررات مقبولة بشكل متبادل ، حتى نضع نهاية لنظام الفصل العنصري المشين في أقرب وقت ممكن ، ولتحقيق ذلك لا بد من تطبيق عقوبات إلزامية شاملة . أما الممثلون الذين إنتقدوا بيانات ممثلنا في الجمعية العامة فينبغي لهم أن يركزوا على جوهر الموضوع . إننا نتحدث عن تطبيق جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وكما أكد ممثل نيجيريا ، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة للتوصل الى حل سلمي للحالة المخزية التي مازالت قائمة في جنوب افريقيا بسبب دعم بعض البلدان الغربية ومن بينها كندا . ولا يخيفني أن أقول ذلك .

السيد ستاكهاوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لاسهامه في هذه المناقشة . ولكن كان بسودي لو انه اسهب في بعض الحقائق التي عددها ؛ على سبيل المثال كان يمكنه ان يشير الى مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الذي خصمته كندا للمعونة الانسانية في الجنوب الافريقي على مدى السنوات الخمس القادمة . وكنت اتمنى لو انه في حماسه للحقائق شبه الاسهام الكندي باسهام من اوكرانيا يعادله او يكون قريبا منه او حتى يمكن مقارنته به . وعلاوة على ذلك كنت اتمنى لو انه لاحظ - عندما كان يعدد الحقائق المتصلة بمسألة الفصل العنصري - ان كندا ورئيس وزرائها والناطق باسمها في عهد الجيل السابق هم الذين قادوا الحركة التي ادت الى انسحاب جنوب افريقيا من الكمنولث . وتحت قيادة رئيس وزراء كندا الحالي ، وبالاشتراك مع قادة الاعضاء الاخرين في الكمنولث ، اتخذت بلدان الكمنولث الموقف البارز في الشروع بفرض جزاءات على حكومة جنوب افريقيا وسياسات الفصل العنصري التي تتبعها . وقد اتبعت بلدان اخرى في كثير من اجزاء العالم هذا المثل منذ ان اتخذت كندا وبلدان الكمنولث الاخرى هذا الموقف . وليس هناك ذرة من الحقيقة في اي اتهام بان هناك تعاوننا شاملا مستمرا بين مجموعة البلدان الغربية وجنوب افريقيا .

السيد بيلاييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتصل بمشاعر عدم الرضاء التي اعرب عنها ممثل كندا ازاء بيان وفد بلادي ، اود ببساطة ان اقترح على ممثل كندا ان يلقي مرة اخرى نظرة على تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة A/41/24 (Part I) . وسوف يجد في هذه الوثيقة حقائق وارقاما محددة ودقيقة عن التعاون القائم بين البلدان الغربية وجنوب افريقيا وما هي بالتحديد تلك البلدان . هذه هي البلدان التي اشار اليها وفد بلادي في بيانه عندما ذكر البلدان الغربية .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥